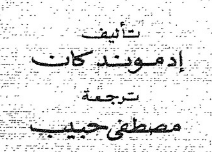

تأليف
إدموند كان
ترجمة
مصطفى حبيب

اهداءات ٢٠٠٤

أسرة أ / سيد أحمد متولى الجوهرى
طنطا

الإنسان والديمقراطية

تأليف

ادموند كان

ترجمة

مصطفى حبيب

الناشر

مؤسسة سجل العرب

بإشراف الأستاذ الدكتور ابراهيم عبده

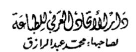
٢٦ شارع شريف باشا - القاهرة

تليفون ٤٩٩٩٩

THE PREDICAMENT OF DEMOCRATIC MAN

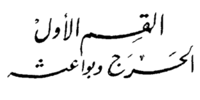
by Edmond Cahn

Published by The Macmillan Company, New York



محتويات الكتاب

صحيفة


القسم الأول
الحرج وبواعثه

(١)

الغرض من هذا الكتاب

فى هذا العصر الراهن الذى يمتحن كل النظم ويتحدى كل الفروض يبدو أنه قد آن الأوان لإدراك حقيقة أحوالنا الخلقية الجديدة . فنحن المواطنون والناخبون فى العالم الحر منذ قرنين أو يزيد ، ونحن نعلن أن الشعب هو المصدر الوحيد للسلطات السياسية ، وأن رضاءه هو العماد الذى تستند إليه سلطات الحكومة . ومن ثم فكلما نحدد مفهوم هذا التعبير « رضاء الشعب » ونعرفه تعريفاً يرقى به إلى مستوى الوصاية الفعالة أخذنا نعمل بانتظام على التوسع والتزيد فى حق الانتخاب ، وأصررنا فى تقديس على أن المواطنين هم السلطات العليا الذين تجرى كل الأعمال الرسمية باسمهم وتنفذ بسلطانهم . فالهيئات التشريعية التنفيذية والإدارية التى نختارها بأصواتنا ونوجهها ، المفروض فيها أنها لاتمثل أحداً سوانا ، فهى تنطق باسمنا وتعمل نيابة عنا . وإذا كان الأمر كذلك فإنه أى إجراء رسمى يسفر عن تحيف صارخ للعدالة ترى من الذى يعتبر مسئولا عنه ؟

ولنضرب لهذا الذى نقول مثلا محسوساً يقرب الأمر لأذهاننا . فمنذ وقت غير بعيد وقعت حادثة سطو على أحد المتاجر فى مدينة أمريكية كبيرة ، إذ هاجم لصان ملثمان هذا المتجر وصوبا بندقيتهما على صدر المرأة التى تملك المتجر وطلبا إليها أن تسلمهما حصيلة الخزانة النقدية . وصادف فى أثناء هجومهما على المتجر وجود أحد رجال البوليس فى زيارة لصاحبة المتجر ، وحين وقع نظر اللصين على رجل البوليس أطلقا عليه النار وأردياه قتيلا واستوليا على النقود وفرا هاربين ، ولما كان القتيل فى الحادث من

رجال البوليس فقد أثار ذلك نفوس زملائه وحمسهم على متابعة اللصين للقبض عليهما ، وقد حاصر رجال البوليس عدداً من الشبان المتعطلين فى أحد الأحياء المجاورة ، وألقى القبض عليهم . وعرض المقبوض عليهم على صاحبة المتجر فتعرفت على اثنين منهما على أنهما اللصان اللذان سطيا على المتجر . وعلى الرغم من إنكارهما ارتكاب الحادث وتقديمهما أدلة مقبولة على براءتهما ووجودهما فى مكان آخر وقت وقوع الحادث ، إلا أن ممثل النيابة فى الحى قدمهما للمحاكمة واتهمهما فى حماس بارتكاب الحادث . وقد أخذت هيئة المحلفين بشهادة صاحبة المتجر ، ولما كانا متهمين بالسرقة والقتل فقد حكم عليهما القاضى بالسجن ٩٩ عاماً .

وأحد المحكوم عليهما كان شاباً وفد إلى أمريكا من بولنده وهو لما يزل طفلا فى حضن أمه . وسأكتفى فى هذا المقام بالإشارة إلى هذا الشاب باسمه الأول وهو « جو » وكانت أمه تدعى تيلى . ولما تأيد الحكم الصادر ضده فى الاستئناف واستنفدت كل الوسائل القانونية لتخليصه من السجن كانت أمه ، وهى امرأة بسيطة تعمل فى مسح الأرض وتنظيفها ، هى التى استطاعت أن تخرج الحقيقة إلى النور بمجهودها الفردى . فحين لم تفلح الوسائل القانونية فى تبرئته قامت بنشر إعلان فى الصحف عرضت فيه مكافأة خمسة آلاف دولار — وهى تمثل مدخراتها من عمل متواضع أحد عشر عاماً فى مسح الأرض وتنظيفها — لمن يدل على مرتكب الحادث الحقيق . وقد حفز هذا الإعلان بعض مخبرى الصحف على التنقيب وراء الحادث ، وسرعان ماتكشف لهم أن الاتهام كله لا أساس له من الصحة .

وكان مفتاح الاتهام والمحاكمة هو شهادة المرأة صاحبة المتجر . وقد تبين للمخبرين الصحافيين من تحقيقاتهم أن هذه المرأة رفضت أول الأمر التعرف على المتهمين ، ولكنها عادت فغيرت شهادتها وتعرفت على المتهمين

تحت تأثير رجال البوليس الذين هددوها إذا لم تفعل أن يقدموها للمحاكمة بتهمة الاتجار فى المشروبات الروحية بطرق غير مشروعة ، وكانوا يعلمون عنها أنها تقوم بهذه التجارة غير المشروعة ، ومن ثم قامت خشية السجن بانتحال هذه الشهادة واتهام الشابين كذباً . على أن المؤامرة لم تقف عند حد البوليس بل كان على قمتها المدعى العام الذى كان متحمساً لإثبات التهمة على أى إنسان ، متطلعاً إلى تصيد متهم أياً يكون فى قساوة لا هوادة فيها ، وكان السر وراء تحمسه أنه فى وقت وقوع الحادث كان مقرراً أن يفتح معرض دولى فى نفس المدينة ، ومن ثم كان من الضرورى إقناع الزوار والزبائن أن رجال الأمن قابضون على أزمة الأمور بكفاية وأن شوارع المدينة هادئة آمنة .

وبعد أن تكشفت هذه الحقائق ونشرت فى الصحف قامت صيحة من جانب الرأى العام تنادى بضرورة العفو عن الشابين وإطلاق سراحهما . وكان المعرض حينئذ قد انتهى منذ وقت طويل وكان المدعى العام خلال ذلك قد تلقى التكريم والحفاوة فى أكثر من اجتماع محلى وفى أكثر من مأدبة من مآدب المحامين ، وانهالت عليه المدائح والشهادات المعتادة والقرارات والدبلومات ، وهو طوال هذا الوقت كان يستمتع بطعامه ويدخن سيجارته فى سعادة ويلقى مواعظه فى الكنائس راضياً مرضياً .

الحق أن الذى سوف نقوله بالنسبة لهذه القضية فى ضوء ظروفنا وأحوالنا الخلقية هو قول جديد . ومن المؤكد أن ثمة رجالا قد سجنوا وعذبوا وحوكموا من أجل جرائم لم يرتكبوها ، ونستطيع أن نتتبع مثل هذه الأحداث فى تاريخ القانون منذ نشأته حتى فجر التنظيمات السياسية للجماعات الإنسانية ، وسنجد فى هذا التاريخ أن فى عديد من القضايا حيث ارتكبت جرائم نجد شخصاً غير مرتكب الجريمة قد حوكم وعوقب خطأ

وأن فى قضايا عديدة أخرى قد حوكم أشخاص آخرون وعوقبوا حيث لا جريمة ارتكبت على الإطلاق ، وإنما خدعت السلطات القضائية أو خدعت نفسها واتخذت موقفاً من اتهام باطل لا أساس له .

وفى الواقع لقد حلت الكارثة بجو وأمه تيلى لأنه كان مما يوائم مصلحة المدينة وتجارها أن يحاكم شخص ، أى شخص ، وأن يتم التعرف عليه ويحكم عليه بالعقوبة نتيجة لهذا التعرف وللشهادة ضده . ولا بد لنا من أن نسلم بداية أن معظم هذا النهج قديم موغل فى القدم ، فهو أكثر قدماً من التوراة ، بل هو فى الواقع أقدم من الموت الذى حل بأوروبا الحيثى الذى حل به الموت لأن ملكا من ملوك الحيثيين أراد أن يستولى على زوجته . بل وأقدم من الموت الذى حل بنابوث لأن ملكا آخر أراد أن يستولى على حديقة كرومه . وما من سبب لدينا تهدأ به خواطرنا يحملنا على الاعتقاد بأن أية مدينة أو دولة اليوم محصنة ضد ارتكاب مثل هذا النوع من الحوادث .

ومما لا جدال فيه أن قصة «جو» لاجديد فيها . وعلى جميع الاحتمالات يمكن القول بأنه ما من أحد حتى المدعى العام كان يضمر حقداً أو كراهية شخصية لجو ، وذلك على الأقل فى بداية القضية . وصحيح أن محنة جو لها ظروفها واتجاهاتها الخاصة التى كان لها اعتبارها فى توجيه القضية . فقد حدث فى نفس الوقت الذى اتهم فيه جو بارتكاب الجريمة أن زوجه كانت حاملا وتنتظر وليدها . ولقد ولد الطفل فى أثناء سير المحاكمة . وبعد أن حكم على جو وتأيد الحكم من المحكمة العليا ، وبعد أن أمضى فترة طويلة فى السجن اتفق هو وزوجه على الطلاق لتتزوج من صديق لهما كيما تتاح للطفل فرصة التنشئة فى ظلال بيت طبيعى وفى أحضان أسرة . وقد تم ذلك كله قبل أن تدخر تيلى قدراً مناسباً من المال تقدمه جائزة لمن يرشد عن مرتكب الجريمة الحقيق . وإذا كان جو قد علق أهمية خاصة على هذه

الظروف والملابسات ، فإن من غير المحتمل أن تكون مثل هذه الملابسات أمراً غير عادى إذا عرضناها على أحداث التاريخ القضائى المماثلة والتى سجلتها قضايا كثيرة مشابهة .

وما من أحد يمكن أن يساوره الشك فى مسلك تيلى ، بل وما من أحد يمكن أن يرى فى هذا المسلك جديداً عن أمثاله ، فالأمهات دائما أبداً فى كل زمان ومكان يدافعن عن أبنائهن مهما تكن الظروف . وإذا كان فى هذا الموقف أى خروج على هذه القاعدة فقد يكون مرده إلى أنه فى هذه القضية بالذات كان جو بمحض المصادفة بريئاً مما اتهم به وحوكم من أجله ، كما اعتقدت أمه تيلى تماماً . وعلى جميع الاحتمالات كان كل ماهى فى حاجة إليه هو تأكيده الذى لم يتأيد من أنه برىء ؛ ومن ثم فلم يؤثر فيها بحال بل ولا كان ممكناً أن يؤثر فيها سيل الأدلة التى قدمت للتدليل على اتهامه ، وبالإضافة إلى هذا فإن عدم إحاطتها وجهلها المطلق بالشعارات الخاصة بعلم النفس الشعبى جعلها لا تخشى أو تهاب أن يقال عنها أو عن تصرفاتها إنها تخضع فيها لعقدة أوديب .

ولما كانت كل العوامل فى قضية جو وتيلى قديمة ومألوفة ، وكذلك معظم العوامل فى ظروفنا جميعاً قديمة ومألوفة ، فإن فى إمكان أفراد المجتمع دائماً أن يضعوا أنفسهم فى موضع ضحية من ضحايا الظلم القضائى ، ولو على أجنحة الخيال ، كما نفعل نحن الآن ، وأن يتصوروا ظروفها ويشاركوها تأثير هذه المحنة عليها . هذه القدرة على تقمص شخصية المجنى عليه والشعور بأحاسيسه وتجاربه ، لها قيمتها الكبرى فى الإبقاء على حياته وحياتنا وعلى خلاصه وخلاصنا . فإن دوافعنا الشخصية الحفاظ على أمننا وسلامنا تتحرك فينا وتنشط فى نفس اللحظة التى ندرك فيها أن ماحاق به من ظلم قد يحيق بنا إذا ما تعرضنا لموقف مماثل تحركه المصادفات السيئة .

وفى بعض الحالات قد يؤدى بنا هذا التقمص لشخصية المظلوم إلى سمو بأفكارنا تذوب فيه الاعتبارات الشخصية وتنمحى الأنانية . وفى هذه المرحلة من السمو يشتد نزوعنا الإنسانى كبشر ويحملنا على العمل لإنقاذ « جو » لا بدافع من الخوف الذاتى أو الخشية مما قد تتعرض له سلامتنا الشخصية إذا حاقت بنا ظروف مشابهة ، وإنما بدافع إنسانى محض مبعثه الإيمان بأن أى ضرر يحيق بجو كفرد من أفراد الجنس البشرى ينطوى على جرح بالغ للإنسانية كلها . ذلك أن جو جزء لايتجزأ من الإنسانية فما يحيق به من ضرر أو ألم تحس به الإنسانية كلها وفى هذه المرتبة من الإعلاء لاتشغلنا فى الواقع مشاغل ذاتية من احتمال أن نقع يوماً مافى مثل هذا الحرج وأن نقف وراء أسوار السجن ؛ وإنما الذى يشغلنا هو الإنسان نفسه الذى تتقمص شخصيته ذلك المظلوم أياً يكون المتمثل لنا الآن فى شخصية جو .

بيد أن مثل هذه الأمور كانت لها حقيقتها منذ زمن بعيد قبل قيام الحكم الديمقراطى الحديث الذى يمثل الشعب ، بل وكانت معروفة للحكماء فى العصور القديمة ، ولكن العامل الجديد مختلف جداً . فالأمر فى ظروفنا ليس هو تقمصنا لشخصية جو أو تيلى ، بل هو منذ بداية العصر الحديث أكثر مايكون تقمصاً لشخصية المدعى العام الظالم . فالحكومة النيابية التى تمثل الشعب قد أدخلتنا نحن المواطنين فى الوضع الذى نتحمل فيه مسئولية المدعى العام وتصرفاته ؛ بل هى جعلتنا شركاء ، بل إن أردت معاونين ، فى جميع الأفعال والأعمال التى تجرى باسمنا أو تقع منبثقة من سلطاننا . ولما كنا نحن الأصول التى يمثلها المدعى العام وينوب عنها كوسيط أو عامل باسمنا فإننا نشعر نوعاً ما وإلى حد ما بأننا مرتبطون ومسئولون عن النتائج المترتبة على مسلكه . ودون إرادة منا للدخول فى مثل هذا النوع من المناقشة اندفعنا إلى دائرة المسئولية . ونحن كبشر كان من المحتمل دائماً

أن نربط أنفسنا برباط العطف والتجاوب مع ضحية الظلم والخطأ . ولكننا كمواطنين نجد أنفسنا نواجه ورطة محيرة تزداد مع الأيام تشابكا . ذلك أننا نجد أنفسنا على غير توقع منا مرتبطين بالشخص الذى أوقع الخطأ أو أحدث الظلم ، ومن ثم فالمشكلة الجديدة التى يواجهها الإنسان الديمقراطى هى مشاركته فى المسئولية الأدبية عن أخطاء حكومته . هذه المشاركة الأدبية من جانبنا فى تحمل مسئولية الخطأ الذى تقع فيه الحكومة من شأنه أن يثير فينا شعوراً بالسخط وعدم الرضا حين نواجهها لأول مرة ، وإتيان الحكومة أو عمالها لأى خطأ فى التصرف داخل حدودنا وفى شئوننا الداخلية وفى ما يمس حياتنا الخاصة والعامة داخل وطننا ، من شأنه أن يثير فينا مشاعر القلق والاضطراب أكثر مما لو كانت هذه الأخطاء بعيدة عن الوطن نفسه ، فالأمور التى يرتكبها ممثلونا فى البلاد الأجنبية من السهل على الضمير أن يجد مخرجاً للخلاص من آثارها ، فلو أن خطأ ما ارتكب فى الخارج لاستطعنا أن نجد مخرجاً لتبريره وتخفيف تبعاته على ضمائرنا بأن نلقى باللائمة على انحراف الشعب الأجنبى أو على سوء طوية الحكام ، أو على فقدان الشعور بالمسئولية الأدبية الدولية أو على سوء الفهم لآداب السلوك فى الحرب والسلم . ولكن مثل هذه الأعذار التى نتحملها ونتذرع بها لتبرير مسلك خاطىء فى الخارج لاتجدى فتيلا ؛ بل ولا تقوم لها قائمة إذا حدث أن ارتكب موظفو الحكومة خطأ أو أقعوا ظلماً على مجتمعنا داخل حدودنا وأدخلونا بذلك فى عملية محلية صرفة . ذلك أن النظام القانونى والمؤثرات الاجتماعية والقانون الأخلاقى داخل البلاد لايتصل بأحد إلا بنا أنفسنا ، وهذا هو السبب فى أن الصورة الحقيقية للمشكلة التى يواجهها الإنسان الديمقراطى لا توجد فيما وراء البحار ، وإنما تظهر على حقيقتها هنا وداخل حدود الوطن فى قضايا بسيطة وواضحة بساطة قضية جو و تيلى .

والغرض من هذا الكتاب علاج مسائل ثلاث : ففى الجزء الأول يهدف الكتاب إلى شرح طبيعة وأساس مشاركتنا الأدبية فى أخطاء الحكومة : والجزء الثانى يهدف إلى توضيح أن الأخطاء والمسئوليات التى ترتكب أو تحمل نيابة عنا والتى اعتدنا أن نخشاها لأنها تبدو ضخمة فى غموضها الحاضر ليست فى الواقع عبئاً لايمكن أن نحتمله ، وإنما هى على العكس أمور يمكن تحديدها وتعريفها واحتمالها . وقد جنحنا فى هذا التوضيح إلى التحليل المنطقى . والجزء الثالث يهدف إلى الكشف عن الحوافز الديناميكية فى الوجود الديمقراطى والتى من شأنها أن تقلل من عبء مسئولياتنا وأن تزيد من قوتنا الأدبية لنستطيع حمل هذا العبء ولتجعل من ظروفنا فى مجموعها لاشيئاً محتملا فحسب وإنما أمراً مرغوباً فيه جداً .

ولاشك فى أن هذا العمل الذى نخوضه فى هذا الكتاب أمر ضرورى . على أننا وإن لم نوفق فى وجه أو آخر من وجوه هذا البحث على الرغم من أننا كرسنا له خير جهودنا ، فإن رجاءنا على الأقل أن نكون قد ساهمنا فى الكشف عن بعض المشاكل الأساسية التى تواجهنا فى هذا العصر . ونحن فى ماقدمنا وأخذنا أنفسنا به إنما نعالج موضوعاً يشاركنا فى مسئوليته كل مواطن فى العالم الحر ، وما من أحد إلا القلة القليلة ينكص عن أداء هذا الواجب .

(٢)

جذور التفكير الديمقراطى

منذ أجيال ونحن أبناء دول العالم الحر نسير قدماً نحو أفق جديد يتمثل فى عملنا على بث نظام الحكم النيابى وعلى التوسع فيه ونشره وتعميمه وعلى جعل حق الانتخاب حقاً عالمياً لكل إنسان . وليس من الأهمية بمكان أن نحدد متى بدأت هذه العملية ، وللمؤرخين والأساتذة والباحثين أن يختلفوا ماشاء لهم الاختلاف حول تاريخ بعض الحوادث التى وقعت فى التاريخ السياسى الإنجليزى أو الأمريكى أو ربما السويسرى ، والتى يعتبرونها بداية لهذا العمل ، وإنما المهم فى هذا المقام أكثر من غيره أن نقول إننا قد أحسسنا ووعينا وعياً كاملا بضرورة حمل هذا العبء ، وهو عبء المشاركة الأدبية الجديدة دون أن نعرف فى الحقيقة مدى هذا العبء وحدوده .

لقد ذهب توماس جيفرسون فى سنواته الأخيرة ـ حين بدا له أن الحكم النيابى قد بدأ شيئاً جديداً أساسياً فى التجربة الإنسانية ـ ذهب إلى حد استبعاد أرسطو من كونه صاحب الفكرة الأولى فى الجماعات الديمقراطية ، لأنه كغيره من الفلاسفة الأقدمين قد عالج الديمقراطية فى شكلها المباشر أو فى صورتها النقية غير العملية التى لايمكن تطبيقها فيما وراء حدود مدينة واحدة . وإذا كان القدماء قد كونوا أفكاراً ثاقبة عن قيمة الحرية الفردية ، فإنهم كما يرى جيفرسون لم يستطيعوا أن يرشدوا الجماهير أو يقودوها فيما يتصل ببناء الحكومة النيابية الحرة . وختم جيفرسون كلامه بقوله : « إن التجربة الكاملة لحكومة ديمقراطية نيابية كانت وما تزال محفوظة لنا » .

ولما كانت التجارب الديمقراطية ماتزال مستمرة ، وقد مضى قرن ونصف منذ عهد جيفرسون وكانت مضامينها الأدبية ماتزال مستمرة فى الظهور ، فإننا لانستطيع أن نفلت من التفكير فيما هى بسبيل أن تقودنا إليه . بل إننا لن نستطيع أن نفر من أن نسائل أنفسنا إلى أى حد وإلى أى مدى تدخلنا الحكومة النيابية أو تشركنا فى تحمل أخطائها وأوزارها ؟ مثل هذا التساؤل لايمكن أن نغض الطرف عنه أو نتفاداه . ربما كان هناك مندوحة لأرسطو وجيفرسون أن يلزما الصمت تجاهه لأن الأول لم يعرف نظام الحكم النيابى الحديث ، ولأن الثانى لم يشهد إلا بدايته القلقة . أما نحن فوقفنا يختلف كلية عن موقفهما ، ذلك أن مشكلة المسئولية تواجهنا بكل ما وراءها من غموض منذر ، فلقد شهدنا مراراً وتكراراً خلال القرن الماضى مستبداً أو آخر يستغل هذا الغموض بعنف بإشراك أمة بأسرها فى جرائمه السياسية بإجراء انتخابات شعبية مزيفة بصورة مسرحية أو بإجراء استفتاء عام يدعى فيه التأييد . والمهيجون الشعبيون هم الذين استطاعوا ، قبل أى أحد آخر ، أن يدركوا بدقة كيف يثور القلق الشعبى وكيف يمكن استغلاله لتحطيم الحريات الشعبية والقضاء عليها .

وقد يسأل سائل : لم اخترت المهيجين الشعبيين وحملتهم المسئولية ؟ وأنا أقول إن ميزتهم فيما أعتقد فى الكشف عن العوامل التى تثير قلق المواطنين وعن وسائل استغلال هذا القلق ، لها تفسير بسيط . ذلك أن المهيج الشعبى الحقيقى يستخدم فى تعبيره عن الدولة نفس التعابير التى يستعملها رجل الشارع من أن الدولة تتقمص شخصية خارقة ، وأحياناً ينظر إلى الدولة فى صورة خفية تتقمص كل القوى الخارقة ويصورها فى صورة الزعيم الذى يستطيع أن يحل كل مشاكل المواطنين وأن يتحمل كل أوزارهم وخطاياهم ، وأحياناً أخرى ينظر إليها نظرة لاتقل عن الماضية وإنما يراها كما لو كانت

قبيلة بدائية أفرادها هم الشعب الذى يشاركها فتوحاتها وجرائمها ، وفى الواقع فإنهم لا يشاركونها فحسب فى جرائمها ، وإنما ينقلونها لخلفائهم لأن جرائم القبيلة تعتبر وراثية . ومهما يكن من شىء فإن فكرة تقمص الدولة لقوى خارقة ينقل العبء بطريقة أو بأخرى إلى زعيم من المهيجين الشعبيين أو يضعه على عاتق رجال أبرياء . وطالما ظل الناس على أخذهم الدولة على أنها شخص ما ، سواء أكان طبيعياً أو خرافياً أو تجمعاً قبلياً ، فإنهم سيظلون غير مهيئين لإدراك حدود المسئولية الأدبية عند المواطن الديمقراطى .

ولما كانت كتابات الفلاسفة السياسيين تتخللها صور من هذا التجسيد الإنسانى للدولة ، فلا مجال للتعجب من أن هذه الأفكار البدائية ماتزال تعيش بيننا وتتنفس . فأرسطو الذى افترض أن تكون الدولة من الصغر جداً بحيث يستطيع الإنسان أن يراها فى نظرة واحدة ، أخذ بعد ذلك يناقش الأمر عن فهم بأن ما يصلح للدولة هو نفس ما يصلح للإنسان ، وأن الدولة قد تضم عديد الأفراد ، ولكن عديد الأفراد هؤلاء كان يعنى بالنسبة له بضع آلاف فقط . ولما كان مواطنو أثينا يجتمعون للعمل كقبيلة أو كاتحاد للقبائل بدا له أن يقيس قراراتهم كدولة بنفس مقياس قراراتهم كأفراد .

وعلى أساس هذا الفهم بدا لجون سالسبرى ، أول واضع للنظريات السياسية فى انجلترا خلال القرون الوسطى ، حينما كان المجتمع قد أعيد تنظيمه على أساس إقطاعى متدرج ، أن من المقبول أن نقارن بين الدولة وجسم الإنسان ، فالأمير على حد قوله هو الرأس ، والقساوسة هم الروح ولهم الرياسة على كل الجسم ، ومجلس الشيوخ هو القلب ، والقضاة وحكام الولايات هم العيون والآذان واللسان ، والجنود هم الأيدى الباطشة ، والموظفون والمحامون والرؤساء هم اليد المسالمة ، وحاشية الأمير هم الجوانب ،

والجباة هم المعدة والأمعاء ، والفلاحون هم الأقدام التى تتشبث بالأرض وتحمل الجسد ومن ثم تحتاج إلى عناية الرأس لتحميهم من العثار .

وقد استمر هذا التجسيد الإنسانى للدولة . فى القرن السابع عشر قال أحد الملوك وهو يبتغى أن يمتص السلطان السياسى كله لنفسه « الدولة هى أنا » . وكانت تلك هى القمة لقصة التجسيد هذه لوقت طويل . وقد استمر هذا حتى القرن التالى عندما استخدم اللقب الملكى صاحب السيادة ، الذى رفض بعض النبلاء منذ زمن طويل أن يأخذوه فى بساطة كما يأخذون لقب صاحب السماحة عندما يتحدثون إلى الدوق أو صاحب الشرف حينما يتحدثون إلى الولاة أو القضاة ، هذا اللقب « صاحب السيادة » قد قيل إنه حق لبضعة ملايين من المواطنين الأمريكيين المختلفين ، وعلى الأقل لأولئك الذين كان يسمون رجال الولايات الطيبين . بيد أنه من العجب أن أصحاب النظريات السياسية أنفسهم الذين اعتادوا أن يقولوا إن الشعب الأمريكى هو صاحب السيادة أصروا على القول بنفس الحماس بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هى صاحبة السيادة ، وأن كل ولاية من الولايات الداخلة فيها هى صاحبة السيادة أيضاً . وفى الوقت نفسه ما يزال بعض الأفراد القلائل يؤمنون بأن « صاحب السيادة » لقب لا يعنى بحال « الدولة » ، بل ملكا يحكم الدولة . وقد وصف هذا الاتجاه من باب الشفقة بأنه يدل على السذاجة أو ضعف الإدراك من جانب القائلين به . وكان على هؤلاء أن يدركوا ما أدركه كل رسامى الكاريكاتير من أن السيادة كانت تعبيراً عن « العم سام » المشرق المنير الذى يمثل ولاية المسيسبى فى وضع المفترس المتحفز فى وجه الأسد البريطانى المهموم ذى الذيل المعقود وفى وجه الدب الروسى المهزوم . ولسوء الحظ أن من مثل هذه المواد يصطنع الناس القوانين والأحكام القانونية .

وإذا كانت الدولة الحديثة لا تعادل وظيفياً رجلا أو قبيلة (ولا نقول أسداً أو دباً أو نسراً) فهل يعنى هذا أن نعاملها على أنها معفاة من الضوابط الخلقيـة الكابحة فى أعمالها وإدارتها ؟ وكيف إذن يستطيع الإنسان أن يصدر حكما عليها فيما فعلت أو فيما عجزت عن فعله . إننا ندرك أو علينا أن ندرك أن الدولة تستطيع أن تقوم ، وهى على حق فى ذلك ، بأمور كثيرة من الخطأ أن يقوم بها الفرد . فالدولة مثلا فى إطار من العدالة الكاملة وحسن التصرف تستطيع أن تنتزع أملاكنا مقابل الضرائب ، وأن تنظم شئون المعاملات والمبادلات ، وأن تقدمنا للمحاكمة وأن تلزمنا بالتعليم وبالتطعيم وبالتسجيل وأن تجندنا إجبارياً للخدمة العسكرية . ومن ناحية أخرى فإنه ما من دولة حديثة ادعت أو تدعى أبداً أنها محصنة ضد المبادئ الخلقية بل ما من دولة حديثة تدعى لنفسها حرية ميكافيلية تغض فيها الطرف عن كل المبادىء الخلقية وتتبع فقط نداء المصلحة الذاتية العارية . ونستطيع أن نؤكد أن الدولة الديمقراطية لا يمكنها أن تدعى ذلك بتاتاً فهى ليست رجلا عادياً تحكمه أخلاق فردية متزمتة ،ولا هى أمير من أمراء عصر النهضة لا تتحكم فيه أية أخلاق ما . إن هناك مستويات خلقية تنطبق على الدولة ولكننا لا نبدأ بتطويرها دون أن نوضح أولا لماذا لم تكن الدولة كالفرد على الرغم من الخرافات والصور المتحركة .

ولنبدأ بمناقشة ما يعتقده الناس من أن الدولة ليست كالفرد فى الحجم أو فى القوة ؛ ومن الواضح أن الفرق فى الحجم لا يعنى مجرد اتساع الرقعة الجغرافية لأن هـــذا الاتساع يمكن التغلب عليه بسرعة وسائل النقل والمواصلات ، وإنما الفرق الحقيقى يتمثل أكثر فى أعداد المواطنين ، تلك الأعداد التى تجاوز مئات الألوف بل الملايين بل عشرات الملايين مما يجاوز كل خيال ، ويبلغ أحياناً مئات الملايين ، وفى الحق أننا لا نستطيع أن

نعالج البشر من حيث الكم كما نعالج الأميال من حيث الكم أيضاً .

وإذا قارنا موارد الفرد الطبيعية بموارد الدولة لوجدنا الفارق شاسعاً ؛ ذلك أن القوى الضخمة الهائلة التي في سلطان الدولة لا يمكن أن تنكر قيمتها وأثرها . تلك القوى التي تشمل كل سلاح وكل أداة من الأدوات الفعالة من أول المستويات العليا للضغط العاطفي للوطنية إلى الأنواع المتعددة للضغوط الاقتصادية التي يتهيأ للدولة استخدامها بكل قوة وعنف . وإذا انتقلنا من الضغوط المعنوية إلى الضغوط الحسية لوجدنا قوى الدولة تخضع لها الأدوات المادية التي تستطيع بها أن تلزم الناس بإجراءاتها من استعمال الأيدي واللكمات والعصى والغاز المسيل للدموع وجدران السجون ورصاص البنادق وحبال المشنقة . وفي الحق إن الدولة تملك تحت تصرفها قوى هائلة هي نظرياً أكثر مما هي في حاجة إليه للتغلب على كل تأخير أو عقبات تصادفها . بيد أن عمل أية دولة قائمة ـ كما نعرف جميعاً مهما يكن الحكم فيها استبدادياً مطلقاً ـ يتعرض أحياناً إلى المقاومة المثبطة بوسائل متعددة . فالموظفون قد يبدو أنهم يتمتعون بسلطان مطلق ولكنهم مع ذلك لا يستطيعون أن يتخلصوا من المحتالين والنشالين والقوادين ورجال الشرطة النوم والبيرقراطيين الجامدين والإداريين الفاسدين والكسالى من الموظفين والأغبياء من العمال في المصانع وربات البيوت المتحديات في الأسواق والعشاق المستهترين في الحدائق . وفي الواقع أن الدولة لا تستطيع حتى أن تحتكر لنفسها مهمة قتل البشر عن عمد ولكن لا بد أن يشاركها في هذه المهمة الأزواج الغيورون والورثة المتعجلون والأشقياء من رجال العصابات المحترفون

وكبار الموظفين مشهورون بخشونتهم وسوء تصرفهم . وهناك قصة تروى في هذا الصدد مفادها أن انجلترا فقدت مستعمراتها في أمريكا لأن وزيراً من وزراء الدولة رفض أن يرجىء رحلة المتعة من لندن إلى كنت

فترة من الوقت تكفى ليوقع أمراً للورد هاو يوجهه للتقدم عبر وادى هدسون ليحقق الاتصال بقوات الجنرال برجوين التى كانت تتقدم من كويبك . وإذا كان فى هذه القصة ما يدعو إلى الشك فهى التفاصيل التى وردت فيها عن أن هذا الأمر قدم للتوقيع فى مكتب الوزير المختص فعلا . ومهما يكن من شىء فإنه على الرغم من القيود والعثرات والصعوبات التى تواجه الدولة فإنه مما لا يختلف فيه اثنان أن الدول القومية تمثل قوى هائلة ضخمة .

ويبدو لى أن الفروق الدقيقة بين الدولة والفرد لا تتصل بحال بالحجم أو القوة ولا بالعوامل البدنية ، وإنما هى وثيقة الصلة بالعوامل البيولوجية التى تتمثل فى الزمن والوظيفة . فالمعاملات الأخلاقية للفرد ، أو على الأقل معظمها ، مرتبطة كل الارتباط بدورة حياته منذ تحمله أمه جنيناً إلى أن يقضى نحبه . فهو يدخل فى علاقات أخلاقية ظاهرة مميزة فى الحمل والوضع وفى التنشئة الأولى وفى التوجيه وفى التربية وفى تكوين صداقات وفى حبه وشهواته وفى مراهقته وبلوغه ، وفى عمله وفى أبوته وفى رجولته وفى كهولته وفى سنواته الأخيرة وهو يشرف على الموت . إنه يشب وينتعش ويقوى ثم يذوى . وسواء أراد أم لم يرد فإن حسابه الخلقى لا بد أن يضم لا التغيرات العادية لأطوار حياته التى عاشها وتقلب فيها فحسب ؛ بل يضم فوق ذلك الثوابت التى لا مناص منها والتى تؤثر باستمرار وتعدل فى سلوكنا بل وتلق أحياناً كل المتغيرات التى تطرأ علينا مهما تكن . الموت هو لا شك آخرة المطاف بالنسبة لكل حى ، ومن ثم فمهما تكن المعتقدات التى يتخذها الناس لأنفسهم ليهدئوا من روعهم ، ومهما تكن الآمال التى يعللون بها أنفسهم من الإيمان بالخلود أو بالبعث فإنهم جميعاً على اختلاف نحلهم يواجهون المعادلة البسيطة بين كونهم يولدون وبين كونهم يأخذون طريقهم إلى الموت.

وفى هذا تختلف موازيننا الخلقية أو هى محتومـة أن تختلف عن الموازين الخلقية للدولة ، ذلك أن الدولة لاينتظر لها الفناء وإنما يتوقع لها أن تبقى فى الوجود دائماً أبداً وإلى ماشاء الله .

ولقد كان توماس جيفرسون بعيد النظر حين أدرك أن هـذه الصفة من صفات الدولة ، أى صفة الدوام، سوف تفرض مشاكل خاصة معينة على المجتمع الجمهورى الصاعد . ولقد أرقت هذه المشكلة جيفرسون خـلال أو طوال حياته ، فكان دائم التساؤل بأى حق أو بأى عنوان يمكن لجيل من الأجيال فى شعب حر أن يلزم الأجيال من بعده بمجموعة من الاتجاهات الدستورية والقانونية . ومهما يكن مقدار الحكمة وبعد النظر عند الآباء المؤسسين لدولة ما حين أقاموا نظم الحكومة ، فإن من حق الجيل الحاضر دائماً أن يتخذ قراراته بنفسه فيما يعرض له من شئون ، بل ومن حقه أن يحكم نفسه بنفسه وأن يسقط من حسابه المبادىء والتعاليم التى عفا عليها الزمن . وقد تسلطت هذه الفكرة على جيفرسون تسلطاً قوياً حتى إنه اقترح فى بداية قيام حكومتنا أن كل الدساتير والقوانين والديون العامة يجب أن تلغى تلقائياً كل تسع عشرة سنة ، إلا أن يوافق الجيل الجديد على تبنيها وتجديد العمل بها وعن وعى وإدراك . على أن هذه الفكرة التى ساورت جيفرسون ، وإن تكن من حيث كونها اقتراحاً ملموساً معيناً لا جدوى منها وغير عملية ، إلا أنه يكمن وراءها حقيقة سياسية هامة. فقد كان جيفرسون يرى أن الدولة لاتماثل فى وجودها دورة حياة الفرد فهى تستطيع أن تجدد شبابها على حين يعجز الفرد عن ذلك ، وهى قد تغنى غناء لاحد له فى بعض المراحل على حين يجب أن يذوى الفرد. وقد تسقط الدولة وتنحل لأسباب لاتمس الفرد بل تتركه حيث هو بلا تأثير . وجسم الدولة ليس شبيهاً بجسم الفرد فهو لايبنى أو يولد مرة واحدة وإلى الأبد ، ومصيرها يجب أن يعتمد على أعمال مستمرة متواصلة

من الخلق الجديد والوحى الجديد . وهذه النظرة البعيدة التى تكشف عن أن عملية الخلق فى الدولة عملية مستمرة ولا نهائية تنطبق بالذات على عديد الوظائف التى تزاولها الدولة الحديثة . وإذا نحن عبرنا عما تقوم به الدولة عملياً وخرجنا من ذلك إلى التأكيد بأن الدولة تتمثل فيما تفعله فإننا نستطيع فى ضوء تاريخ القرن الماضى أن ننتهى أو أن نخلص إلى القول بأن الدولة على الجزم ليست هى ما اعتادت أن تكون ، بل من المحتمل ألا تستمر فى أن تكون ماهى عليه الآن . ذلك أنها تزاول وظائف كثيرة نعتبرها اليوم لا يمكن الاستغناء عنها وإن تكن فى الماضى كانت متروكة للجهد الفردى الخاص أو كانت مهملة منذ جيل مضى . وليس ثمة احتمال أن نربط الدولة القومية بمجموعة من المناشط المعينة المحددة بسبب أننا قد وجدنا أن هذه المناشط كانت مألوفة فى زماننا فحسب ، ذلك أن الدول ملزمة باستمرار أن تعالج كل جديد ومبتدع وغير مألوف ، وإلا فليقل لى أحد من كان يظن فى ضوء الحقائق السياسية فى العالم أن الدول سوف تمارس فى القرن العشرين مشاكل ووظائف اكتشاف الفضاء ؟ ما أظن أن أحداً دار بخلده أو تخيل وقوع مثل هذا فى هذا القرن العشرين .

وفى زمن كزماننا هذا يبدو أنه لامناص ـ إذا أردنا أن نكون منطقيين مع أنفسنا ـ أن يتخلص التفكير الديمقراطى من مرحلة عدم النضج وأن يتجه إلى نبذ الأوهام الماضية التى تتصل بالتقمص والتجسيد. فتلك أوهام قد أكل الدهر عليها وشرب وحين نفعل ذلك نكون قد خطونا الخطوة الأولى نحو تطوير فلسفة مجتمعنا بما يوائم عالماً حراً وشعوباً حرة .

وإذا ما اتخذت هذه الخطوة استطاع كل فرد أن يرى بوضوح أن ما نسميه الدولة ما هو إلا تنظيم موكول إليه أداء وظائف اجتماعية معينة يقوم على أدائها عمال قادرون لهم كفاية تتفاوت قوة ، وأننا لا نلتزم

بوظائف محددة لهذا التنظيم ، وإنما من وقت لآخر نغير ونبدل فى هذه الوظائف ، بالإضافة لا بالحذف فى أكثر الأحيان ، وأننا فى فترات محددة نغير هيئة القائمين على هذا التنظيم الذين هم أيضاً يزداد عددهم أكثر مما اعتاد الناس أن يروه وأحياناً حين نضيف بعض المناشط الجديدة الواسعة النطاق ، مثل التأمين الاجتماعى والضمان الاجتماعى أو حين ندخل تعديلا على بعض أحكام الدستور ، فإننا نغير من بناء هذا التنظيم الأساسى . وعلى ذلك فإننا نستطيع أن ننظر إلى الدولة من وجوه متعددة . فنى بعض الأحيان ولأغراض معينة قد يتراءى لنا أن نأخذ الدولة على أنها وحدة حقيقية مفضلة ، وأحياناً أخرى ولأسباب أخرى قد نفضل أن نعتبرها كما لو كانت اسماً جماعياً للوحدات الوظيفية التى تقوم بالخدمات العامة . وعلى أية حال فأياً يكون الاعتبار الذى نأخذها به وللسبب الذى يعنينا حين هذا الأخذ فإن هناك مزايا متعددة وهامة نستطيع أن نحققها حين نستخلصها من الشخصية أو الفردية الإنسانية . فنى اللحظة التى نخلص فيها الدولة من الصفة الشخصية نجد أنفسنا قادرين على أن نشخص الموظفين من ناحية ، وعلى أن نحدد مفهوم المواطن العام من ناحية أخرى وهذه ولا ريب هى بداية الاتجاه الديمقراطى السليم .

والحق أن للديموقراطية مزاجاً معيناً ومشاعر معينة تصاحبها . ولما كان كل فرد منا لا يشعر بالشعور الديموقراطى فى كل لحظة من لحظات يومه ، فمن ثم فنحن جميعاً نتراوح بين الدخول والخروج فى المزاج الديموقراطى المعين ندخل فيه حيناً ونخرج منه حيناً آخر ؛ بل نطرحه جانباً حين نشعر بالتخلص من الأوهام أو حين تثور فينا عوامل السخط على الإنسانية . ذلك أن مثل هذا الإحساس لا يتلاءم مع المزاج الديموقراطى الخاص

وكذلك ننحرف عن المزاج الديموقراطى حين نشعر بالزهو والاختيال أو حين نحس بالضعة والمهانة . ذلك أن أياً من هـذه المشاعر لا ينطوى تحت المزاج الديموقراطى الخاص ، ولا ينبغى أن يغيب عن البال أن المزاج الديموقراطى ليس مجرد إحساس غير محدد بالوطنية فقد كان هناك دائماً عدد لا يحصى من الوطنيين الممتازين يعيشون فى ظلال حكم أوتوقراطى مستبد. ومعنى هذا أن الوطنية تشتعل فى صدور الأفراد فى كل مكان مهما يكن هذا المكان .

وإذا كان الأمر كذلك فما هو إذن هذا المزاج الديموقراطى الخاص؟ إنه احترام الإنسان لنفسه فى حزم،ويتمثل هذا فى نوع من عدم التعظيم لشأن موظفى الحكومة . وعدم التعظيم الديموقراطى الذى نعنيه فى هـذا المقام لا ينطوى بحال على العصيان أو حتى على عدم الاحترام ، وإنما هو نظرة على قدم المساواة يلقيها المواطن على الموظف ، ومعناه أن المواطن ينظر إلى موظف الحكومة نظرة واقعيـة باعتباره شخصاً آخر مماثلا له يقوم بعمل اجتماعى حدد له ويؤديه بكفاية وقدرة متفاوتين . وفى هذا الصدد لا يمكن اعتبار هـذا الاتجاه إلى عدم التعظيم من شأن موظف الحكومة عملا ديموقراطياً صحيحاً مالم يكن الدافع عليه احترام المرء لنفسه وكرامته وشخصيته وقراراته . فإذا حدث أن اعتقد المرء أن كل الناس بمـا فيهم نفسه والموظف الذى يواجهه ، كلهم مذنبون فاسـدون أغبياء لا أمل فى صلاحهم أو أنهم مسوقون بقوى قدرية لا فكاك منها ، فإن سلوكه فى هذا الموقف وإن يكن سلوكاً لا ينم عن التعظيم إلا أنه ليس ديموقراطياً . وفى الوقت ذاته لو أنه أحس بأن كل المحكومين هباء لا قيمـة له ، وأن كل الحاكمين عقلاء وخيرون أو العكس ، فإنه فى هذه الحالة أيضاً ينقصه بالمثل السلوك الديموقراطى الصحيح.ذلك أن المزاج هو المعادل العاطفى لتأكيد

الذات فى شجاعة وجرأة . ويستطيع المرء بطريقة مؤثرة وبشعور عاطفى وبنغمة تعبيرية مستمدة من مزاجه أن يؤكد أن الديموقراطية قد ألغت ومحت الفارق القديم بين الحكومات والجماهير ، وأن المواطنين الديموقراطيين ماهم فى الحقيقة إلا وحدات فعالة وعناصر عاملة داخل إطار الحكومة وأنهم محسوبون ضمن أعداد الحكام فى الوقت نفسه الذى يحسبون فيه ضمن المحكومين ، وأن الفارق الوحيد الذى يعتبر تمييزاً مقبولا بين الموظف والمواطن العام هو أن سلطات الموظف ووظائفه وواجباته أكثر تحديداً وتخصيصاً . وعلى الجملة فإن المواطن المساهم فى أية ديموقراطية يستطيع أن يشعر بينه وبين نفسه أنه هو الآخر يمسك بزمام وظيفة ما داخل إطار الحكومة ولكنها وظيفة غير محددة على حد تعبير أرسطو .

والمزاج الديموقراطى لا يأتى لكل الناس بقوة واحدة ولا ينتقل إليهم بصورة موحدة. فأحياناً يشعر بعض ذوى العقول الكبيرة الممتازة التفكير المستقلة الرأى بالحاجة إلى أن يحتفظوا لأنفسهم بمحراب خاص يمارسون فيه نوعاً من العبادة والتعظيم . ومن قبيل هذا أن ألفريد نورث هوايتهد كان فى أيامه الأولى حين كان يضطر إلى الطواف فى لندن فى أتوبيس يتظاهر بأنه يصطحب معه فى مثل هذه الرحلة شخصاً عظيما ليؤنسه برفقته. وكانا يجلسان معاً عادة فى الدور الأعلى من الأوتوبيس ويتبادلان الحديث فى حرارة . وكان هوايتهد يشرح لرفيقه المناظر والآثار التى يمران بها ويطلب إليه التعليق عليها . وبهذه الطريقة كان غالباً ما يتخيل أنه يصطحب سير أيزاك نيوتن أو أرشميدس أو أرسطو : ولكنه قلما دعا إلى هذه الصحبة أفلاطون الذى كان يكن له أعظم الإعجاب . وعلى الرغم من أنه لم يوضح لنا السبب فى عدم اصطحابه لأفلاطون إلا أنه من السهل علينا أن ندرك أن شعوره البالغ من التعظيم والتوقير لشخص أفلاطون هو الذى

حال بين أفلاطون والاستمتاع بهذه الرحلات المبهجة فى الأتوبيس . وتلك نزوة من نزوات هوايتهد الساحرة المحببة والتى تعبر عن شخصيته الرقيقة . ولكن الأمور فيما يتصل بالمزاج الديموقراطى تختلف اختلافاً كلياً فنحن نستشعر الخطر بدلا من السحر والجمال حين يبدى بعض الناس مزيداً من الاحترام البالغ لبعض الشخصيات العظيمة سواء أكانت حية أو ميتة . ففى ظلال الديموقراطية ما من أحد يمكن أن يعتبر أسمى من أن يركب الأتوبيس ولو لرحلة عابرة . وفى بعض الأحيان يتخذ التعبير عن هذا المزاج الديموقراطى الحر الطليق السهل طرائق غريبة ، فإذا لم يكن ثمة طريق سهل إلى النزول بكبار الموظفين إلى مستوى الأشخاص العاديين بحيث يفهمهم عامة الشعب فإن الصحافة والإذاعة والتليفزيون تتولى عندئذ عرض حياته وظروفه وتشرحها تشريحاً فسيولوجياً . فإذا كان صحيحاً معافى فى ذلك الوقت فإنهم يكونون فى موقف لا يستطيعون معه إلا أن يتحدثوا عن الطريقة التى يقوم بها بتمريناته اليومية وعن كيف يأكل ويشرب ويعنى بأسنانه ، وكيف يمارس ألعاباً متعددة وكيف يتمطى ، وكيف ينام . أما إذا حدث أن انتاب هذا الموظف الكبير المرض وأصابه داء خطير فإن من السهل عندئذ أن يلج المتحدث عنه باباً مفتوحاً يصل به إلى عطف الجماهير وفهمها له فى سهولة ويسر ، فهو لم يعد رمزاً مخيفاً لسلطة الوظيفة بل أصبح شخصاً مألوفاً قريباً إلى الجماهير مفهوماً عندها لا يزيد عن كونه رجلا بين الرجال الآخرين . صحيح أن كثرة من الناس يتعاطفون معه ويتعارفون بدافع من الشفقة والرفق ، وآخرون بدافع من إرضاء الغرور فى أنفسهم . ذلك أنه فى محنته لم يعد ما يثير حول مركزه ونجاحه ضغناً أو حسداً ، فهو الآن يعانى من نفس المرض والألم اللذين يعانيهما رؤساؤهم أو عدلاؤهم . وهم يقولون فى مثل هذا الموقف فلندعه يستمتع بالسيارات

الفاخرة والتحيات العسكرية على حين نستمتع نحن بالنشرات الطبية عن سرعة نبضه فإذا كان لابد أن يسقط كبار الموظفين صرعى بالمرض من آن لآخر فربما يكون فى هـذا عزاء وسلوى ولو أنه عزاء غير طبيعى . ولـكن هذا المرض على أية حال يهيء الفرصة للجماهير التعسة أن تشعر بوحدة الإنسانية .

والواقع أن المواطن الذى يتمتع بنفسية سليمـة ليس فى حاجة إلى مناسـبات سيئة كهذه ليحس الإحساس الديموقراطى أو يسلك السلوك الديموقراطى ، فهو يدرك تماماً أن موظفى الحـكومة ليسوا شيئاً مختلفاً عن البشر جميعاً بل هم بشر مثلنا يتألمون كما نتألم ويعانون نفس ما نعانيـه من العلل وما نصادفه من العقبات والعثرات ، وأن سلطتهم القانونيـة التى يمارسونها ويحققون من ورائها إما خيراً عظيما وإما سوءاً بالغاً إنما تعجل بالـكشف عن عوراتهم وعن نقائصهم وتزيد فى خطورة النتائج المترتبة على سوء تصرفاتهم كما تـكشف عما تلعبه المصادفة فى حيـاتهم ، فأحياناً عندما يفكرون ويقترحون عملا ما بطريقة منطقية قد تأتى النتائج الأخيرة غير معقولة ولا مقبولة أبداً ، وأحياناً أخرى حينما يتحركون قدماً فى غير مبالاة أو بغباء تتدخل ظروف لا سلطان لهم عليها وتنقذهم فى اللحظة الأخيرة . فمثلا إذا رأوا اختزان القمح لمواجهة نقص المحصول فإن الظروف أحياناً تأتى على غير ما قدروا ويظهر محصول القمح وافراً وفرة بالغة . وأحياناً يبدو لهم أن الموقف يقتضى استنفاد جميع المخزون من القمح لمـا يتوقعونه من زيادة فى المحصول القادم ، فإذا بقحط غير متوقع يقضى على كل المحاصيل . وأحياناً حين يضعون الخطة لطلب عدد ضخم من الموظفين لا يتقدم إلا قلة ، وحين يخططون لعـدد قليل تنهال الطلبات بلا حصر ولا عد . وأحياناً أخرى حين يحاولون منع تداول كتاب ما فإن

قرارهم يكون بمثابة إعلان عن هـذا الـكتاب ينقذه من زوايا النسيان . وأحياناًحين يحاولون تفسير سياستهم الرسمية للجماهير بالتفصيل تنصرف عنهم الجماهير مللا . وأحياناً أخرى إن أمسكوا عن الشرح والتفصيل اتهموا جهاراً بالفساد والتعالى على الجماهير .

تلك هى الأحداث الطبيعية العادية فى الحياة السياسية ، وتلك هى التى تناولها البحث حتى فى الديموقراطيات القديمـة والأكثر خبرة وتجربة . ومهما يكن من شىء فإن ما تنتهى إليه مثل هذه الأحداث والمناقشات ليس بأية حال أمراً بعيداً عن المنطق أو متضارباً كما قد يبدو . على أن المزاج الديموقراطى وإن يكن غير معنى بالتشريح المنطقى للأمور أو بالتحليل الصارم فى عبارات معنوية غامضـة فإنه ينقل مجموعة واضحة من التوقعات والمطالب . فهو يؤكد عملياً « أننا منذ قرون ونحن نناقش قضايانا الإنسانية على أساس أو مجموعة من الأسس نعتقد أنكم أيها المواطنون تقدرونها وتحترمونها . فنحن فى وقت ما كنا نبنى مطالبنا على أساس الماجنا كارتا ، أو حقوق الإنسان ، أو على عديد آخر من الوثائق الدولية . وكنا نرجع بكم إلى التعاليم الدينية والمبادىء الخلقية من كل نوع ومن كل مصـدر . وكنا نستند إلى الحقوق التقليدية للبريطانيين والأمريـكيين وغيرهم من الشعوب . وكنا نستخرج الحجج والأدلة من الأهداف العادلة للحكومة الشرعية ومصادر سلطتها العادلة . وكنا نستخرج النتائج من عقيـدتنا فى سلطان الشعب وكنا نصر دائماً وباستمرار على ما كان يسميه النـاس حقوقهم الطبيعية التى لا نزاع فيها . وكانت تجاربنا المريرة مع الموظفين ومسلـكهم معنا فى كل عصر وفى كل دولة قد علمتنا أن نتشبث بكل هذه المعتقدات سواء أكانت مما يمكن الوصول إليه أو كانت قد أرخى عليها ذيل النسيان ، وسواء أكانت متوافقة أم متضاربة فقد تشبثنا بها ولم نتخل

عن أى منها . وفى الوقت نفسه أصبح فى حوزتنا الآن عنوان جديد على الحرية والعدل هو نتاج ديموقراطيتنا النيابية الحديثة . هذا العنوان الجديد لن تستطيعوا أبداً أن تنكروه أو تفندوه ، فنحن لا نعتمد فحسب على تأكيد حقوقنا وإنما نعتمد أيضاً على مثل تجريبية تدل على عدم قدرتكم ونقصان مقدرتكم . هذا العنوان الجديد هو العجز الوظيفى لموظفى الدولة » .

وإذا أخذنا المزاج الديموقراطى وحده فقد يكون له أثره الفوضوى وقد يوحى إلينا بثورة عمياء هوجاء ضد عملية الحكم كلها . فأحياناً حين يكون مزاج الجماهير متعباً ملولا منحرفاً فإن السلوك العام يجد متنفساً فى الثورة على من يكون فى دست الحكم والعمل على نبذه أياً يكون وإخراجه لا لسبب إلا أنه فى دست الحكم فى ذلك الوقت ، ووضع غيره مكانه لا لأى سبب صحيح إلا سماع اسم جديد ورؤية وجه جديد . ومما يقال إن الجمهوريين دائماً غير أوفياء بصورة مؤسفة لزعمائهم المختارين منهم فهم غير أوفياء فى بعض المناسبات ، مثلهم فى ذلك مثل الأباطرة والملوك والمستبدين الآخر . ولكن الواقع أن مايبدو أنه عقوق فى الجمهوريات ليس بالصورة التى وصفت وإنما هو إصرار شعبي مفاجىء على تبنى فكرة المستهلك الذى يحاول استطلاع المستقبل . وعندما يعبر المزاج الديموقراطى عن نفسه تعبيراً بناء فإنه يحفز الناس على أن ينظروا إلى الحكومة وإلى القانون نظرة المستهلك المطلقة .

على أن هذا ليس إتيانه أمراً سهلا أو تلقائياً ، إذ أنه يعارض الاتجاهات الثابتة أو المعتادة فى كل العصور الماضية . والنظرة القديمة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو تشريعية قد تطورت وتدعمت خلال آلاف السنين والعصور من حيث الزمان ، وخلال قارات شاسعة من حيث المكان ، وقررتها الرغبات السائدة للحكام والمحافظين وغيرهم من رجال الحكم ، ومن ثم فهى نظرة رسمية عليا خالصة . والفلاسفة الكلاسيون فى شئون الحكم ، وعلى

الأقل من جاء منهم بعد وفاة أرسطو ، قد صاغوا نظرياتهم وطوروها على هدى من مراقبتهم وملاحظتهم لطرق الحياة فى الإمبراطوريات والممالك ، وفى صفوف الأرستقراطيات وحكومات الأقلية . ومن ثم فلتحقيق نظرة المستهلك بالنسبة لأصول الحكم يقتضى الأمر الانتقال انتقالا حاداً .

والحق أنه حين يعرض لمجتمع ما سؤال يقتضى الأمر فيه الحسم واتخاذ قرار فإن معظم السكان فى هـذا المجتمع المعين يدركون نفس العوامل التى تؤدى إلى حسم الموقف بصورة ما، أما إذا اختلف رأيهم فى الجواب فالأمر مرده إلى أنهم يرون هذه العوامل بنسب متفاوتة فى الحجم والنتائج والأهمية. والواقع أن كل شيء فى عملية التأمل هذه يتوقف كلية على موقفهم من العوامل المؤثرة وعلى طريقة تناولهم حين يعرضون لتقويمها ، أى يتـوقف على مانسميه ، صائبين ، وجهة نظرهم . وهذا بعينه هو الحـال بالنسبة للنظرة الإمبريالية أو الرسمية القديمة . فإذا حدث أن كان الحاكم ذكياً ذكاء خارقاً فإنه سيتناول المسألة على أساس من التدليل المنطقى فيرى أن رخاء شعبه سيؤدى إلى تقوية الدولة وأن أعمال العدالة الواعية ذات الضمير الحساس سوف تؤدى إلى التضامن ومحبة الوطن ، وقد يؤدى به هذا الجدل إلى أبعد من ذلك فيرى أن إشاعة حرية الرأى فى المجتمع سوف تكون صمام أمان ضد المظالم والسخط . وحتى فى ظل النظرة الجديدة للمستهلك فإن المواطنين إذا حدث أن آمنوا بأن ظروفاً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تقتضى ذلك ، فإنهم سوف يناقشون الموقف ويدللون على صواب الاتجاه على أساس أن قوة الدولة هى الشرط الأول لتحقيق رفاهية الشعب ، وأن الكفاية الإدارية للموظفين وعمال الحكومة أمر من الأهمية بمكان لتبرير مايتعرض له الشعب من مضايقات ونفقـات وتضحيات تقع كلها على عاتقه ، وأنه فى المواطن الحرجة المتطرفة يحتمل المواطنون مصير كل تصرف ويكبحون

جماح النقد السياسى ويسكتون على مايصيبهم من أضرار . على أن هذا العامل أو ذاك ليس هو بالأمر الجديد أو المختلف عما كان عليه الحال ، وإنما الجديد فى نطاق النظرة الجديدة للمستهلك هو النتائج المترتبة على هذه العوامل المتعددة ، وما يلحق بها من آثار حين يجد الجد ويحين أوان الحكم على مثل هذه التصرفات .

ولعل السؤال الذى يطالعنا الآن هو كيف يصبح المواطن مستهلكاً لشئون الحكم والقانون ؟ إن الطريقة التقليدية الواضحة المعالم تشتمل على كفالة الأمان له وتنظيم حياته من يوم ليوم وهو يواجه أعباء حياته ويشغل مكانه فى المجتمع . ومعنى هذا فى ضوء هذا المفهوم أنه مستهلك للقانون فى بيعه وشرائه وفى تأجيره واستئجاره وفى دفعه وقبضه للأموال والحقوق . وثمة طريقة أخرى لاستهلاكه للقانون ، وإن تكن أكثر درامية ، وتتمثل فى تقاضيه أو دخوله طرفاً فى نزاع أمام المحكمة أو فى إتهامه مثلا بجريمة ما كما حدث للفتى « جو » المنكود الطالع الذى مرت بنا قصته ، على أن هذه هى الجوانب السلبية للاستهلاك القانونى .

وفى ظل الحكومات الديموقراطية يستهلك المواطن شئون الحكم والقانون بنشاط وفاعلية . فهو يؤثر فى توجيه سياسة الحكم وفى تكييف القانون بإدلائه بصوته فى الانتخابات العامة وبتأييده لحزبه السياسى . وهو يدفع عجلة الإصلاح والتطوير ويعمل على تنظيم وتأكيد مصالح جماعية بعينها .

وأخيراً هناك طريقة ثالثة لاستهلاك نظام الحكم ، وهى الطريقة التى تحدثنا عنها آنفاً وعرفناها بأنها ظروفنا الأخلاقية الجديدة . وهذه الطريقة تتمثل فى متابعة وفحص أعمال من يحكمون باسمنا وتقويمها والحكم عليها وتحمل مسئولية مايصدر عنهم من أعمال يقومون فيها نيابة عنا ويستمدون سلطتهم فيها من سلطتنا سواء أكانت هذه الأعمال طيبة خيرة أم سيئة مجحفة.

وفى هذه المسألة بالذات تصبح نظرة المستهلك حازمة حاسمة . فإذا حاول أحد تهدئة لهواجسنا ـ كما يفعل بعض المحامين المشهورين ـ بالإلحاح فى القول والإصرار على أن وسائل رجال البوليس وطرقهم غير المشروعة فى معاملة الناس ، وأن أعمالهم الربربة ووحشيتهم فى بعض الأحيان ، وأن القضايا الملفقة مثل قضية جو مثلا ليست أموراً يؤبه لها لأنها قليلة الحدوث ولا تقع على الغلبة ، وإنما حكمها حكم النادر من الأحداث أو لأنها لا تكشف للعيان دائماً ، وهذا أقصى ما يمكن أن يبلغه الصدق فى مثل هذا القول ، فإننا نحكم على الفور ونحن على يقين مما نقول ، إنه يدافع عن وجهة النظر القديمة المتحجرة فى عصر ما قبل الديموقراطيات ـ والواقع أن الحيف والظلم فى ضوء هذه النظرة القديمة ليس إلا مجرد انحراف إحصائى يؤسف له كأى انحراف آخر ؛ بل هو أدعى إلى مزيد من الأسف لأن تضخم الإحصاء فى جانب المظالم من شأنه أن يعيب كفاية الأداة الحكومية الإدارية ، وأن يثلم قدرتها وفى الوقت نفسه وعلى حد تعبيره وفى حدود اهتماماته فإن بعض رجال النيابة يستطيعون أن يواصلوا القيام بالليل ، وبعض القضاة يستطيعون النوم بالنهار .

ولن تستطيع إدراك المضمون العملى لنظمنا وقوانيننا ومعاملاتنا العامة فى ضوء تأثيرها فى حياة الناس وتجاربهم المعيشية إلا إذا نحينا جانباً هذه النظرة التقليدية القديمة وتبينا نظرة المستهلك الجديدة ، فالحق أن الأثر الشخصى هو الذى عن طريقه نستطيع وضع الأسس التى تقوم بها هذه القوانين والتشريعات ، وقد تسألون وكيف يحدث هذا ؟ والجواب أننا دائماً نسائل أنفسنا هل هذه النظم المعينة التى وضعناها تؤثر فى الحقوق الشخصية للفرد أو للمجموعة أم هل تؤثر فى اهتماماتها الشخصية ومصالحها وآمالها وأمانيها ؟ وفى ضوء هذه الدراسة للمؤثرات المختلفة نستطيع أن

نصدر حكمنا على قيمة هذه التشريعات والنظم . على أن استخدامنا لنظرة المستهلك لايعنى بحال أن هذا الاستخدام ينطوى على أى إيثار للنشاط الخاص غير المنظم أو للفردية الاقتصادية البالية أو لأى نظام فردى للملكية ، ولا هو بالتالى مجرد جهد فلسفى عقيم آخر يهدف لعزل الفرد عن بيئته الاجتماعية والاقتصادية أو لإغراقه فيها أو لوضعه فى سلم للقيم ، أو لإعطائه أولوية على الجماعة أو أولوية للجماعة عليه ؛ وإنما هى نظرة قصد بها فى الواقع تقويم أعمال الموظفين الرسميين الممثلين للشعب فى حدود ماينبغى أن يكونوا عليه فى أدائهم لواجباتهم دون تزيد أو نقصان . فهم ليسوا قياصرة ولا نواباً للقياصرة وإنما هم حكام مواطنون يقومون بأداء وظائف متخصصة على مستوى عال من التخصص ، وهم فى ذلك ليسوا أكثر استعداداً من غيرهم أو تأهيلا منهم أللهم إلا فى بعض النواحى المعينة وأنهم بوصفهم هذا يدافعون عن الشعب كله ويعملون على تحقيق رفاهيته بصفة خاصة .

وفى ضوء النظرة التقليدية القديمة قد يكون جائزاً وإن كان أمراً يؤسف له أن يعدم فرد ظلماً من أجل صيانة الأمن والنظام والإبقاء على كرامة الدولة ونظامها وهدوئها . ولكن فى ظل النظرية الجديدة للمستهلك فإن الدولة التى لا يمكن حمايتها وصيانة كرامتها إلا بمثل هذا الثمن الفاحش دولة غير خليقة بالحماية ، ومن ثم فإن اختيار أى النظريتين يترتب عليه خلاف حاسم فى وجهات النظر .

وفى المجتمع الأمريكى الحاضر ، ولو أن النظرة الإمبريالية القديمة قد عفى عليها الزمن ، إلا أنها مازالت تتحكم فى تفكير معظم المحامين والقضاة والساسة ورجال الأعمال ، بل هى ما تزال تتحكم فى نتائج القضايا العامة الخطيرة التى تمس الرأى العام . فمثلا حدث أخيراً أن تقدم رجل يدعى

ألفونس باركتوس إلى المحكمة العليا بدعوى أنه تعرض لوضع غير دستورى ، إذ حوكم مرتين من أجل جريمة واحدة مزعومة . فقد حوكم أمام إحدى المحاكم الفيدرالية محاكمة كاملة بتهمة سرقة مدخرات إحدى الهيئات المؤمن عليها ، ولكن المحلفين برأوا ساحته . غير أن المسئولين فى الولايات المتحدة عاونوا النائب العام لولاية إلنوى على إعادة إتهامه ومحاكمته مرة أخرى أمام إحدى محاكم الولاية بنفس التهمة السابقة ، وفى هذه المرة أصدر المحلفون قرارهم بإدانته . ولما كان قانون الحقوق الفيدرالى يقضى بأن « لايجوز أن يتعرض فرد بسبب ذنب واحد أو جريمة واحدة للتعذيب النفسى أو البدنى مرة أخرى » وكان قضاة المحكمة العليا سواء منهم المحافظون أو الأحرار قد أجمعوا على أن هذه المادة من قانون الحقوق الفيدرالى ملزمة لولاية إلنوى ، وعلى الأقل حين تكون المحاكمة الثانية « لايستسيغها الضمير الإنسانى » إلا أنه للأسف فإن أغلبية المحكمة العليا (خمسة أصوات ضد أربعة) قضت بأن المحاكمة الثانية كانت دستورية وأنه ما دامت الولايات المتحدة ذات سيادة واحدة ، وولاية إلنوى ذات سيادة أخرى ولها ولايتها القانونية المطلقة فقد رأوا أن إعادة محاكمته فى إلنوى ليس فيها ماينفر منه الضمير الإنسانى ، فإن لكل ولاية السيادة القانونية فى فرض مصالحها الخاصة ولو ترتب على هذا إعادة محاكمة بركتوس لنفس الجريمة الأولى . والنتيجة قد تبدو منطقية ومعقولة إذا نحن اتبعنا النظرة التقليدية الإمبريالية القديمة .

وقد عبر القاضى « هيجو بلاك » عن معارضته لهذا القرار بفكرة أكثر تكاملا تكشف عن ضمير وطنه إذ حث المحكمة فى صراحة ووضوح على أن تتخذ وجهة نظر المستهلك فى دراستها لهذه القضية فتبحث المشكلة

من وجهة نظر الفرد الذى يتعرض لمحنة المحاكمة . وقد انضم إليه فى هذا الرأى كبير القضاة « وارن » والقاضى «دوجلاس» وفى هذا يقول القاضى المتحرر : « والظاهر أن المحكمة قد أخذت فى هذه القضية موقفاً يؤيد أن المحاكمة الثانية على نفس التهمة أمر لا يدعو إلى الشعور بحرج الضمير إذا كانت إحدى المحاكمتين قد تمت فى الحكومة الاتحادية والأخرى جرت فى إحدى الولايات . على أن هذه النظرة التى أخذت بها المحكمة إذا وزنت من وجهة نظر الفرد الذى يتعرض لمثل هذا الاضطهاد ، تبدو لى مما يدق على فهمى أن يدركه . فإذا كانت العقوبة المزدوجة على ذنب واحد اقترف هى ما يخشى منه ، فإن الضرر الذى يترتب على هذا ليس أقل شأناً إذا أوقعته سيادتان مما إذا أوقعته سيادة واحدة . وإذا كان الخطر من إيقاع الظلم بالبرىء هو مانحاول أن نتفاداه فإن تعريض البرىء لمحاكمتين ، يقوم بهما على نفس التهمة مرة فى المحكمة الفيدرالية وأخرى فى محكمة الولاية ، يجعل هذا الخطر أشد وأنكى مما لو اقتصر الأمر على محاكمة واحدة فقط، إذ فى كلتا المحاكمتين لامناص من أن يتعرض الفرد مكرهاً لمواجهة الخطر مرتين على مسلك واحد أو تصرف واحد » .

ولكى ندرك الأثر الكامل لهذه النظرية الإمبريالية القديمة على أغلبية القضاة يحتاجنا الأمر أن نعيد النظر فى الحكمة من عدم تعريض المتهم للمحنة مرتين على تهمة واحدة ، وأن نتتبع منشأ هذه الحكمة التى تحرم تعريض المتهم لنفس المحنة بسبب جريمة واحدة ، وأن نكشف عن جذور هذه الحكمة من العصور الوسطى مرتدين إلى عصر الإغريق والرومان لنرى أن هذه الحكمة كانت قائمة على التاريخ وأنها وردت فى كل وثيقة رسمية أو فى كل إعلان للحقوق صدر خلال التاريخ الأمريكى كله ، وأن السلطات والوظائف التى ازدادت زيادة هائلة ضخمة بتطور التاريخ والتى

يمارسها الموظفون ورجال الحكومة فى العصر الحديث تدعو إلى ضرورة التمسك بهذه الحكمة الآن أكثر من أى عصر مضى . والحق أن القرار الذى صدر فى قضية بارتاكوس هو لسوء الحظ قرار معبر عن اتجاه ينبغى ألا يغرب عن بالنا، إذ على الرغم من التقدم الهائل فى كل نواحى المجتمع فإنه ما من ميدان واحد من ميادين القانون الأمريكى أو من ميادين الخدمات الحكومية يمكن أن يقال إنه يعكس تماماً بإخلاص نظرة المستهلك للأمور، بل إنه على الرغم مما حفلت به العصور الماضية من النقد الاجتماعى والإصلاح فإن البشر ما زالوا يقعون فى شباك تجريدات قانونية عفا عليها الزمن ، على حين يجلس مواطنون آخرون أكثر حظاً يرقبون فى صبر ما يجرى تحت أنظارهم ويلاحظون ما يحيق بالبشرية من كوارث مكتفين بإبداء الأسف والأسى لما يحدث نتيجة التورط فى هذه الشباك القانونية العتيقة . وعلى الرغم مما نحس به من قلق حين نتذكر هذه الحادثة — فإن هذا القرار قد صدر متوجاً باسم شعب ولاية إلنوى كله وبالموافقة الدستورية لكل شعب الولايات المتحدة . وباسمنا جميعاً وتحت سمعنا وأنظارنا حوكم ألفونس بارتاكوس مرة ثانية بنفس التهمة وحكم عليه بعد أن برىء فى المحاكمة الأولى .

إن من المسلم به فى هذه الأيام بوجه عام أن أهداف أى مجتمع تتحول وتتطور وتتغير خلال فترة معينة من الزمان ، وأن كل فكرة لها تاريخها وتياراتها وآثارها التى تتصل بذاتها ، وأن كل قيمة أو مبدأ سياسى يتدرج ويحمل معانى جديدة مختلفة كلما جدت ظروف ثقافية جديدة وبرزت فى مجتمع ما . وهذا قد يكون مألوفاً فى الفلسفة السياسية ، على أن ما اتجه الفلاسفة إلى إهماله ربما لأنهم يرغبون فى غض النظر عن التفاصيل المحلية ليطلقوا لأنفسهم المجال للتعميم فى حرية، أو ربما لأن تبحرهم فى علوم المعانى

وفقه اللغة أدى بهم إلى الغض من قيمة الكتابات العادية ، أو ربما لأنهم قد أذهلهم سير التاريخ وفيض أحداثه التى تمثل منطقاً جارياً فصرفهم تتبع منطقيته الجارفةعن تتبع جذوع الأشجار والعقبات التى تعترض مجرى النهر أحياناً وتحول تياره ، وعلى أية حال فقد قلل الفلاسفة من تقدير الدور الذى تؤديه الحقائق الإيجابية المسجلة والوثائق الرسمية والأحداث التاريخية الجامدة.

وإذا كانت هذه الحقائق قد جعلت من العسير على الفرد أن يتجه إلى التعميم ، فإن حقائق الماضى ماتزال قائمة لم تتحول ، بل أهم من ذلك كله أن كثيراً من هذه الحقائق ما يزال يقوم بدوره فى فاعلية وتأثير ، وما يزال موجوداً بين ظهرانينا اليوم ، والتاريخ المسطور الذى يضم ما فى الوثائق المكتوبة لا يقبل فى بساطة أن ينحى عن أية فلسفة سياسية لها صفة الاستقرار والدوام — والتاريخ المسطور والوثائق المكتوبة لهما أثرهما التطبيقى الفعال فى مجال العمل والتنفيذ الذى يختلف فى طابعه عن القانون غير المكتوب ، فهو ذو أثر مختلف فى حياة الإنسان من حيث المادة والأهمية ، ولا جدال أن هناك اختلافاً فى الأثر والأهمية فى شئون الناس بين إصدار الملك جون للماجنا كارتا وبين استخدام الأمريكيين لقانون مكتوب للحقوق يتضمن فى مواده حقوق الفرد وضمان حرياته ، وبالمثل فإن إعلان حقوق الإنسان والمواطن هو حقيقة موجودة وكائنة لها أهميتها فيما يتصل بحريات المواطنين فى فرنسا ، ومن ثم فالقضاة وغيرهم من عمال الأداة الحكومية فى ظل هذه القوانين المكتوبة لا يواجهون تجريدات محضة لا رابطة لها ، وإنما يواجهون نصوصاً محددة تنطوى على مواد وكلمات ومحظورات ، وهذه النصوص المكتوبة هى التى وهبها الشعب ليعيش فى ظلها وفى هدى من أحكامها وبذلك يتخلص من الجرى وراء وعود عامة لا ضابط لها .

والواقع أن مجرد وجود نص مكتوب متواضع على احترامه يحول دون أن تصبح أية مشكلة سياسية أو قضية قانونية مستفحلة الخطر أو مستعصية الحل ، ومع التسليم بأن النصوص المكتوبة قد لا تساوى شيئاً أو قد تهوى إلى ما دون ذلك مالم تنطو على ما يضمن لها بأى صورة من الصور تأثير المجتمع وما لم تتضمن وسائل تنفيذها وأعمالها من جانب السلطات القائمة على التنفيذ وعلى التسليم بأن الضمانات البالغة فى السلامة المنطقية ، قد ثبت عملياً فى آلاف من الحالات أنها مجرد أوهام أو مجرد نفاق ظاهر ، إلا أنه مع ذلك فالوثائق المكتوبة جديرة بأن توضع موضع الاعتبار وأن يحسب لها حسابها ، وذلك لأن القوانين المكتوبة إذا ما توفرت وتحقق لها الاحترام بالممارسة حقبة من الزمان ، سواء أكانت الدولة التى تمارس تنفيذها تستخدم طريقة أو أخرى منظمة فى فرض مثلها التقليدية ورعايتها كالساعة المخصصة للأسئلة والاستجوابات فى البرلمان الإنجليزى ، أو عن طريق محكمة عليا كما فى الولايات المتحدة ، فإن مجرد توفر هذه القوانين المكتوبة له نتائجه العملية المباشرة ، وإن مجرد اللجوء إلى أعمال مبدأ موروث والمطالبة بإحيائه قد يترتب عليه إيقاف إجراء حكومى معين وتأييد إجراء آخر ، كما قد يترتب عليه استنكار اتجاه عام معين وإعلاء اتجاه آخر ، كما يترتب عليه إثارة تأنيب الضمير فى أحد الأفراد وتمكين فرد آخر عن طريق تذكير مواطنيه بأمانيهم وآمالهم القديمة من إحياء هذه الآمال فى نفوسهم وتقويتها وتنشيطها — إن المكتوب أو المسطور يحدث ولا ريب تغييرات حيوية فى سير السياسة والتاريخ — فمثلا ترى ماذا كان يمكن أن تقوم به المحكمة العليا فى أمريكا من دور فى الدفاع عن الحقوق المدنية والحريات إذا لم تكن الأمة الأمريكية قد اتخذت لنفسها دستوراً مكتوباً وقانوناً للحقوق مسطراً قد تعرض كلاهما للمعارضة والنقد

من جانب بعض ذوى العقول النيرة والقدرات الفعلية الفذة فى عصر الإنشاء؟ ترى أكان يمكن لقضاة المحكمة العليا أن يلغوا أى قرار يتخذه ممثلو الشعب المنتخبون ما لم يكن هناك نص رسمى يعتمدون عليه؟ وبالمثل فإنه لولا النص المكتوب لقانون Habeas Corpus الإنجليزى الصادر فى سنة ١٦٧٩ وهو القانون الذى يحرم القبض على أحد بدون إدانة ، لتعرض عدد لا يحصى من البشر فى كل ركن من أركان الأرض للسجن المؤبد بطرق غير مشروعة وللبثوا فى السجون أقرب إلى الموت منهم للحياة أو لماتوا فى هذه المعتقلات ولما أفرج عنهم البتة .

ومهما تكن قيمة أية وثيقة قومية معينة باعتبارها متصلة بالحياة والأحياء ، وما يعطى هذا الوضع من أهمية فلا ينبغى بحال أن نقرأها فى الظلال الباهتة لأصولها ، وإنما الأولى والأحق بالعناية أن نعرضها فى الضوء الكاشف للموقف الراهن ونرى مدى انطباقها عليها ، ذلك أن النص الذى يستحق أن يرقى إلى مستوى الدستور هو النص الذى نستخلصه من الماضى ونستخدمه لمعالجة مشاكل الحاضر وآمال المستقبل المستورة .

وينبغى ألا يغيب عن البال أن المحتوى النبيل والعبارات البلاغية الطنانة لا يمكن أن تخلع وحدها على أى لقب سياسى أية أهمية . والواقع أن هناك حدوداً ضيقة تتحرك فيها صياغة النصوص بحيث لا يستطيع معها أمهر رجال الصياغة وأكثرهم موهبة أن يدرك مصير النص الذى صاغه فى مهارة وإتقان ولا مدى ثباته على تطور الأزمان مهما بذل له من صنعة وحذق . ذلك أن تقدير هذه القيم مرده إلى أناس آخرين فى زمان غير زمانهم . ورجل الصياغة أشبه فى ذلك برماة السهام الذين يضربون فى الغابات لاختيار قوة أقواسهم ونوعيتها بترييش السهام وإطلاقها على عدة نقاط مختلفة فى أشجار الغابة — ثم تمر سنوات على هذه التجربة ،

سنوات عديدة طويلة ، ثم يصادف أن يمر بهذه الأهداف والسهام المغروسة فتى يتسكع بين أشجار الغابة ويتهيأ له حق طلاء فيتراءى له أن يسلى نفسه برسم دوائر مختلفة الأحجام حول عدد قليل من هـذه السهام المغروسة — ثم يمضى الزمان وتسقط معظم السهام إلى الأرض ويحول لون الدوائر ويختفى أثره . وأخيراً يمر أناس آخرون بهذا الموقع وتتكشف لهم الدوائر الملونة فوق الأشجار وفى وسطها مباشرة سهم مغروس فيصيحون لتوهم ياله من هدف !

ومن هـذه الأهداف التاريخية هدف هو على التأكيد من أهداف ظروفنا فى العصر الحاضر ، هدف قد أمكن بلوغه ببعض مواد معينة من قانون الحقوق الإنجليزى الصادر فى سنة ١٦٨٩ . وقد حفز إلى إصابة الهدف ما أثارته حوادث التعذيب فى السجون والموت البطىء فيها الذى تعرض له آلاف الناس أيام حكم آل ستيوارت مما وسم هذا العهد بالخزى والعار ، مما حمل البرلمان الإنجليزى كرد فعل لهذه الأعمال المخزية على أن يقرر بموافقة وليم ومارى ألا توقع مرة أخرى أبداً عقوبات وحشية وغير عادية على أى فرد من الأفراد . هذا الحظر الذى قرره البرلمـان الإنجليزى والذى يرجع تاريخه من حيث المبـدأ إلى عهد الماجناكارتا فيما نذكر على الأقل ، قد تضمنته وثيقة الحقوق الأمريكية . وقد بقيت هذه المادة ثابتة فى القانون لا تتحرك خلال القرن التاسع عشر ، وكانت المحكمة العليا تلجأ إليها لتثبت فقط أن توقيع عقوبة الإعـدام على المذنب بإطلاق النار عليه أو بإجلاسه على الكرسى الكهربائى بدلا من شنقه بالمشنقة لا ينطوى على أية مخالفة دستورية .

ومع أن هذا المبدأ لم يلبث أن نقض فى القرن العشرين ؛ ففى بواكير هذا القرن أثيرت مسألة العقوبات الوحشية وغـير العادية على صورة

واسعة النطاق ، وقامت حملات مثيرة حول مدلولها كانت مشحونة بالتحدى والخلاف العنيف . وتمثل سجلات المحكمة العليا أطوار هـــذا النزاع المتعاقبة وتعطى مثلا عملية فعالة لعمليات الخلق الديموقراطى والوحى الديموقراطى. فقد استخدم قضاة المحكمة العليا فى أطوار هذا النزاع فى معمعان عملية خلق ، قيما اجتماعية جديدة ، ولم يكن هذا الخلق كما تقول الأسطورة القديمة من العدم ، وإنما من أشياء موجودة تنتظر من يستخدمها .

والنص موضوع الجدل يقضى فى رصانة بأن الحكومة لن توقع أبداً بأى فرد عقوبات وحشية أو غير عادية . وقد كان الجدل القائم يدور حول مدلول هذا النص ، فما هو المعنى المقصود بهذه العبارة فى معرض التطبيق فى حالة مادية محسوسة ؟ أو بالأحرى ماهو نوع العقوبات المحظورة التى ينبغى على حكومة الولايات المتحدة أن تعلن على لسان قضاتها أنها تدخل فى مدلول النص « عقوبات وحشية وغير عادية » ؟ لقد اتخذت لتفسير مدلول هذا النص ثلاثة قرارات هامة لتحدد معالم الطريق إلى الإجابة عليه فى ثلاث قضايا عرضت على المحكمة العليا .

أما القضية الأولى فقد عرضت على المحكمة فى سنة ١٩١٠ حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال تملك جزائر الفلبين بعد استيلائها عليها فى حربها مع الأسبان فى الحرب الأسبانية الأمريكية . وحين كانت تعمل على إعدادها للحكم الذاتى والاستقلال الوطنى. وكان موضوع القضية يتصل بشخص يدعى بول ويمز من رجال خفر السواحل اتهم بالتزوير فى دفاتر الحسابات الخاصة بمصلحة المنائر وحصل لنفسه على ٦١٨ بيزو ، وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة أشغال شاقة وبغرامــة مادية تطبيقاً لعقوبة كادينا ـ وهى عقوبة ورثتها الفلبين من قرون طويلة فى ظل الاستعمار الأسبانى ـ وطبقاً لأحكام هذه العقوبة كان لا بد أن يقيد ويمز فى أغلال ثقيلة فى يديه ورجليه

ليلا ونهاراً وأن يكلف بأشغال شاقة ومؤلمة وأن يقطع من كل صلة اجتماعية وسياسية وأسرية طوال مدة العقوبة ، وأن يخضع بعد انتهاء مدة العقوبة ومدى الحياة لرقابة مستمرة بحيث لايستطيع أن يغير حتى مسكنه دون إذن من البوليس . فهل مثل هذه العقوبة تعتبر وحشية وغير عادية ؟ هذا ما كان على قضاة المحكمة العليا أن يقرروه حين عرض عليهم الموضوع .

وقد رأى قاضيان ، هما هوايت وهولمز ، فى إصرار، أن العقوبة ليست وحشية وغير عادية ، على الأقل من ناحية المفهوم الدستورى ، وكانت وجهة نظرهما « أنه ما من عقوبة يمكن أن تخضع للحظر الذى عناه قانون الحقوق مالم تكن من نفس النوع والطبيعة القاسية ، والتى تنطوى على التعذيب البدنى كتلك التى كانت تستخدم فى إنجلترا قبل عام ١٦٨٩ ، وفيما عدا هذه الحالات فإن كل مايفرضه المشرع المحلى ويقره التشريع المحلى من وسيلة للعقاب فإنه مسموح به ولا يدخل فى باب الحظر أو أنه لايمكن اعتباره عقاباً وحشياً وغير عادى » .

ولكن أربعة من قضاة المحكمة (إذ لم يجلس بقية التسعة فى هذه المحاكمة) رأوا خلاف هذا الرأى وبذلك كسب ويمز القضية — أن النص الخاص بالعقوبة الوحشية وغير العادية لايحظر فقط العقوبات الخبيثة التى كان يوقعها آل ستيوارت فى إنجلترا بالأفراد بل يحظر أى نوع من العقوبات فيه إفراط أو امتهان للإنسان أو غير إنسانى ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أهداف الآباء الفرنسيين فإنه يبدو من العدل أن نقول إنهم لو عرض عليهم هذا الوضع لكانوا فى جانب التأييد لرأى المحكمة من أن الكلمات التى صاغوا بها هذا النص ينبغى أن يكون تفسيرها متحركاً تحرك القيم فى المجتمع ، فكثيراً ما أبدوا معارضتهم وعدم رضاهم عن وضع سلطات غير محدودة فى يد فرد واحد مهما يكن هذا الفرد مشرعاً شعبياً ،

«ومن ثم فنحن فى تطبيقنا لنصوص الدستور ينبغى ألا تكون تأملاتنا فى تفسير نصوصه فى ضوء ماهو كائن فحسب بل فى ضوء مايحتمل أن يكون» ومن ثم فقانون الحقوق الأمريكى يحرم فرض عقوبة الكادينا .

إن مداولاتنا فى تفسير نصوص الدستور ينبغى أن تمتد لتشتمل ما يحتمل أن يكون . هكذا قال القضاة، وهى كلمات ثبت أنها كانت منبثة بأبعد مما كان يمكن أن يجول فى خواطر أى رجل سليم المنطق يعيش فى مجتمع متمدين فى سنة ١٩١٠ ، بل بأبعد من هواجس أى فرد فى هذا العام، ففى عام ١٩١٠ كان من المستحيل على أى فرد أن يتنبأ بالقساوات والوحشيات البالغة التى أوقعها ستالين وموسولينى بالجملة والقطاعى على أفراد شعبيهما ، بل ما كان أحد يمكن أن يتخيل ما استحدثه هتلر من العقوبات الوحشية، البدنية منها والعقلية والنفسية، فى معسكرات الاعتقال إبان الحكم الهتلرى ، ولا ما أدخله من نظام الاستعباد الجماعى والسخرة ، ولا ما فعله من إخضاع شهوة الانتقام وشهوة التعذيب لقواعد علمية وجعلها نظاماً للحكم منظماً . الحق أن هذا هو «مايحتمل أن يكون» الذى أشارت إليه المحكمة .

ومهما يكن من شىء فإن علينا أن نسلم أن الحكم فى قضية ويمز كان تحميلا جديداً لمعنى «العقوبات الوحشية وغير العادية» ، أضاف مضموناً جديداً لهذا النص وأن هذه الإضافة قد جاءت عرضاً — وفى هذا الحكم استطاع القضاة الأربعة الذين يكونون الأغلبية أن يستفيدوا من مزية مزدوجة، ففى المكان الأول كانت عقوبة كادينا عقوبة إسبانية فى أصلها جاءت إلى المحكمة محملة بكثير من التأثير والميل الأنجلو أمريكى ، وكانت تصاحب هذه العقوبة فى الذهن ذكريات وإن لم يعبر عنها بيد أن تداعيها يذكرنا بمحاكم التفتيش الإسبانية بما كانت تمارسه من قساوات ووحشيات ،

وما تثيره أعمالها من السخط وعدم الثقة فى أساليبها غير العادية والغريبة عن المألوف . ومن ناحية أخرى كان القضاة أحراراً فى إنقاذهم «ويمز» من هذه العقوبة دون أن يترتب على قرارهم أى مساس بأى تشريع أمريكى أو وسمه بالقسوة . وحتى المشترعون الفيلبيون لم يكن بهم حاجة إلى أن يتأثموا أو يحتجوا على مثل هذا الاتجاه لأن هذه العقوبة لم تكن من صنعهم، فهم لم يزيدوا عن أن تركوا نصوص القانون الإسبانى فى كتبهم دون تغيير.

وإذا كانت الظروف قد واتت المحكمة فى هذه القضية فإن محك الحكم على شجاعتها الصحيحة يكون وليد تعرضها لسياسة العقوبات الأمريكية المنظمة المعتمدة التى خطها مشرع أمريكى . فأى نوع من العقوبات الأمريكية لا يمكن أن يوسم بأنه غريب وغير مألوف . وهو حين يعرض على بساط البحث فى المحكمة إنما يدخلها مؤيداً برأى ممثلى الشعب المنتخبين بإرادته ورضاه ، وحاملا بهذا مكانته وكرامته ، وبالتالى لا يمكن وصمه بأنه وحشى وغير عادى دون مساس بالذين وضعوه وأقروه . والواقع أن مامن حكومة يمكن أن تسلم بأنها تأتى أعمالا وحشية أو قاسية فى الوقت الحاضر . صحيح أنه أحياناً وأحياناً قليلة جداً تعترف حكومة ما بأنه فى زمن بعيد مضى وفى ظل نظام انقضى دوره ، قد أوقعت بعض الأعمال الوحشية والقاسية . ولكن هذا فيما مضى . ولكن أيستطيع أحد الآن أن يطالب إلى مثل هذه الحكومات أن تعترف بالأعمال الوحشية الحاضرة ولا سيما فى ظل حكم ديموقراطى ، المفروض فيه أن يستلهم مقاييسه التشريعية من الاتجاهات الخلقية لشعبه ؟

على أنه فى القضية الثانية التى عرضت لها المحكمة العليا فيما يتصل بنص هذه المادة قد واتاها الحظ مرة أخرى. لقد اتهم زنجى يدعى ويلى فرانسز بارتكاب جريمة قتل ، وقدم للمحاكمة وحكمت عليه محكمة ولاية لويزيانا

بالإعدام بالكرسى الكهربائى ونفذ الحكم وأجلس فى الكرسى ووصل بالتيار الكهربائى وسرى التيار فى جسمه ولكنه لم يقتله . ومن ثم تقدم للمحكمة العليا بالتماس يطلب فيه إصدار قرار منها بمنع تنفيذ الحكم فيه مرة أخرى على الكرسى الكهربائى بحجة أن ذلك مما ينطبق عليه نص المادة « وحشى وغير عادى » — ولما كانت القضية ليس لها سوابق مماثلة ولا يحتمل أن يكون لها نظائر مستقبلة فقد كانت الفرصة سانحة أمام القضاة وكان الحظ مواتياً لهم مواتاة عجيبة ليتخذوا قراراً بمنع إيقاع القسوة دون أن يضطروا لوصم تشريع شعبى أو تجريحه . وما كان غريباً من مألوف النية فى قضية وليم ويمز لم يكن أقل منه ما كان فى قضية الزنجى من غرابة غير مألوفة وعرضية ومصادفة . وكان فى الإمكان أن تحمل المصادفة البحتة وحدها عبء خفض العقوبة ومسئوليتها . ولطالما حملت مثل هؤلاء اللقطاء دون أن تحاول التخلص من مسئوليتهم . والحق أنها كانت فرصة نادرة ولكن المحكمة بخمسة أصوات مقابل أربعة أضاعت هذه الفرصة ولم تهتبلها ، وسمحت لولاية لويزيانا أن تستأنف تنفيذ الحكم عليه بإجلاسه مرة ثانية على الكرسى الكهربائى . وقد انقسمت المحكمة فى علاجها للقضية إلى وجهات نظر ثلاث . فقال أربعة من القضاة إنهم لا يرون فى إعادة إجلاسه على الكرسى الكهربائى أية قسوة لأن الموقف قد جاء نتيجة لمصادفة بحتة هو حدوث عطل كهربائى ميكانيكى عرقل تنفيذ الحكم . ومن ثم فالسلطات بإعادتها لعملية إعدامه بالتيار الكهربائى لم تعن إطلاقاً إيقاع أى عمل من أعمال القسوة عليه ولا هى أرادت أن تكون قاسية . وهذه النظرة التى عالج من زاويتها هؤلاء القضاة الأربعة موضوع القضية هى تطبيق عملى للنظرة الرسمية أو الإمبريالية القديمة . فمن وجهة نظرهم هذه لا تعتبر الحكومة موقعة لأى عمل من أعمال القسوة إلا إذا كانت قد تعمدت ذلك أو عقدت

النية عليه — أما القسوة التى وقعت فعلا والقسوة التى استخدمت والتى شعر بآلامها من وقعت عليه فلا تعنى شيئاً بالنسبة للقضاة الأربعة . إن هذا الاتجاه المنطق الغريب لا يستطيع المرء أن يمر به دون أن يذكر تعليق بيون القديم « ولو أن الأولاد يلقون الأحجار على الضفادع فى أثناء الرياضة إلا أن الضفادع لا تموت فى أثناء اللعب وإنما تموت نتيجة للهيجان والإثارة » .

وأبدى أربعة قضاة آخرون استنكارهم لإعادة الإعدام بالتيار الكهربائى ورفضوا الموافقة لأن هذا العمل منطو على القسوة وقالوا « إن ركن عدم القصد فى أن تكون عملية التنفيذ الأولى غير قاضية ليس بذى موضوع ، فإن نية الجلاد لا تقلل آلام التعذيب ولا يمكن أن تؤخذ عذراً للنتيجة » وهذه هى نظرة المستهلك فى كمالها ووضوحها وإنسانيتها — فالقسوة هى تعبير ينقل ما يحسه المستهلكون للقانون من تجارب . والقسوة هى ماتحدثه القسوة بالفرد وما يوقعه القاسى بالفرد ، بل هى كل مايترتب على استخدام القسوة — فإذا كان المستهلك المتوسط للقانون ، لا الجامد ولا الحساس ، يرى فى العقوبة التى أنزلت به لا مجرد أنها غير مقبوله أو مؤلمة بل قاسية فى الواقع ، فلا بد أن تكون قاسية سواء تصد الرسميون إلى هذا أو لم يقصدوا .

وأبدى القاضى التاسع رأياً مستقلا حسم به التصويت وحل العقدة وأيد السماح بإعادة إعدامه مرة أخرى — وكان هـــذا هو القاضى فرانكفورتر الذى أخذ لنفسه خطاً آخر فى التحليل يثير البلبلة والاضطراب إلى حد ما . فهو على حين يعارض ويستنكر إعادة إعدامه مرة ثانية كشعور شخصى ، يرى أنه ليس ثمة ما يدعو إلى إثارة مثل هذا الشعور بالاستنكار فى نفوس بقية الشعب الأمريكى الذى وضعت أغلبيته ، بضمائر راضية ، هذه

المعايير التى يتخذ منها مقياساً لأحكامه . وكانت نتيجة هذا أن نفذ فى ويلى فرانسز حكم الإعدام ثانية وتم التنفيذ بنجاح فى هذه المرة — والواقع فيما أعتقد أن من النادر جداً أن يوزن ضمير أمة عظيمة على هذا النحو من قلة التقدير من جانب رجل أنابته عنها لتنظيم مصالحها العليا ممثلة فى ممارسة العدالة بين أفرادها .

ولعل مما يعنينا ملاحظته أنه فى كلتا القضيتين اللتين عرضنا لهما لم يتجه أكثر من أربعة قضاة إلى إحياء نص القانون الخاص « بالعقوبات القاسية وغير العادية » . ولعله مما يلفت النظر أيضاً أن نفس الشىء حدث فى قضية ثالثة هى قضية « ألبرت تروب » وهى القضية التى صدر فيها القرار الثالث الهام من المحكمة العليا . ولكن هذه القضية تميزت بأن الصوت الخامس المستقل فى اتجاه الرأى قد حقق الأغلبية التى رجحت موقف المستهلك . وأصبح القاضى فرانكفورتر الآن الناطق الفعلى باسم المعارضين . وفى قضية تروب كما سنرى لم يكن فى الموضوع عوامل غريبة على البيئة أو عارضة لتخفف من العبء على المحكمة ؛ بل على العكس كان فيها عوامل تزيد الأمر صعوبة . فالعقوبة التى كان يتظلم منها تروب لم توقعها إحدى محاكم الولايات وإنما أوقعها الكونجرس الفيدرالى الذى اتخذ السلطة التشريعية فى هذا الموضوع بما له من سلطات خولها له الدستور فى أثناء الحرب بناء على طلب رئيس الجمهورية . ولذلك فإذا كان وضع مادة « العقوبات القاسية وغير العادية » موضع التنفيذ يتطلب شجاعة فائقة من المحكمة العليا فهذه هى الفرصة المناسبة .

فى سنة ١٩٤٤ وأثناء الحرب العالمية الثانية كان تروب ، وهو مواطن أمريكى من أوهايو فى العشرين من عمره ، يخدم كصف ضابط فى جيش الولايات المتحدة الأمريكية فى مراكش . وفى ٢٢ مايو فر من السجن

الذى وضع فيه عقاباً له على مخالفته للنظام،ولكنه عاد طائعاً فى اليوم التالى وفسر سبب هربه بأنه أحس بالبرد والجوع . وقد قدم للمحاكمة العسكرية وحكم عليه بتهمة الفرار من الجندية بثلاث سنوات أشغال شاقة ومصادرة كل ماله من مرتبات ومكافآت وفصله من شرف الخدمة ونفذ الحكم .

وفى سنة ١٩٥٢ تقدم تروب بطلب لمنحه جواز سفر ، ولكن طلبه رفض لأن قانون الجنسية الصادر فى سنة ١٩٤٠ يقضى بحرمانه من حق المواطن الأمريكى للحكم عليه بسبب الفرار من الجندية وفصله من شرف الخدمة العسكرية . وقد استأنف تروب هذا القرار الإدارى أمام المحكمة العليا بدعوى أن مثل هذا القرار ينطوى على عقوبة قاسية وغير عادية » .

وباللباقة التى يتميز بها القاضى فرانكفورتر تولى التعبير عن رأى المعارضة فى هذه القضية كما بدت من وجهة النظر الرسمية التقليدية أو الإمبريالية القديمة قال : « إن القانون الذى يقضى بتجريد تروب من الجنسية الأمريكية لايمكن بحال أن يقال إنه بهذا فرض عليه عقوبة قاسية وغير عادية ، لأنه لم يفرض فى واقع الأمر أية عقوبة ما . وهذا القانون ماهو إلا إجراء قصد به تنظيم القوات المسلحة وصيانة النظام فى صفوفها ، واللجنة الوزارية التى أعدت هذا القانون قد أسهمته فى وضوح بأنه ليس قانون عقوبات ، فكيف يمكن والحالة هذه أن تعالج المحكمة هذا القانون على أنه قانون عقوبات يوقع عقوبات ؟ ومع ذلك لو سلمنا جدلا بأنه ينزل عقوبات فبالتأكيد لايمكن اعتبار تجريد تروب من الجنسية الأمريكية عقاباً ينطوى على القسوة وغير العادية إذا أخذنا فى اعتبار أن عقوبة الفرار من الجندية إبان الحرب كانت تعد من الجرائم الكبرى التى تستحق الإعدام . ترى هل أصبح الجدل الدستورى خلواً من كل منطق بحيث يرى فى الحرمان من الجنسية عقوبة أشد قسوة من الإعدام ؟ » .

وعلى أية حال لقد كان دفاعاً قوياً ومتماسكاً ، وهذا يكشف عن أن الموضوع يتوقف على وجهة النظر التى يبدأ بها القاضى علاج موضوعه .

وقد تولى القاضى وارين الدفاع عن وجهة النظر الأخرى ، وهى الوجهة القانونية التى كانت لها الغلبة آخر الأمر . وقد أشار القاضى وارين إلى أن ماتطلقه اللجنة الوزارية على أى قانون تعده ليس ملزماً للمحكمة بأى وجه من الوجوه ، ولا هو بملزم فى التكييف القانونى للواقعة التى هى محل النظر أمام المحكمة . « والحق أنه ما أسهل مهام المحكمة الدستورية فى رعاية القانون والدستور إذا كانت القضايا والمشاكل النوعية يحسمها مجرد التفتيش عن المسميات التى يطلقها المشرع على القوانين والتى يلصقها على مجموعته » . ومهما يكن تشخيص اللجنة ، بل وعلى الرغم منه ، فإن القانون موضع النظر هو قانون عقوبات فى جوهره لأن أهدافه وآثاره كلها مما يدخل فى باب العقوبات بشكل ظاهر . وما وقع على تروب هو عقوبة ولا ريب . ويبقى بعد ذلك السؤال الدقيق : أهذه العقوبة قاسية وغير عادية ؟ ولحسم هذا السؤال لايجدى أن يقال إن العقاب التقليدى لهذا الذنب كان الإعدام من قبل ، فكونه كذلك فى الماضى لايعطى الحكومة سبباً أو رخصة لأن تعذب إنساناً أو تسلمه لمستقبل وحشى لايمت للمدنية بصلة . وإذا فحصنا المؤثرات العملية على حياة الإنسان الذى يتعرض لقرار بالحرمان من حق المواطن فإننا نستطيع فى ضوء هذه الآثار أن نحكم على مدى ما يترتب على القرار بالحرمان من قسوة أو عدم قسوة .

« إن هذه العقوبة هى نوع أكثر بدائية من التعذيب لأنها تهدم الوجود السياسى للفرد ، ذلك الوجود الذى ظل يتطور خلال القرون .

بل هى تحرم المواطن وصفه السياسى سواء فى المجتمع القومى أو المجتمع الدولى . ومجرد وجوده فى البلد الذى وجد نفسه فيه مهدد ، فهو تحت رحمة هذا البلد وإذا وافقت إحدى الدول على أن تمنحه بعض الحقوق فهو سوف يستمتع بهذه الحقوق المحدودة طالما بقى على أرض هذه الدولة يعامل معاملة الأجنبى الغريب . وليس ما يدعو أية دولة إلى أن تمنحه مثل هذه الحقوق لأنه رجل لا وطن له . وعلاوة على ذلك فإن مجرد تمتعه بهذه الحقوق المحدودة موقوت برضاء هذه الدولة ومرهون بتعاونه فيها ، ومعرض فى كل وقت لحرمانه منها بنفيه من أراضيها . وعلى الجملة يمكن القول بأن المحروم من حق المواطن قد فقد كل حق فى أن تكون له حقوق .

وجميع الدول المتحضرة فى العالم قد أجمعت رأيها فى صدق على أن الحرمان من حقوق المواطن لا يجب أن يفرض كعقوبة على أية جريمة . والبحث الذى أجرته الأمم المتحدة فى القوانين المحلية لأربع وثمانين دولة من دول العالم يكشف عن أن دولتين اثنتين من دول العالم الأربعة والثمانين وهما تركيا والفلبين ، هما اللتان تفرضان عقوبة الحرمان من الجنسية بسبب الفرار من الجندية ، وفى هذه البلاد أدخل تعديل يمنع تنفيذ الحرمان من حقوق المواطن » .

وفى هذا التعديل نجد صورة عملية لتطبيق وجهة نظر المستهلك متكاملة يتوفر لها الكمال بما عقدته من مقارنات على ما يطبق فى الدول الأخرى أو على حد تعبير توماس جيفرسون : « تقدير مشوب بالاحترام والتبجيل لوجهة نظر الإنسانية ». والواقع أن عقد المقارنة مع ما يجرى من أحكام فى الدول الأخرى أمر لا يمكن إغفاله . ذلك أن أية دولة ، كما يدرك ذلك كل مواطن ذكى ، تصبو إلى أن تندمج فى الميدان العالمى للقيم الخلقية ،

لايمكن أن يتحقق لها ذلك إلا إذا حاولت أن تأخذ بالمثل بقدر ما تعطى . وأنه ما من دولة يمكن أن يبرر لها زهوها أو رضاها عن نفسها انقطاعها عن غيرها . ذلك أن الخطوات التقدمية التى تخطوها هى خطوات بطيئة وغير واعية بل هى كما رأينا غير مؤكدة وخطيرة وإن كانت كما نعرف صادقة وأصيلة فى ذاتها .

لقد أوضحنا فى هذا الفصل الأساس الذى ترتكز عليه مسئوليتنا الأدبية ، ولاحظنا العوامل الكبرى التى تعمل فى تشكيل الفكر الديموقراطى فى أيامنا وأولاها الاتجاه إلى إسقاط الصفة الشخصية عن السيادة ، والثانى الاتجاه إلى تغليب وجهة نظر المستهلك فى تقديرنا للأمور ، والثالث الاتجاه إلى استخدام الماضى والتقاليد والحقوق المكتسبة كمواد للتقدم الجديد والخلق . وفى ضوء هذا أصبحنا الآن مهيئين إلى أن نجابه مشكلتنا الأساسية كمواطنين فى حكومة حرة ديمقراطية ممثلة لنا ، ونستطيع أن نمضى فى الطريق بادئين ببحث السؤال الذى يتردد فى نفوسنا ، وهو هل مجرد كوننا مواطنين يجعلنا تلقائياً مسئولين عن الأخطاء الرسمية التى تقع .

القسم الثانى
تحديد مسئوليات التوكيل

(٣)

حقوق المواطن

المسئوليات الجماعية

إعادة تكييف المسئولية

فى بحث كهذا البحث الذى نقوم به تتحقق لنا مزايا خاصة إذا نحن بدأنا من قضية « جو » ابن تيلى الذى تهم إتهاماً باطلا بالسرقة والقتل . والقضايا التى من قبيل قضية جو لا تعتبر فحسب كاشفة عن معنى الاضطهاد والظلم فى أى زمان أو ثقافة أو نظام قانونى ، بل هى أيضاً لها مظهر إضافى يجعها أكثر تمثيلا للأغراض التى نستهدفها - نظير قيامنا فى ظل قوانين هى بلا شك منسوبة إلى مجموعة القوانين المتمدينة . وإذا كنا ، شأننا فى هذا شأن جميع المواطنين العقلاء بما فينا تيلى وجو ، نقر وجود القوانين التى تحارب السرقة وقتل النفس البشرية ، فما من أحد منا يشعر بأى دافع يدفعه لمعارضة إجراء هذه المحاكمة المعينة حتى نعلم بفساد إجراءاتها . وما من أحد منا فى حاجة إلى أن يستشعر أن الموقف الخلقى أشبه بالموقف فى محاكمة تحت ظل التمييز العنصرى ، حيث طبيعة القانون تشعرنا بأن هناك خطأ يرتكب تحت ستار القانون . أما فى قضية جو فإذا كان لنا أن نتدخل فيها فتدخلنا يجب أن يكون بوصفنا مجرد ناخبين لا بأى وصف آخر ، وحيث أنه ما من واحد منا مهما علت مؤهلاته فى ميدان تخصص معين ، ومهما كانت معرفته كبيرة بشئون المحاكم والبوليس والتربية والأحداث ، ومهما كانت معارفه رفيعة فى الأخلاق والدين وشئون الأعمال والضرائب

وفى العلوم وفى التكنولوجيا أو فى الطب والجراحة ، وحيث أنه ما من واحد منا يمكن أن يرنو لبلوغ مستوى عام من الخبرة المطلقة فى كل شئون الحياة فإن كل فرد منا لا مناص له من أن يقوم فى مثل هذه القضايا بدور الناخب فحسب .

ولما كان كل مواطن يحركه دافع ظاهر لتوضيح مدى وعمق مسئوليته الشخصية عن الأعمال الخاطئة التى يرتكبها الموظفون ، فقد يبدو غريباً أن مشكلة التعريف قد بقيت فى الأغلب وبكل دقة حيث كانت منذ بداية العهد الجمهورى . ولكن هذه الظروف الساكنة الثابتة ليس فيها ما يدعو إلى الغرابة أو يثير الدهشة البتة . وإذا فهمت هذه الظروف على وجهها الصحيح ، لا من جانبها غير الضار فحسب ، لبدا أنها تنطوى على الشر لأنها تمثل خطة متعددة للاضطراب والالتواء فى التفكير السياسى الديموقراطى . وكما كان الرومان يسألون أنفسهم فى مثل هذه الأمور لصالح من هذا الانحراف فإن لنا أن نسأل وسنجد الجواب واضحاً لا مرية فيه،وهو لصالح النظرة الإمبريالية أو الرسمية القديمة وصالح المدافعين عنها .

وطالما أن المواطنين يمكن أن يبثوا فى وضع من الارتباط والمسئولية بوصفهم ناخبين أقرب إلى الغموض وعدم التحديد فإنهم يظلون فى قلق وعدم استقرار وشك وإلى حد ما هادئين أليفين ، وقد يؤدى بهم سوء ظنهم إلى أن يجعلوا من المبدأ الدينى الذى يقول بأن البشر يعيشون تحت وطأة ذنب قديم موروث يحملون عبئه نظرية سياسية ، وقد يؤدى هذا إلى حملهم على الاعتقاد بأن كل أشكال الحكومات بما فيها الأشكال الديموقراطية مفروض على البشر كعقاب لهم على خطاياهم ، وأنها بالضرورة ليست أكثر من معازل للعدوى الخلقية ينأى عنها الصالحون ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . وفى ذلك قد يذكرون بما شبه به جون أوف سالسبرى

جماهير الشعب من أنهم كالأقدام فى الجسم السياسى ، وما تكون الأقدام حتى تتطاول إلى الرأس فتسألها عما تصدره من قرارات وأحكام ؟ وفى الحقيقة قد يكون مفيداً للأقدام منعها من معرفة إلى أين تقودها الرأس ـ وعلاوة على ذلك فإنه إذا ترك مجال وحدود مسئولياتها غامضاً غموضاً كاملا فقد تصبح على مستوى من الدهاء يجعلها تنأى بنفسها عن التورط فى فحص أمور الحكم وشئونه الرسمية . إذ لماذا يبحثون ويدققون إذا كانوا يعتقدون أنهم آخر الأمر مضطرون إلى المشاركة فى حمل عبء الأخطاء والخطايا التى يكشفون عنها ؟ وفى ظل مثل هذه الاعتبارات يقنع المواطن الحكيم نفسه بأن يجعل همه رعاية أعماله الخاصة تاركاً الأعمال العامة لرجال الحكومة الرسميين . وهذه هى الطريقة التى يجادل بها المواطنون على الأقل دفاعاً عن أنفسهم والتى يستفيد من ورائها دائماً الموظفون الرسميون .

أما بالنسبة لنا فإننا نشعر أن الأوان قد آن من وقت طويل لنأخذ لأنفسنا نظرة جديدة تختلف كل الاختلاف عن نظرتنا الخاصة كمستهلكين فى حكومة ديمقراطية ، وأن نبين الحدود الحقيقية لمسئولياتنا كناخبين . وفى النظرة الاستهلاكية التى نعنيها لايمكن أن نأخذ الحكومة الديمقراطية على أنها حكومة أعطيت للشعب للتكفير عن ذنوبه ، أو على أنها عصابة إجرامية جماعية تعمل على تحويل الشعب إلى عوامل أصيلة أو مساعدة خلفنا عندما يرتكب موظف عملا شريراً . إننا لا ننظر إلى تجمعنا السياسى على أنه ضرب من ضروب المواثيق الجماعية لارتكاب الجرائم والأخطاء تجعل منا جميعاً أفراداً وجماعات على حد سواء مذنبين يحملون أوزار الجريمة مع فاعليها الأصليين من الموظفين . ولما كان ميثاقنا الذى اجتمعنا عليه يستهدف تحقيق العدالة والمساواة وكفالة الحريات فإننا لانرى سبباً يدعونا الى الاعتراف بأن الجريمة التى يرتكبها ممثلونا المختارون هى عبء عام نحتمل نتائجه جميعاً.

ومهما يكن مايفعله المستبدون أومايحتمل أن يفعلوه فإن الحكومة الديمقراطية لايمكن أن تتحول إلى عصابة إجرامية أللهم إلا إذا حدث أن أصبح جميع الموظفين فاسدين بلا أى أمل فى صلاحهم بحيث لايبقى أى أثر للحياء فى صفوفهم ، وطالما أن الحياء يمكن أن يضم فى قوائمه ولو حفنة من المدافعين الأمناء وليكونوا لايزيدون عن عشرة صالحين . هؤلاء إذا أراد الله إبعادهم فى أية مدينة فإنهم سيتجهون إليه بالدعاء أن يصون « ثمود » من الخراب والتدمير . وعلى أية حال فإن الحكومة الديمقراطية الممثلة للشعب لايمكن أن يكون من مضامينها الخلقية مضامين العصابات الجماعية ، بل ولا يمكن أن يكون ناخبوها أدوات معاونة للتستر على جرائم الموظفين . وفى قضية « جو » لم تستطع الأفعال السيئة الشريرة التى ارتكبها البوليس أن تنشر العدوى فى صفوف الشعب وتجعله يشعر بالذنب من الناحية الأخلاقية .

وهذا ليس معناه بحال أنه ليس هناك مسئولية على الناخبين مطلقاً فى مثل هذه الظروف . ونحن حين عرضنا بالبحث لقضية جو كنا نعرضها فى حدود معينة محددة هى حدود الذنب الذى نحتمله باعتبار هؤلاء المذنبين ممثلين لنا مختارين منا نحن الناخبين ، أو بعبارة أخرى فى حدود مماثلة لما يسميه القانون « إجراماً » . ولكن الذنب ليس بأية حال معادلا للمسئولية الأدبية كلها ولا هو بأى حال الصورة الوحيدة المحتملة للمسئولية الأدبية . فإن من الممكن جداً للمواطنين أن يصبحوا مسئولين جماعياً عن أى عمل دون أن تصيبهم أية وصمة من الذنب . فمثلا يستطيع الإنسان أن يتبين أن الناخبين ، دون تحميلهم باقتراف أى ذنب ، قد أخذوا على أنفسهم واجباً مدنياً أو التزاماً أدبياً نحو مجتمعهم لو أنهم عجزوا عن أدائه فإنهم يعدون أدبياً مسئولين عن تقصيرهم فى أدائه . وعلى هذا النحو من التدليل يبرز المضمون الأساسى للمسئولية الأدبية ويتخذ صورة دقيقة لأول مرة . على أن

الناخبين ولو أنهم لايمكن اعتبارهم على أية صورة مشاركين أو مساهمين فى أية جريمة رسمية ، فإن كشف هذه الجريمة للرأى العام قد يترتب عليه بعد ذلك التزام جماعى من جانبهم يقتضيهم أن يفعلوا شيئاً لتلافى مثل هذه الجرائم؛ ومعنى هذا أن الجريمة تلتصق تبعيتها بمقترفيها من الرسميين وحدهم، أما مايستتبع كشف الجريمة من التزامات أدبية على عاتق الناخبين للعمل على تلافى هذا الوضع فإنهم إن أهملوا فى الوفاء به فى حينه فإن المسئولية عن الإهمال فى أداء الواجب المفروض عليهم تلتصق بهم ، ولا مشاحة فى هذا .

وليس عجيباً أن التمييز بين هذين الموقفين ، موقف مقترف الخطأ وموقف الناخب بمسئوليته الأدبية عما يترتب على هذا الخطأ من ضرورة العمل على تلافيه ومنع وقوعه ، قد شابه كثير من الغموض الذى حجب الرؤية الصحيحة . وذلك مرده إلى أنه قبل ظهور العهد الجمهورى كان مطلوباً من الناس أن يعتبروا الموظفين خدام الملك أو وكلاءه ، ومن ثم لم يحاول أحد أن ينقل إلى الملك ما هو منسوب إليهم من سوء التصرف أو الخطأ أخذاً بالمبدأ السائد حينئذ من أن الملك لايمكن أن يأتى عملا خاطئاً . وحين جاء عصر الجمهورية بعد ذلك حرص الجمهوريون من أمثال جيفرسون وماديسون على تسمية الموظفين بخدام الشعب أو عملائه ، وقد أرادوا بذلك أن يهيئوا الموظفين سيكولوجياً لإدراك أنهم فى وضعهم هذا تابعون للشعب ، ولتذكيرهم دائماً بمسئولياتهم أمام الناخبين . ولكن هذه التسمية تبدو من وجهة نظر الأغراض التى تتوخاها مضللة ، إذ يبدو أن مضمونها يشير إلى أن الموظفين هم عمال الناخبين ، ومن ثم فالناخبون هم الرؤساء دائماً ، وأن عليهم أن يتحملوا مسئولية الأعمال الطيبة والسيئة على السواء التى يقوم بها الموظفون فى أثناء أدائهم للخدمة العامة . بيد أنه لا تلازم بحال

بين التمثيل النيابي السياسي وبين الضبطية القضائية وأعمالها ، اللهم إلا في حالات معينة يقتضي الموقف فيها الرجوع إلى الاستفتاء الشعبي أو التصويت المباشر . ومن ثم فإحلال مجموعة من العلاقات المعينة محل مجموعة أخرى ، أمر ينطوي على الخداع والمماراة ولا يستقيم مع المنطق ، وبناء على ذلك فإن كل موظف عام (سواء كان رئيساً للجمهورية أو عضواً في الكونجرس أو قاضياً أو مدعياً عاماً) يخول ويلزم أن يستخدم تقديره الشخصي على أتم صورة وأكملها في بحث أي موضوع يعرض له ، وأن يفصل فيه بما يراه محققاً للصالح العام وذلك كله في إطار الحدود المرسومة للحياد والمعاملة الشرعية والعدل ومن ثم فطالما هو شاغل لمنصبه فهو حر في استخدم السلطة المخولة له في استقلال تام . ونحن بناء على هذا نتوقع أن يتفهم المشرع الثورات الشعبية الهستيرية أو التي يساء توجيهها ، وأن يغض القاضي النظر عن السوابق وأن يلتزم بحدود المشكلة التي تعرض له ، وأن يصيخ رئيس الجمهورية السمع لأصداء الماضي الرزينة ونداءات المستقبل الحصيفة إذا كانت أصوات الحاضر تبدو متنافرة في غير حكمة . والموظفون العاديون على عكس الخدام والعملاء مطالبون في ظروف مناسبة بأن يعارضوا آراءنا وأن ينقدوها ولو أحياناً على الأقل .

على هذا النحو ولا غيره نريدهم أن يعملوا . ونحن حين رغبنا إليهم أن يعملوا مستقلين فإننا في الواقع منعناهم بصفة عامة أن يلقوا تبعة أعمالهم على عاتق دوائرهم الانتخابية ، بل ومنعناهم من أن يرجعوا في أحكامهم إلى ناخبيهم . وباستثناء بضع حالات قليلة محددة أشارت دساتير الولايات بالرجوع في شأنها إلى الاستفتاء العام ، فإن المشرعين غير مسموح لهم بأن ينزلوا عن سلطانهم إلى ناخبيهم . وعلى سبيل المثال إذا صدر قانون ونص فيه على ألا ينفذ إلا إذا أقر في الانتخابات العامة القادمة فإن الحاكم

تعتبر مثل هذا القانون غير دستورى . والعميل قد يرجع إلى رئيسه يسأل التعليمات والتوجيه ليقوم بتطبيقها فى أمن وسلام من الخطأ ، ولكن المشرعين والقضاة ورجال السلطة التنفيذية ملزمون بأن يختاروا هم بأنفسهم خير الطرق وأفضل الوسائل فى نظرهم هم ، وأن يخضعوا للنتائج المترتبة على هذا الاختيار . وكما أننا لا نطلب إليهم أو ندعهم يفكرون لنا فإننا بالمثل لن نحمل عنهم مهمة التفكير لأنفسهم .

وإذا كان ما سقناه صحيحاً من أن الموظفين ليسوا فى الحقيقة عملاء لنا فما الذى نعنيه إذن عندما نتحدث عن مسئولية الناخبين ؟ فى إطار نظرة المستهلك التى اتخذناها أساساً لأعمالنا فإن كلمة المسئولية قد اكتسبت معنى جديداً ـ هذا المفهوم الجديد قد كفها عن أن تكون مجرد تعبير عن العدوى الموضوعية الناقلة للذنب عن مرتكبه الحقيقى إلى ناخبه ، وعن كونها مجرد تعبير عن الشعور الشخصى بالقلق الغامض ، بل ولم تعد مجرد وصف لظروف ثابتة لا تتحرك من أى نوع كانت هذه الظروف ، بل أصبحت بالنسبة لجميع أعمالنا ومشروعاتنا عملية إنسانية نشطة ، ومنهجاً اجتماعياً محدداً وبرنامجاً مفصل المعالم للسلوك الواضح ، وبذلك تصبح المسئولية تأكيداً للعمل وحثاً عليه . وإذا أخذناها من الناحية الموضوعية وجدناها تعبيراً عن أداء أعمال معينة هادفة سواء أكانت جماعية أم فردية. وإذا تناولناها من الناحية الشخصية وجدناها تعبيراً عن وضع خطط منطقية مدروسة مع الاتجاه الحاسم إلى البدء فى تنفيذها فوراً . وعلى الجملة فإن المواطنين حين يصبحون مسئولين مسئولية حقيقية بوصفهم مستهلكين للقانون لا يجدون أمامهم مجالا للندم أو لاتهام النفس أو اللوم أو التكفير المخيف عن خطاياهم لأن وقتهم كله مشغول بالعمل على تحقيق برنامج للجماعة التى يعيشون فيها يقومون على تنفيذه باستغلال كل أجهزة الدولة التشريعية

والتنفيذية . إنهم جد مشغولين بتحقيق المسئولية الملقاة على عاتقهم فى صورتها الحقيقية التى تتمثل فى الوقاية والتعويض والاحتجاج .

هذه الصور الثلاث التى تؤدى عن طريقها المسئولية ، وهى الوقاية والتعويض والاحتجاج ، هى العمليات الحية التى تتمثل فيها مسئولية المواطن الحقة . إنها العدد والوسائل التى تعبر بها المسئولية عن نفسها وتبنى بها المخارج التى تستطيع أن تتنفس عن طريقها وتؤدى رسالتها الحقة . والحق أنه عن طريق هذه الوسائل الثلاث تستمد الفكرة قوتها ومفهومها العملى، وهى أيضاً تحدد مفهوم العبء الأدبى الذى يجب على الناخبين أن يتحملوه فى نظام ديمقراطى تمثيلى . والعبء حين يتحدد يصبح من السهل احتماله .

وإذا كان لنا أن نقارن بين أى من هذه العمليات وزميلاتها الأخريات فقد يبدو من العسير أن نقرر أيها التى تساهم بنصيب أكبر فى العمل على خلق مجتمع صالح . وإنى لأفترض أن الوقاية من بين العوامل الثلاثة هى الأوضح أثراً والأظهر نتاجاً حين يكون لا بد من اختيار أيها . منذ عهد قديم جداً كان التاريخ المسطور والكتب الدينية والأخلاقية كلها تحث على ضرورة الوقاية وترغب فيها . والحكمة الشعبية التى يتداولها كل لسان تقول : إن درهم وقاية خير من قنطار علاج . وسياسة الوقاية قد تعكس رغبة ملحة فى رعاية رفاهية الجيران ، ومن ثم فآثارها آثار خيرة تضامنية . وعلاة على ذلك فإن سياسة الوقاية تجرى على أساس من الإيمان بأن عن طريق التحرى والتأمل والتخطيط القومى يستطيع الناس أن يتحكموا فى بيئتهم جزئياً على الأقل وأن يخضعوها لرقابتهم . وأنهم بقيامهم بالتفكير بأنفسهم لأنفسهم يستطيعون أن يضيفوا جديداً لمكانتهم ومركزهم ، وأنهم يستطيعون أيضاً أن يستخدموا العلم والتكنولوجيا والحكمة التجريبية فى تحقيق السعادة الإنسانية . إن الوقاية تسبق منافسيها الآخرين دائماً ، ذلك

أنها حينما تنجح نجاحاً خفيفاً لا يكون هناك موضع للتعويض أو الاحتجاج ما دامت قد قضت على الأضرار وكبحت جماح المظالم .

ولكي نكمل الصورة فيما يتعلق بموضوع الوقاية ، يقتضى المقام أن أضيف بعض أنواع من المظالم الكامنة التي لا يستطيع التعويض أن يصل إليها . فهناك حالات لا يستطيع أى تعويض أن يعوض عنها ، وما لم تتخذ الوسائل للوقاية منها فإن الأضرار المترتبة عليها تظل مستمرة ولا يمكن الخلاص منها . وأول هذه الحالات أنواع الضرر التي تترتب على الإعدام وعلى فرض التعقيم الجنسى ، فهذه بطبيعتها لا يمكن إصلاحها أو التعويض عنها . وبعد ذلك هناك الحالات المترتبة على التمييز العنصرى على أساس من الجنس أو الدين ، وهذه أيضاً لابد من علاجها عن طريق الوقاية لسبب واحد ، هو أن آثارها لا يمكن علاجها أو إصلاحها بمجرد التعويض عنها ، وهى مستحيلة الإصلاح ، لا لأن الأضرار التي يحدثها التمييز فى النفس البشرية لا يمكن أن تستل أو يتخلص منها فحسب ، بل لأن المجتمع لا يمكن منطقياً أن يعوض عن مجموعة من المظالم القديمة بفرض مجموعة أخرى جديدة من المظالم والتمييزات ، فإذا حدثت مثلا حالة ظلم أو وقع اضطهاد على مجموعة عنصرية بعينها فإن المجتمع ينبغى عليه أن يعمل على تخفيف الأعراض المحدثة للضرر والتي تقع فى متناول ما وسعته قدرته على ذلك . ولكنه مهما يكن شيء لا يستطيع أن يؤمل فى أن يعكس اتجاه الأسباب الاجتماعية التي دعت إلى ذلك أو أن يغض الطرف عن الآثار التي أحدثها التاريخ . ومادام ليس هناك طريقة فعالة كتعويض الناس عما حاق بهم من ضرر وما يحملوه من آلام نفسية بسبب التمييز فى المعاملة ، فإن الوقاية هى عادة الطريق الوحيد بل هى خير الطرق .

والتعويض هو الآخر له مكانه فى هذا الموضوع ، ذلك أن كل من

يتأمل دروس التجارب الماضية يرى أن التعويض أمر لا يمكن الاستغناء عنه فى المجتمع لأن الوقاية كثيراً ما تفشل فى تحقيق وعودها . إن التنبؤات الاجتماعية والاقتصادية المفضلة التى تتوخى تحقيق العظمة وما يتلوها من برامج للوقاية يبنيها الناس عليها ، كثيراً ما أثبتت زيفها الأيام ، ولكن على حساب التضحيات البشرية الهائلة . وفى الغالب الأغلب تكون برامج الوقاية المزعومة هى التى تضخم من الخسائر وتزيد من خطورتها بما يقتضى دفع التعويضات . ومهما يكن من شىء فالتعويضات قد تؤكد أنها فى الواقع أكثر منطقية من أى خطة أخرى للوقاية ، ذلك أن خطط الوقاية تقوم على توقعات وتنبؤات خالية فى المستقبل ولكن على أساس تجارب الماضى الملموس وفضلا عن ذلك فالتعويضات يجىء دورها دائماً حين تبرز الحاجة إليها على أساس ظاهر ومحدد وناضج .

وإذا كان العرف قد جرى على أن تكون التعويضات فى صورة أموال تدفع للذى نزل به الضرر ، فإن كلا منا يسلم بأن هذا التعويض النقدى لا يمكن أن يلائم كل جرح أو إصابة . بيد أن المال ليس وحده الوسيلة التى تستخدم للتعويض العام أو الخاص ، وفى الأزمان الحديثة اتجه دوره إلى التضاؤل كوسيلة للتعويض نتيجة لابتداع القضاة والمشرعين وسائل أخرى أكثر مناسبة ، ولنضرب لذلك مثلا فى ظل التشريعات الحديثة . فالعامل إذا فصل خطأ فإنه يعاد إلى عمله ، بل هو لا يعاد فحسب وإنما يوضع فى مركز أعلى مما كان فيه . والصحيفة التى تنشر بياناً فيه مساس بأحد من المواطنين تكلف بأن تعيد نشر بيان آخر تتراجع فيه عما كتبت وتعتذر لمن مسه البيان الأول فى مكان ظاهر لا يقل ظهوراً عن المكان الذى نشر فيه البيان الأول . وهذا الاتجاه الجديد يقوم على أن التعويض لا ينبغى أن يكون دائماً على أساس تقديم مبلغ من المال لأن فى ذلك أحياناً تهويناً من شأنه .

وإذا كان هذا هو الاتجاه المستحدث فأى تعويض مناسب يمكن أن يقدم لجو مثلا ليمسح ما حل به من أضرار نتيجة لحبسه ظلماً ؟ لعلى أفترض ابتداء أن جو لن يعارض فى أن يكون التعويض نقدياً ، لا لأن المال وسيلة يمكن استخدامها فوراً والانتفاع بها ، بل لأن المثال المدفوع فى مجتمع مثل مجتمعنا سيضفى مسحة من الإخلاص على أية خطوة أخرى نزمع أن نتخذها ونحن بدون مال نقدمه تعويضاً عن الأضرار التى حاقت به يكون حديثاً عما نشعر به من أسف لما وقع ورغبتنا الصادقة فى مواساته أقرب إلى النفاق الظاهر منه إلى الجدية حتى فى آذاننا نحن المتحدثين ، ولنذكر دائماً ونحن ندفع له تعويضات عن خسائره المادية والاقتصادية وجروحه النفسية أن نضيف قدراً معقولا من المال مقابل أتعاب المحاماة . والمجتمع الحصيف العادل لايقدم ويتحمل نفقات تقديم المشورة للمتهم الفقير أو المحتاج حين يقبض عليه فى تهمة خطيرة ليمكنه من الدفاع عن نفسه فحسب وإنما يأخذ نفسه بدفع كل التكاليف والنفقات الضرورية المعقولة التى يقتضيها الدفاع عن جميع المتهمين مهما تكن ظروفهم الاقتصادية إذا ثبت أنهم غير مذنبين . وإذا نظرنا إلى هذه المسألة فى ضوء الوضع الحالى فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى معظم الدول الديموقراطية الأخرى حيث لا تأخذ الحكومات بمبدأ الدفع بعد الإفراج عن المتهمين وبراءتهم ، فالأمر والحالة هذه يعنى أن الدولة تستطيع أن ترغم رجلا بريئاً على أن يختار بين الاتهام الظالم وبين الإفلاس الشخصى .

ترى ما الذى ينبغى علينا أن نفعله بعد ذلك ؟ يبدو أن التعويض الصحيح فى حالة شخص مثل جو قاسى ما قاسى ظلماً ، يقتضينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك فى التعويض . ومعنى هذا أننا ينبغى لكيما ندرك مشكلة جو على حقيقتها أن نضع أنفسنا فى موضعه ، وأن نتخيل الصورة التى جرت بها

معاملاته تجاه الظروف التى ورط فيها . وهذا يقتضينا على الأخص أن نحدد دور جو ودور المدعى العام فى هذه القضية — ولا ريب أن هذا الفحص يؤدى بنا إلى ضرورة تقديم اعتذارات رسمية لجو ومعاونات يستطيع بها جو أن يثبت بها قدمه فى عمل جديد ، وذلك حتى يمكن تخفيف آثار الظلم الذى حاق به . . على أن المساعدات التى تقدم ينبغى أن تشمل نوعاً من التأهيل النفسى لإعداد جو للانخراط فى سلك الحياة اليومية ومتابعة أعماله بشعور طبيعى بعد أن قضى هذه الأيام وراء أسوار السجن ، كما ينبغى أن تشمل المساعدات كذلك محاولات متصلة وجهوداً خاصة لإعداد جو للدخول فى جو من المصالحة مع مجتمعه الذى أحس أنه ظلمه لعله أن ينسى آلامه ويتكيف ويستعد للغفران والصفح عن هذا المجتمع وغض الطرف عما أنزله به من خسائر وإن كان لايستطيع أن ينسى ما حاق به تمام النسيان .

وقبل هذا كان لابد أن يتلقى جو ضماناً أكيداً من مواطنيه بأنهم سوف يعملون للحيلولة دون وقوع مثل هذا العدوان على القانون ، لأن مثل هذا التأكيد ينعش على الأقل فى نفسه الأمل بأن ما تكبده من مشاق وما يحتمله من آلام لم يذهب هدراً بلا جدوى . والحق أن التعويض لا تكمل رسالته إلا إذا امتد مفهومه إلى المستقبل فاستخدمه القانون كوسيلة فعالة للوقاية أو على الأقل وسيلة لردع مثل هذه الأعمال الخاطئة فى المستقبل ، وبذلك يمتد أثر التعويض إلى الوراء وإلى الأمام فى وقت واحد ؛ وعلى ذلك يصبح للتعويض مكانة تفوق الوقاية لأنه يضمها فى مفاهيمه كهدف من أهدافه التى تنطوى عليها فلسفته .

وأخيراً لابد لنا أن نعرض للعامل الثالث ، وهو الاحتجاج ، وهو بالنسبة للوقاية والتعويض يعتبر أفقرها وأقلها شأناً . وذلك أن الوقاية

والتعويض كلاهما تسانده قوات البوليس والجيش فى الدولة كلها وتعملان على تنفيذ أحكامه ، على حين ينبثق الاحتجاج وحيداً فى صدر أحد المواطنين وينطلق بقوة الهواء الذى ينفس به المصدور عن ألمه ولا أكثر من ذلك . ومع ذلك فإن مكانه خليق بأن نبرزه فى هذا البحث لأن الاحتجاج هو الوسيلة الوحيدة المعبرة عن وجودنا أحياء على هذه الأرض ، والتى تتمثل فى صيحة الطفل حين ولادته إلى شهقة الموت حين نلفظ أنفاسنا ونودع هذه الحياة . والاحتجاج هو الدافع الذى يدفع كل جهودنا الحادة فى هذه الحياة . فالحكومات ماهى إلا احتجاج منظم ضد فوضى العنف ، وما الدين إلا احتجاج ضد الخطيئة والشر والفساد ، وما التربية الا احتجاج ضد الجهل ، وما الفن الا احتجاج ضد الخواء والفوضى ، وما القانون الا احتجاج ضد الظلم وفقدان العدالة ، ولهذا الذى ذكرناه يقال لنا إن الله الخالق نفسه قد مارس أعظم حركة للاحتجاج حين خلق بداية كل البدايات ؛ ومن ثم فإن العالم كله يعيش ويأمل ويرنو ببصره إلى المستقبل فى سلسلة من الاحتجاجات لانهاية لها ضد أى شىء وأياً يكون هذا الشىء .

قد تقولون إن الاحتجاج وسيلة ضعيفة هزيلة ، وقد يكون فى معرض الحديث عن الاحتجاج من المسموح به أن نتغاضى عن أمثلته القديمة جداً مثل احتجاج سقراط والمسيح . ولكننا لانستطيع أن نتناسى دفعته القوية وأثره البارز فى تاريخ كل أمة حديثة . حتى الحكومات الأوتوقراطية المستبدة قد أحست باستمرار أثره ، فمابالك بالحكومات الديمقراطية الممثلة للشعب ؟ وتاريخ إنجلترا السياسى منذ عهد أسرة تيودور مشحون بسلسلة من الاحتجاجات الجادة ، بعضها قام به البرلمان نفسه ضد التاج الذى كان يحكمه ، وبعضها قام به البرلمان ضد المستعمرين ، وبعضها قام به آخرون ضد البرلمان نفسه .

والاستقلال الأمريكى ما إن قام واستقر على أساس سلسلة طويلة من الاحتجاجات أرسلها ضد الحكومة البريطانية حتى بدأ جيفرسون وماديسون يوجهان احتجاجات بليغة ضد حكومتهما نفسها بشأن قرارات كنتكى وفرجينيا سنة ١٧٩٨ . وحين أصبح جيفرسون رئيساً للجمهورية وماديسون وزيراً للخارجية وجه إليهما كبير القضاة جون مارشال احتجاجاً صارخاً ضد مسلكهما فى قراره الذى يعتبر من معالم تاريخنا فى قضية ماربرى ضد ماديسون . وقد حول ثورو وأنصار تحريم الرق الاحتجاج الى عصا شعبية غليظة رفعها غاندى فيما بعد ذلك بقرن من الزمان واستغلها بنجاح فى جهاده من أجل استقلال الهند . وإذا عدنا من غير المحدود إلى المحدود وطبقنا ذلك على قضية جو لوجدنا أن قوة احتجاج الرأى العام هى التى ضمنت الإفراج والعفو عنه على أثر الضجة الصاخبة التى أثيرت حول قضيته .

وإجمالا يمكن القول بأن الاحتجاج هو إحدى الوسائل الديمقراطية ، بل أكثر وضوحاً للتعبير عن شعور الشعب بالمسئولية الملقاة على عاتقه . وعلى حين تحتاج الوسيلتان الآخريان ، وهما الرقابة والتعويض ، إلى المحاكم والبوليس والجنود وكلها متوفرة حتى فى البلاد المحكومة حكماً استبدادياً ، لايحتاج الاحتجاج إلا إلى شعب ديمقراطى حساس مصقول طيب النوايا ، وهذا هو السبب فى أن مجرد إطلاق صيحة الاحتجاج ينطوى على إيمان بقدرة الشعب على القصاص للحق والعدل ووقوفه إلى جانبه .

هذه هى العمليات الثلاث الهامة فى جدول أعمال المسئولية الشعبية للمواطن وأعظمها أهمية هو . . . ؟ قد يكون تحديد أهمها بالنسبة لأهدافنا فى هذا البحث أمراً غير ذى بال ، ومن ثم فلا حاجة بنا إلى أن نختار أيهم . فقد كشفت التجربة عن أننا يجب أن نستمر فى استخدام هذه الوسائل

الثلاث،وعليه فبدلامن أن نخلع على إحداها أكاليل النصر ونتوجها بالغار يحسن بنا أن نبحث عن إحدى الوسائل التى تجعل هذه العمليات الثلاث أقوى أثراً فى الحياة اليومية لمجتمع ديموقراطى مسئول .

التربية فى المسئولية الجماعية

يبدو فى كثير من الأحيان أن مسئوليتنا الجماعية المترتبة على مجرد كوننا مواطنين نستمتع بحقوق المواطن هى من أصعب الأشياء علينا فى تعلمها . ومن خلال التجربة فى القرنين الماضيين يبدو أن دوافع المسئولية والرغبة فى تحملها لاتنبثق فى نفوس الجماعات الديموقراطية بسهولة وحين تتفق فمن المحتمل ألا تسير طويلا . فالأغلبية الشعبية تستثيرها الأعمال الظالمة والمجحفة بحقوق المواطنين حين تجابه بحالة أو قضية صارخةللظلم والإجحاف، ولكنها تتجه إلى الاعتقاد بأن كل ما يدعوها الموقف أن تفعله هو استجابة قلبية سريعة تبدى فيها ندمها على ما وقع من ظلم واستعدادها للتعويض ، ومن ثم فنى الديموقراطيات يجب أن تؤدى معظم الأعمال الطيبة على أكمل وجه وأحسنه منذ البداية وإلا فإنها سوف تهمل إلى الأبد . ولما كان المواطن الحر العادى يعتبر من المسلمات أن كل المسائل الأصلية الجارية، وكل المفكرين المحدثين الأصلاء وكل الواجبات الشخصية المفروضة قد انبثقت كلها وظهرت فى الوجود بعد عيد ميلاده الشخصى الثالث عشر وأن أى شىء سبق صالح للإجابة على أى مشكلة تجد فى ضوء الخبرة المستمدة من التاريخ ، فقد أبرز هذا وجود عجز فى الاستمرار وفى التغليم للتغلب على النظرة القديمة الرسمية أو الإمبريالية .

وعلى حين تشكل النظرة الرسمية الإمبريالية العقبة الكأداء فى سبيل التقدم فهى مع ذلك ليستوحدها التى تفعل ذلك ، فالواضح أن أى اقتراح

أو إصلاح ينسب احتمال الخطأ الى عمال الحكومة المنتخبين يقابل بمعارضة عنيفة من جانبهم ، ومن ثم يبدو أن الطريقة الوحيدة لإقناعهم ، ولو على سبيل الجدل ، بالرضوخ والمواءمة والتسليم بأنهم معرضون للخطأ بل وواقعون فيه ، هى أن نضرب لهم الأمثلة الصارخة المشهورة من ثبت الماضى التى تدل دلالة قاطعة على أنهم أخطأوا بحيث لا تترك لهم مجالا للمنازعة . بيد أن الموظفين المنتخبين ليسوا وحدهم الذين يعترضون كل إصلاح أو تعديل ؛ بل هناك طائفة أخرى من المواطنين العاديين يجدون صعوبة فى إدراك مفهوم المسئولية السياسية الجديدة ، وهم ينظرون إلى فكرة الوقاية والتعويض والاحتجاج على أنها قد تكون أموراً مرغوباً فيها بوصف كونها مثلا عليا وفى حدود التجديد . ويستطردون : ولكن ماذا يكون الحال لو أن أحد المواطنين أخذها بلفظها كما هى وبدأ تطبيقها بطريقة تؤثر فى التجارة والأعمال وتتعارض معها ؟ .

ولعلنا لا يأخذنا الدهش إذا علمنا أن « جو » وصديقه وجاره « تد » الذى تم التعرف عليه زوراً وبهتاناً وحوكم وحكم عليه مع جو بسبب هذا التعرف يسكنان فى حى من الأحياء الفقيرة التى تعتبر بؤرات للجرائم المماثلة وغيرها ، والتى يحتمل أن تتكاثر فيها الجرائم من كل نوع ومنها هذه الجريمة التى ارتكبها البوليس . ومن ثم فإذا كان المجتمع مخلصاً فى عزمه على منع مثل هذه الجرائم أو على الأقل التقليل من أمثال هذه المآسى التى وقع ضحيتها جو وتد ، فإن واجبه يقتضى أن يضع كجزء من برنامجه الاجتماعى العمل على تنقية هذه الأحياء الفقيرة والنهوض بها وتطويرها تطويراً مدنياً . ولاشك أن هذه هى إحدى الوسائل الممكنة لتحقيق الوقاية، بل هى من أسلمها . ولكن ماذا يكون الحال لو افترضنا — كما يحدث غالباً — أن الخطوات العملية الفعالة لتحقيق هذا الإصلاح تتعارض مع مصالح بعض المؤسسات فى ميدان الأعمال .

يملك ماكس موريس ، ويدير ، مخزناً فى واشنطن ، ومع أن الجيرة التى حول المخزن ليست مناسبة للمقيمين فيها ، إذ أن معظمهم من الزنوج ، إلا أنها كانت صالحة جداً لأعمال مستر موريس. فخمسة وستون فى المائة من المساكن فى المنطقة كانت فى حالة لا يجدى فيها الإصلاح ، و ٥٨ ٪ منها كانت مرافقها الصحية فى الخارج ، و ٦٠ ٪ لم تكن بها أية حمامات، و ٢٩ ٪ ليس فيها كهرباء ، و ٨٢ ٪ منها ليس فيها أحواض للغسيل ، و ٨٤ ٪ فيها ليس فيها تدفئة مركزية . ولكن كل هذا لم تكن له أية صلة بممتلكات مستر موريس التى كان يستخدمها فى شؤونه التجارية ، ومن ثم كان عمله يسير فى سهولة ويسر وانتظام سنة بعد أخرى . ومضى مستر موريس يمارس فى هدوء تجارته، ويبيع ويشترى ويؤجر ويفسخ ويعلن عن مبيعاته ، ويعبر عن رأيه فى نقابات العمال والجو والحكومة بطريقته الخاصة ، ويعالج أموره بوسائله الخاصة ، فيخفى البضائع ويظهرها حسب ما يتراءى له بما يحقق له كسباً مالياً . وقد استمر يقوم بكل هذه الأعمال دون أن يدرك مدى استمتاعه بالقيام بها إلى أن جاء يوم قررت فيه اللجنة القومية للتخطيط بموجب السلطة المخولة لها بقانون التنمية والإصلاح والتعمير أن تعيد تنظيم هذا الحى الموبوء وأن تطوره ، وبالتالى أن تشترى أملاكه فى هذا الحى لصالح إعادة التعمير سواء أراد أو لم يرد . وحالما فارقته الدهشة من هذا القرار وجمع شتات أفكاره تقدم بدعوى إلى المحكمة يطلب فيها الحكم بعدم دستورية هذا القانون من وجهة عامة ، وبصفة خاصة من حيث تأثيره على مصالحه بنزع ملكية مخزنه . وفى أثناء نظر الدعوى أثبتت المحكمة عطفاً على دفاعه وإن كانت قد حكمت بأن قانون إعادة التنظيم والتطوير قانون دستورى . بيد أنها ضيقت فى أسباب حكمها فى السلطات الممنوحة للهيئة القائمة على إعادة التعمير ، وقالت إن إعادة التعمير المدنى ينمو نمواً جديداً غير مقبول .

« فلنفرض أن المنطقة متأخرة وراكدة وليست منشأة على أساس سليم وأنها تجرى على نظام القرن الثامن عشر إقتصادياً من السماح بأى وضع أللهم إلا إذا كان مهدداً للصحة أو للأمن أو الأخلاق ، وافترضنا أن ملاكها وساكنيها يحبونها على هذا الوضع ويرضون بها ...

« فى كثير من الدوائر تعتبر مثل هذه الآراء متأخرة وآسنة » فهل يعنى هذا أن الذين يعتنقونها متأخرون ؟ وأنهم لا يستطيعون أن تكون لهم ممتلكات ؟ إن اختيار القديم والأثرى هو حق من حقوق التملك » .

لا بد أن مستر موريس قد قرأ هذه العبارات بشىء من الرضا والقبول لحسن حظه وهدوء باله ، فإنه لم يعش طويلا ليرى ما حدث حين عرضت القضية على المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية . ففى المحكمة العليا لم يستطع أحد أن يقنع قاضياً واحداً من قضاتها بأن الناس يفضلون أن يعيشوا فى بيئة موبوءة لأنهم « يحبونها هكذا » وقد تحدث القاضى وليم دوجلاس وهو يعلن قرار المحكمة الإجماعى قال :

« إن ظروف الإسكان التعسة والمنحطة من شأنها أن تحدث آثاراً أبعد من مجرد نشر الأمراض والجرائم والفسق ، وأنها تخنق روح الشعب وتنزله إلى مرتبة السوائم وتجعل المعيشة عبئاً لا يمكن احتماله ، وتلطخ المجتمع لطخات قبيحة وتصمه بالسوء وتجعله موبوءاً إلى حد يستل من الحياة مناهجها ويجعل الناس ينفرون منها وينصرفون عنها . إن تعاسة المساكن تفسد المجتمع كما تفسد المجارى مياه النهر .

« ونحن لا نجلس هنا لتقرير ما إذا كان مشروع معين من مشروعات الإسكان مرغوباً فيه أم لا . إن مبدأ تحقيق الرفاهية العامة للشعب عريض وشامل . والقيم التى يمثلها قيم روحية ومادية فى الوقت نفسه ، وجمالية ومالية أيضاً . وأن من السلطات المخولة للمشرع أن يقرر أن

مجتمعنا بعينه يجب أن يعيش معيشة جمالية كما يعيش معيشة صحية سواء بسواء ، وأن يعيش موسعاً عليه كما يعيش معيشة نظيفة وأن يحيا حياة متوازنة ومنظمة .

« وقد قرر الخبراء أنه إذا كان للمجتمع أن يعيش عيشة صحية وأنه إذا أريد له ألا يعود مرة أخرى إلى منطقة موبوءة أو حى فقير ، فإن الأمر يقتضى إعادة تخطيط المنطقة كلها تحقيقاً لسلامتها من العدوى إذ أنه ليس كافياً لوقايتها من هذه الظروف مجرد إزالة المبانى القديمة القائمة غير الصحية ، وإنما يجب إعادة تصميم المنطقة كلها للتخلص من الظروف التى تؤدى إلى عودتها إلى الوضع القديم الموبوء ، وهو ازدحام المساكن ازدحاماً كثيفاً، وعدم وجود الحدائق والميادين ، وعدم وجود الشوارع والحارات القائمة ، وانعدام الساحات الرياضية ، وعدم وجود النور والهواء فى المساكن ، وقيام الشوارع غير المنظمة والتى عفا الدهر على نظامها . وذلك أن المسلم به أن علاج المشكلة علاجاً جزئياً بهدم المبانى الفاسدة والموبوءة لايكفى لتخليص المنطقة من الظروف السيئة التى تنحدر بها مرة أخرى إلى وضعها القائم محل الشكوى ، وأنه ليس إلا مجرد مسكن يزول بزوال أثره . والحق أن المنطقة كلها لابد أن تخضع لتصميمات جديدة تحقق قيام تخطيط متكامل متوازن يعمل على تطوير المنطقة كلها بما فى ذلك إنشاء المساكن الجديدة والمدارس والكنائس والحدائق والشوارع والأسواق ، وبهذه الطريقة وحدها يمكن وقف زحف العدم والخراب من أن يحل بالمنطقة كلها ويمكن الحيلولة دون قيام أحياء موبوءة وفاسدة مرة أخرى فى المستقبل .

« ولا جدال فى أن حقوق الملاك فى هذه المنطقة مصونة ومتحققة عن طريق التعويضات العادلة التى ستدفع لهم بموجب التعديل الخامس الذى

يفرض دفع أثمان المبانى التى تنزع ملكيتها للمنافع العامة » .

والأعمال الجماعية للوقاية يكون من السهل تنظيمها إذا كانت الحاجة إليها دائماً ماسة وواضحة ، كما هو الحال حيث يشتعل حريق أو يقع حادث سطو أو يسحب قاتل مديته . ولكن لما كانت المساوىء الاجتماعية ليس لها نذر عاجلة تنبه الناس إلى استفحالها فى وقت معين بحيث تقتضيهم هذه النذر أن يخفوا إليها كما فى حالات الحريق والسطو والقتل فإن الوقاية الناجعة تقتضى السهر الدائب والانتباه والإحساس بشعور الجماعة . والحق أن فقدان الشعور بالجماعة وعدم تطوره هو العقبة التى يصعب التغلب عليها. ذلك أن النظام الذى كان يعيش فى ظله مستر موريس مثلا كان يلقنه أن يسعى لتحقيق منفعته الخاصة ولو على حساب رفاهية المجموع إن دعت الحاجة إلى ذلك . ومن يا ترى هذا الذى يملك الحق فى توجيه اللوم إليه لاتباعه خطة يحقق بها مصلحته الذاتية ؟ وكما قال أبرهام لنكولن « إذا أنت وضعت قطعة صغيرة من النقود الذهبية على أية آية من آيات الإنجيل فإنك لن تستطيع أن تقرأ هذه الآية » . وإذا كنا نبدى إعجابنا ونثنى على التصرف الاستثنائى الذى يتصرفه تاجر ما بمحاولته خدمة مصالح مجتمعه غير التجارية ، فإنه أولى بنا أن نتمسك بسلطة قانونية تستطيع أن تفرض التعاون الكامل بين أفراد المجتمع حين لاتستطيع أن تحقق ذلك طواعية واختياراً . وعلى الجملة فإن الأقوال التى صدر بها القاضى دوجلاس قرار المحكمة العليا كان من الممكن الاستغناء عنها مالم يكن هناك هذا البون الشاسع بين القانون الأعلى للمجتمع التجارى الأمريكى والقانون الأعلى للبلاد .

ومع ذلك فقد أصدر الكونجرس الأمريكى قانون إعادة التعمير والتطوير وقامت الهيئة التى عهد إليها بتنفيذه بتجديد المناطق الموبوءة

وأيدت المحكمة العليا دستورياً القيم الروحية للوجود الاجتماعى ، وقامت الجماعة بممارسة مسئوليتها الجماعية فى وضع تخطيط وسائل وتدابير الوقاية . ولا جدال فى أن « جو » و « ند » وأضرابهما سيقرون مثل هذه المشروعات الإصلاحية والتعميرية التى تحقق تنفيذ برامج الوقاية . ومشروعات إعادة التعمير والتطوير حين تنفذ تنفيذاً صحيحاً سليماً ، هى على الأقل بوادر مؤملة تدل على الإيمان الصحيح . وإذا تركنا عمليات الوقاية جانباً واتجهنا إلى ماتم فيما يتصل بالتعويض لما وجدنا أى بادرة تدعو إلى التشجيع ، لسبب واحد هو أن دفع أى تعويض مناسب فى قضية كقضية جو وند يقتضى بالضرورة تشجيب الذين كانوا سبباً فى إيقاع هذا الإجحاف بهما . ومن أسف أننا نلاحظ أنه قلما يفصل موظف فى ولاية أو فى الاتحاد أو فى البلديات أو يعاقب بسبب خرقه للحريات المدنية أو عدوانه عليها ، بل الحال هو غير ذلك ، فإن مدير البوليس حين تضطره دواعى السياسة أن يوجه لوماً لأحد رجال البوليس علناً لتصرفه تصرفاً معيباً مع أحد المواطنين واستخدامه أساليب غير مشروعة سرعان ما يلقى هذا التأنيب بغمزة من عينه لرجل البوليس توحى بتحذيره أن يكون أكثر حرصاً فى المرة القادمة فلا يترك آثاراً لتصرفه تجعله موضع اللوم . بل قلما يقدم المدعى العام مثل هذا الرجل للمحاكمة ، بل وأكثر من هذا لم يحدث أن صوت أحد الناخبين ضد المدعى العام لإخراجه من منصبه لأنه معروف بخرقه للحقوق الدستورية التى يخولها القانون للمتهمين .

وفى ظل أى نظام قانونى مسئول تعتبر أية محاكمة ناجحة إذا أدت إلى نتيجة عادلة ، ولكن فى كثير من المحاكمات الأمريكية تعتبر المحاكمة ناجحة إذا أدت إلى اتهام . غالباً ما تثنى الصحف على المدعى العام بقدر مايستطيع أن يوقع من الرؤوس ، وكذلك يطالب له الناخبون بالترقية كلما فعل ذلك.

وفى مثل قضية جو وتد يعتبر ما تم بالنسبة لهما إضافة جديدة إلى الرءوس الأخرى حتى حدث مصادفة أن ظهر الحق فى موضوعهما ـ وهو قلما يظهر ـ وإذا كنا نعترف بحق جو وتد فى التعويض المناسب هما وأضرابهما فإن من المحتم أن ننزل فى الوقت نفسه العقاب المناسب على كل موظف رسمى إذا بت فى هذه القضية وغيرها . ولكن الواقع أنه قلما يظهر فى الجانب الآخر وراء القضبان أحد من رجال البوليس أو الضبطية القضائية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ومهما يكن من شىء فإن الجهود القومية لتحقيق التعويض حتى عن طريق الدفع النقدى ليست جديرة بالذكر منذ القرن الثامن عشر . وأصحاب الأفكار المثيرة من المفكرين يدعون ويحبذون إصدار قوانين عامة تضمن رفع تعويضات نقدية للمتهمين الذين يحكم عليهم ويسجنون تعويضاً لهم عن الخسائر التى ألحقت بهم . وقد بدأ هذه الدعوة فولتير ثم تلاه جيرى بنتام ، وسير صامويل روملى . أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فيعود الفضل فيها إلى إدوين بورشارد أمين المكتبه القانونية للكونجرس وأستاذ القانون بعد ذلك فى جامعة « ييل » . وقد أخذت كل من سويسرا ودول أسكانديناوه عدة مشروعات مختلفة تبغى بها تعويض المتهمين الذين حكم عليهم ظلماً وذلك قبل أن يثار الموضوع بصفة جبرية فى الولايات المتحدة . أما مشروع بورشارد فقد قدم للكونجرس الأمريكى فى سنة ١٩١٢ وصدر قانون بوضعه موضع التنفيذ فى سنة ١٩٣٨ (فيالها من سرعة عجيبة ! !) والحق أن قلة قليلة من الولايات الأمريكية هى من أسف التى استجابت إلى نداءات بورشارد المستمرة الدائبة التى ثابر على توجيهها طيلة أيام حياته . وهذه الولايات هى (وسكونسين سنة ١٩١٣ وكاليفورنيا سنة ١٩١٣ وكارولينا الشمالية سنة ١٩٤٧) .

أما فى باقى الولايات الأخرى فقد ظلت النظرة الإمبريالية القديمة هى السائدة وضمنت بدعوى الحماية لكل الموظفين المجرحين الذين كان من الممكن أن تكشف أخطاؤهم وجرائمهم لو أن ضحاياهم أتيحت لهم الفرصة للتقدم بقضايا التعويض . وهكذا أصبح متعذراً على أى فرد أن يثير علناً أى إجحاف أو خرق للقانون أو للحريات الشخصية وقع عليه فى المحكمة لعدم وجود قانون عام يبيح التعويض ولأن أحداً لايستطيع أن يقاضى الولاية أمام المحكمة . فالولاية كما ينبغى أن نذكر هى « سيادة » ومن ثم فهى محصنة ضد أى دعوى ترفع عليها دون موافقتها . « وقولك إن الولاية قد أخطأت فى حقك بوضعك فى السجن ظلماً » ربما يكون قد حدث ، ولو أن الفكرة من الصعب إدراكها إذا كان الواحد يعتقد ، كما نعتقد نحن الموظفين ، أن أى عمل لايمكن أن ينطوى على خطأ مالم ندرك نحن أنه كذلك واتخذنا التدابير لعلاجه . وبالطبع ليس من حقك أن تقاضى الولاية وهى تمارس عملا من أعمال السيادة ولكنك إذا تقدمت إلينا بالتماس بكل خضوع واحترام فربما وضعنا مشكلتك موضع النظر واستصدرنا قانوناً خاصاً لتعويضك عما نزل بك وهذا ليس وعداً ولكن مجرد احتمال قد تقضى عليه أنت بنفسك إما بعجزك عن توكيل « جيرن وارد هيلر دو » محامياً عنك وإما بشكواك بصورة عاطفية تحاول أن تبالغ فيها فى وصف ما لقيت من معاملة عدة سنوات من جانب حليفنا السياسى المدعى العام رتشارد جرافت رو . كن حريصاً وكتوماً يا صديقى فلربما منحك القانون عطفه ورعايته » .

هذا هو الوضع فى معظم ولاياتنا الذى تدار به الأمور . ومن وقت لآخر يصدر قانون خاص وتتحكم فى إصداره الأهواء والنزوات والنفوذ والألاعيب السياسية . أى عامل يمكن أن يقرر النتيجة اللهم إلا الإدراك

المنطق للدلالة السليمة المنبعثة من ظروف الحالة نفسها بما يقرر استحقاقها للجزاء أو العقاب ، ومن ثم فكثرة من المتقدمين المتواضعين التعساء يردون صفر اليدين بلا سبب ظاهر لرفض طلباتهم . وأقرب مثل لهذه النزوات التى تتحكم فى الموضوع هى قضية جو نفسها التى وقعت حوادثها فى ولاية إلينوى ، فقد استصدر قانون بتعويض جو الذى قضى فى السجن اثنى عشر عاماً ، بمبلغ ٢٤ ألف دولار . على حين أن « تد » زميله فى نفس القضية والذى حكم عليه معه بالسجن قد أمضى فى الحبس خمس سنوات أخرى بعد الإفراج عن جو وأفرج عنه بقرار من المحكمة ولم يمنح أى تعويض عما ناله من أضرار .

وعلى الرغم من كل هذا فما يزال يعزينا وجود هذا الملطف الضعيف الذى أوحى به بورشارد وظهر فى القوانين العامة للاتحاد والولايات — أن هذه القوانين تجعل الإنسان يحس أنها على الأقل تمثل الممارسة الكاملة والخليقة للمسئولية الجماعية . أجل إن مما يدخل السرور على أنفسنا أن نقول إن هذه القوانين المتعددة قد اعترفت بواجباتنا الجماعية وأنها سليمة من حيث المبدأ سلامة ملموسة ، ولكن سلامتها من حيث المبدأ لا تمنعنا من القول فى الوقت نفسه بأن كلا منها فيه نقص معيب يفسد ما يهدف إليه من فائدة . فعندما قدم بورشارد مشروعه إلى الكونجرس فى سنة ١٩١٢ كان حريصاً جد الحرص على أن يؤكد بصورة واضحة مفهومة لأعضاء الكونجرس أن هذا القانون إذا أقره الكونجرس لن تترتب على تنفيذه أية تكاليف باهظة على الحكومة . وبهذا الهدف فى خلده وضع نصاً فى المشروع يقضى بأن ضحية من ضحايا الظلم لا يمنح أكثر من رقم محدد من الدولارات على سبيل التعويض . وقد حذر أرسطو من قبل فى صراحة من خطورة أمثال هذه النصوص ، وأوضح أن قيمة وحدة النقد من المحتمل

أن تتضاءل إلى حد كبير بحيث يصبح تقدير قدر معين (حد أدنى أو حد أعلى) على أنه مناسب فى وقت معين غير مناسب كلية فى وقت آخر. وعلى الرغم من ذلك فإن بورشارد فى حرصه على إصدار التعديل مضى لحدد قدراً معيناً للتعويض حده الأعلى ٥ آلاف دولار ، ولم يشر إلى أن يكون المبلغ معادلا لما يساوى خمسة آلاف دولار من حيث القدرة الشرائية فى عام ١٩١٢ ، وإنما حدد المبلغ ببساطة بأنه خمسة آلاف دولار خالصة من أى قيد . وهو فى تقديره هذا لم يحسب أى حساب لأى احتمال منتظر فى التضخم النقدى وهبوط قوته الشرائية . وقد أقر المشرعون فى الكونجرس والولايات مشروعه ، وبذلك أصبح ما كان فى وقت ما حداً أعلى محترماً يتضاءل تدريجياً من حيث القيمة إلى الحد الذى عرض فائدة المشروع كله للتشجيب والغض منها .

وفى ظل هذه الظروف لامناص من أن يأخذ المشرعون فى الكونجرس والولايات بعين العناية النصف الثانى من ملاحظات أرسطو فى الموضوع . فقد نصح أرسطو المشرعين حين يعتمدون على مبالغ محددة كتعويضات ، أن الواجب يقتضيهم أن يراجعوا من حين لآخر هذه التقديرات وأن يضبطوها طبقاً لتغير قيمة سعر النقد . ولا شك أن هذا حل ، ولكن هناك حلولا أخرى متعددة يمكن وضعها موضع الاعتبار إذا عنى المشرعون ببحثها . ولكن فى ظل مجريات الأمور الحالية فإن الصورة التى تواجهها الأمة صورة عجيبة فى قصورها . فمن ناحية نرى أغلبية الولايات تتصرف تصرفاً مبعثه النزوة وأساسه عدم المساواة مزرية باسم العدل ، ومن الناحية الأخرى نرى الحكومة الفيدرالية وقلة من الولايات تصرف الأمور فى عدالة من حيث المبدأ وفى غير عدل من ناحية

الدولارات . ومن وراء المسرح يتكشف لنا إدوين بورشارد ينافح من وراء القبر عن العدالة والشرف القومى .

وعلى أى فليس فى هذا المنظر ما يغذى فى المواطن الأمريكى الشعور بالرضى الوطنى ، ولكن على الرغم مع هذا الاضطراب يجب علينا ألا نسمح بأن يصبح مفهوم الالتزام الجماعى مشوشاً فى نفوسنا ، يجب علينا ألا نخلط بين إهمال المجتمع وفشله فى تحقيق ما يمليه عليه القانون وبين الخطيئة الأساسية . فعلى حين يمكن أن يقال إن الناخبين قد فشلوا وأهملوا ، فشلوا فى الاستجابة لدعوة فولتير وبنتام وبورشارد وأهملوا فى أداء واجبهم نحو تعويض من سجنوا ظلماً ، فهذا هو حد مسئوليتهم الأدبية التى يلامون على تقصيرهم فى أدائها . ذلك أنهم لم يستحدثوا الظلم الأصلى ولا شجعوا عليه أو أقروه . إنما رجال البوليس والمدعى العام هم الذين سببوا هذه المأساة ، وهم وحدهم الذين يتحملون عبء الخطيئة ، ومن ثم فليس من سبب أن يخفف المجتمع عنهم الذنب الذى اقترفوه بمشاركتهم فى مسئوليته . على أن الفشل من جانب المجتمع ليس له نتائج ومعقبات أدبية رجعية . وهو لا يمكن أن يمتد أثره بحال إلى غير أصحابه ممن لم يكن لهم يد فى الجريمة ، وهم كتلة الناخبين العاديين ، عن ذنب اقترف سنوات قبل أن يستطيعوا أن يجدوا الفرصة للشك فى سوء تصرفات الموظفين الرسميين .

إن الاحتجاج كما رأينا هو وسيلة الديمقراطية الظاهرة فى تحمل تبعة المسئولية المدنية . وقد يحدث بدافع من الخيلاء أن يتخذ نظام استبدادى التدابير الكفيلة بمنع وقوع المظالم أو على الأقل المظالم التى تبدو غير ذات جدوى بالنسبة له . وقد يلجأ هذا النظام الاستبدادى إلى سياسة دفع تعويضات عن المظالم التى يمكن كشفها على شريطة أن تكون طريقة الكشف عن هذه المظالم غير محرجة لأحد من ذوى الحظوة والسلطان . ولكن هذا النظام

الاستبدادى لا يجرؤ أن يغامر بفتح المجال للاحتجاج العام الحر . فحرية الاحتجاج والاستبداد لا يمكن أن يعيشا فى مكان واحد. لابد لأحدهما أن يطرد الآخر خارج الأرض التى يعيش فيها. وإذا نحن سألنا أنفسنا ماذا يمكن أن يقال عن أمريكا فى هذه الناحية، لكان الجواب بصفة عامة أن القانون الأمريكى كان أسرع استجابة لحرية التعبير وحرية الاحتجاج من الجماعات نفسها . ففى تاريخنا تكرر مرة ومرة أن جماعة محلية قد قاومت فى تعصب وبعسف ، بل وحتى بفتك ، بالجماعات الأخرى أو الأفراد الآخرين الذين كانوا يعتنقون مبادىء وأفكاراً مخالفة وغير مقبولة شعبياً . والأحداث التى وقعت ليست محصورة فى منازعات بين جنس وآخر ، ولا هى محصورة فى الولايات الجنوبية حيث العنف العنيف مخبوءاً فى الصدور وعلى استعداد للانفجار فى أية لحظة ، أو بالإضافة إلى هذا هناك العزل الاجتماعى والقوائم السوداء والمقاطعة الاقتصادية ، وكلها طرق تستخدمها الأغلبية السائدة لإخضاع المعارضين المعاندين الجلدين . ومهما يكن من شىء فإن معظم جماعاتنا الصغيرة ليست مرتبطة ارتباطاً كافياً بقانون الحقوق ، ومن الناحية الأخرى فإن الجماعة القومية بصفة عامة، وليس دائماً ، تسلك مسلكا متمديناً .

ولنأخذ مثلا فى هذه الناحية قضية ج . م نير ، وهو رجل يبدو أنه كون لنفسه عملا من نشر مجلة أسبوعية للفضائح والأنباء الشائنة . هذه المجلة الأسبوعية التى تسمى Saturday Press والتى كان ينشرها فترة من الزمن فى مينا بوليس ، نشرت عدة مقالات هاجمت فيها اليهود ، ويستطيع الإنسان أن يخرج من هذا بأن « نير » من الرجال الذين يتجهون إلى مهاجمة السامية لسبب رئيسى هو أنه يرى فيها وسيلة مجزية ليكسب بها عيشه ولأن غيره سيقوم بهذا العمل إن لم يقم به هو . ويبدو من ظواهر

الأحوال أن هناك أفراداً فى كل مكان لم يولدوا إلا ليقوموا بمثل هذا النوع من العمل ، وهم يبدأونه عادة فى سنوات باكرة فى المدرسة الثانوية قبل أن يحملوا هموم الحياة . يبدأونه بترويج إجابات عن أسئلة الامتحان قبل ميعادها وبتوزيع الصور العارية المنافية للآداب والسجاير المخدرة ، ثم يتدرجون إلى ضروب أكثر ربحاً من أنواع هذه التجارة ترضى طموحهم ومطامعهم إلى الشهرة المنحرفة . ومن ثم فلكى تحقق Saturday Press هذا الهدف الذى سارت فيه فإنها شغلت نفسها بشن حملات على الكاثوليك والزنوج واليابانيين والماسون ، بنفس الأسلوب المنطق والحماس الذى استخدمته فى حملتها ضد اليهود .

وفى سلسلة أسبوعية من المقالات هاجم « نير » الذى علقت بسمعته شبهات التهديد والابتزاز ، عمدة مينا بوليس والمدعى العام للولاية ورئيس البوليس وممثل المواطنين فى « رابطة تنفيذ القانون » وبعض أعضاء الهيئة العليا للمحلفين والجنس اليهودى . وإذا كان لنا أن نعطى « الستر داى برس » حقها فقد كانت هذه الحملة موجهة ضد هؤلاء جميعاً لأنهم بما فيهم الجنس اليهودى كانوا يتكاتفون لحماية أحد رجال العصابات وهو من اليهود ، كان مفروضاً أنه يشرف على أماكن القمار والاحتيال فى مينا بوليس . على أن الصحيفة وإن استخدمت اللغة المحلية الدارجة شأن كل الصحف التى على شاكلتها إلا أنها لم تحاول فى حملتها أن تحرك قراءها للثورة ضد هؤلاء المتآمرين المزعومين وإنما اكتفت بالدعوة إلى نبذهم واحتقارهم .

ولما طال بالحملة المدى ، اضطر المدعى العام للولاية (فلويد أولسون الذى أصبح بعد ذلك محافظاً للولاية) إلى أن يرفع دعوى ضد « نير » وصحيفة الستر داى برس أمام المحكمة مطالباً بوقف إصدار هذه الصحيفة باعتبارها مصدراً لإقلاق الرأى العام ، واستند فى هذا إلى قانون أصدرته

ولاية منيسوتا يخول الحاكم حظر ومنع إصدار الصحف التى تقوم بنشر الفضائح ونهش الأعراض والتشهير بالناس . وخول القانون رئيس التحرير المسئول الحق فى أن يبطل هذا القرار إذا أثبت أن الحقائق التى نشرها كانت لها دوافع طيبة ولتحقيق أغراض يمكن تبريرها .

وفى أثناء المحاكمة لم يقدم « نير » أى دليل إطلاقاً ، ومن ثم قضت المحكمة بأنه ينشر صحيفة للفضائح ونهش الأعراض والتشهير بالناس ، وأمرته بالكف عن نشر هذه الصحيفة ومنعت إصدارها . واستأنف نير القضية أمام المحكمة العليا فى منيسوتا فقضت بالإجماع بتأييد الحكم السابق ، ومن ثم تقدم بإلتماس إلى المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن العدل أن نقول فى هذا الصدد إنه لو أن هناك ظروفاً تغرى المحكمة باستخدام النظرة الإمبريالية القديمة فى تقدير ظروف الدعوى ، لكانت هذه القضية أولى بذلك . فطريقة « نير » فى ممارسة حرية الصحافة لم تكن فى الحقيقة تستهدف أى قيمة اجتماعية . وإذا كان لابد أن يقال شيء عن هذه الطريقة فقد كانت طريقة ضارة بالقيم الاجتماعية. ومن ناحية أخرى فإن قراراً بوقف هذه الحملات التشهيرية لم يكن ليقلل من التوتر الدينى وغيره فحسب ، بل هو سيحمى كذلك كبار الموظفين الشرفاء من الفضائح الزائفة التى كان ينسبها إليهم ، وبذلك يعاون وقف الصحيفة المتهجمة الشعب على حسن اختيار خير العناصر لوظائف البلدية . والحق أنها كانت من أشق القضايا التى امتحن فيها حق الاحتجاج الدستورى .

على أن المحكمة العليا للولايات المتحدة بالرغم من هذا كله أصدرت حكمها بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة بأن القانون الذى أصدرته منيسوتا وقرار الحظر الذى صدر ضد « نير » كلاهما قرار غير دستورى ، وقالت إن من المحتمل أن يتعرض نير لرفع الدعوى عليه لمطالبته بتعويضات مدنية .

وفى ظروف مناسبة قد يقدم للمحاكمة بتهمة القذف بعد نشره مواد تشهيرية فى صحيفته، ولكن مالا يصح بحال هو أن يتعرض للحظر قبل النشر. فما من ناشر أمريكى يصح أن يوضع فى موضع من عليه أن يقنع أى موظف ، بما فى ذلك القاضى ، بأن دوافعه على النشر كانت طيبة ولها مايبررها وهو تحت عامل الخوف والتهديد بإغلاق صحيفته لأنها تقلق الرأى العام ، إن قانون ولاية منيسوتا قد استهدف الحظر السابق على الناشرين ، وهذا كما قال القاضى هيوز باسم المحكمة « هو روح الرقابة على الصحف وأساسها ».

ومع ذلك ألم تكن الاتهامات التى وجهها نير فاضحة وتنطوى على فضيحة عامة ؟ وقد أجاب على ذلك كبير القضاة بقوله « نعم ، وبكل تأكيد لقد كانت كذلك » . فالاتهامات الخاصة بالأفعال التى تستحق اللوم والتعنيف ، وعلى الأخص ماكان منها متعلقاً بالمواطنين وإساءة استعمالهم للسلطة ، من شأنها أن تحدث فضيحة عامة . ولكن نظرية الضمانات الدستورية مفادها أن شراً أعظم وأخطر يتعرض له الشعب بسبب منع السلطات للنشر « ومع هذا ألم تكن الاتهامات التى وجهها نير كلها باطلة من أساسها ؟ لو سلمنا جدلا بأنها كذلك ، فإن هذا لم يكن ليقتضى إصدار قانون بالحظر السابق . إن الشعب من حقوقه الأساسية أن يسمع الاتهامات بصورتها التى نشرت بها ، وأن يقرر مدى صحتها أو زيفها فى ذاتها. ومن ثم فليس من الممكن أن يصدر تشريعاً يحرم به نفسه من هذا الحق . وسواء أكانت حرية التعبير تحمى « نير » أو لا تحميه من رفع دعاوى التعويض عليه وتقديمه للمحاكمة بتهمة القذف بعد نشره للحقائق فإن حظراً سابقاً قبل النشر ليس معناه حرمان « نير » وحده من حق من حقوقه وإنما حرمان الشعب كله من حقوقه أيضاً .

وهكذا تمسكت أغلبية المحكمة بالفرض المتحرر القديم الذى يعول على

حس الشعب السليم وحكمته الصائبة العملية وكفايته فى تمييز الغش حين يقع تحت حسه ، وكما لاحظنا من قبل ليس فى تاريخنا أدلة كافية مواتية تجعلنا نشعر بالتفاؤل بالنسبة لهذه الفروض . لقد أساء الشعب الحكم فى مناسبات هامة متعددة . وفى بعض الأحيان خضعوا فى تصرفاتهم لنوع من الهيستريا المدمرة حتى ليمكن أن يقال إنهم لم يستخدموا عقولهم البتة ولم يحكموها فى الموقف ، مما دعا بعض المرافقين المتطرفين فى أيامنا هذه إلى أن يصفوا قانون الحقوق بأنه قانون غير واقعى . وقد يكون قانون الحقوق قانوناً مثالياً ولكنه الآن غير عملى . ترى ماذا يكون جوابنا على هذا ؟

هناك أجوبة عديدة متوفرة فى أيدينا ، فأولا إذا كان الشعب يخطىء ، فكذلك الموظفون يخطئون مرة ومرة . والطريقة الوحيدة لإشعارهم بنقصهم هو باستخدام حق الاعتراض أو بإساءة استخدامه إذا دعت الحاجة . وعلى أية حال ففى النهاية لن يعرف ما يثبت أنه استخدام صحيح أو أنه سوء استخدام زائف قبل الكشف عن سر المسألة وتجليتها أمام الرأى العام . وذلك لسبب واحد ، هو أن الشعب يستجيب دائماً وفى غير منطق واضح — كما قال جيفرسون وماديسون فى أمل — إلى الافتراض القائل إنه يستطيع أن يحكم بنفسه وأن يميز بنفسه ولنفسه . وهذا الفرض الخاص بقدرة الشعب على الحكم بنفسه ونفسه هو نوع من النبوءة الموحية بالثقة بالنفس ، فنحن حين نقول « عامل الكلب بخشونة تجده يهاجم ويعض » فإنه يبدو من العدالة أن نضيف العبارة التالية « عامله بلطف تجده يحرس ممتلكاتك ويصونها » . وهذه الإضافة الأخيرة هى الاتجاه المتفائل الذى نبرر به حرية البحث والاعتراض التى نعطيها للشعب .

ومهما تكن هذه الأسباب قوية ومقنعة فلا ينبغى أن نكتفى بها . فثمة أمور أخرى أكثر من مجرد هذه الأسباب لتبرير حرية الاعتراض ، أمور

يتناساها الناس لأنها تحت السطح كالأساس الذى ينفذ فى عمق تحت الأرض ويسند ويدعم البناء الظاهر بأكمله . إنها الحقيقة البسيطة الضمنية التى تتمثل فى أن الشعب هو المستهلك الحقيق للقانون والحكومة . وإذا كان الشعب لا يستطيع فى النهاية أن يفصل بين العمل السياسى الحقيقى والعمل السياسى الزائف (وليس بلازم أن يكون ذلك من النظرة الأولى أو النظرة الثانية ولكن فى النهاية ولاستقرار الأحداث) فإن الأخطاء التى يقع فيها هى نفسها التى سوف تستهلكها ويتحمل هو نتائجها ، وإذا أصر الشعب على استخدام النيكل بدلا من الذهب ، فإنه سوف يعيش حياته على النيكل . وإذا كانت حكومات الشعب تدعوه إلى أن يختار فى حرية ، ولو أدى ذلك إلى أن يخطىء، فإنه سوف يتعلم تدريجياً من أخطائه كيف يختار بحكمة أكثر ويصر دائماً على إعطائه هذه الحرية حتى ولو لم يتعلم من أخطائه وحتى يؤكد نفس الحماقات القديمة مراراً وتكراراً . فما من أحد يمكن أن ينازع بحق فى سلطة الشعب المطلقة فى تقرير اختياراته السياسية الأخيرة . ما من أحد يمكن أن ينازع فى ذلك حتى هم أنفسهم أفراد الشعب وكلهم بالطبع ليسوا على قيد الحياة الآن لأن هذا الحق ، حق الاعتراض والتأمل والاختيار ، ليس هو فقط لسان التاريخ المسطور الذى وهبه لنا الماضى ، ولا هو فقط لسان المخلوق الذى يشكله حاضرنا ، وإنما هو أيضاً لسان الموعود الذى ينبغى أن نسلمه للأجيال المستقبلة . وفى أية لحظة من اللحظات تستطيع جماعة الشعب أن ترفض فى حرية أن تستمع إلى أى صوت ، ولكن ليس من حقها ولا من سلطتها أن تقرر أنها ومن يخلفها لن ترغب فى المستقبل فى أن تستمع إلى هذه الصيحات .

وفى مجال القانون حدثت منذ قضية « نير » سنة ١٩٣٢ انتصارات وانتكاسات . ففى هذه الفترة أصبح بعض الأمريكيين متراخين فيما يتعلق

بهذه الفروض التقليدية الحرة ، وبعضهم الآخر تعلم كيف يحترمها بشيء من الإخلاص الكبير والإيمان العميق . ومهما يكن من شيء فكلهم في الأغلب متفقون على أنه بدون وسائل اتصال طليقة لا يمكن أن يقوم مجتمع سليم في الحياة الديمقراطية ؛ وبمعنى آخر فإن النظرة الجديدة ، نظرة المستهلك ، لا يمكن أن يضمن لها البقاء والاستمرار في ظل الرقابة والكبت والحظر .

المسئولية فى الأعمال العامة

لقد أدى بنا تحليلنا للموقف إلى مبدأ أساسى ديمقراطى يمكن أن نطلق عليه « المبدأ العام للعمل الجماعى » . ومقتضى هـذا المبدأ أن المجتمع حين ينشيء مؤسسة أو يبدأ فى أى مشروع أو عمل بقصد تحقيق أى غرض من أغراضه ، فهو ملزم فى حـدود قدرته بتعويض أى عضو من أعضـائه أصيب فى أثناء قيامه بهذه العملية . وهذا الالتزام يجب أن يحسب فى باب المصروفات غير المنظورة لأداء أية خدمة اجتماعية ، وسواء أضيفت قيمة هذا الالتزام على تـكاليف الخدمة نفسها أو تحملته الميزانية العامة للحكومة فإن تكاليف التعويض يجب أن تنشر على أوسـع مـدى وبطريقة عملية فى صفوف المجتمع كله . وفى قضايا كقضية جرو تد التى يسجن فيها الفرد ظلماً وعدواناً يجب على المجتمع أن يدفع التعويض لا لأنه وحـده القادر على تحمل العبء الاقتصادى بل لأن إحدى المؤسسات التى أنشأها هى التى أوقعت الضرر .

وفى تعزيزنا لهذا المبدأ ينبغى ألا يغيب عن بالنا أنه لا يستند فقط على الخطأ الأدبى لعمال الحكومة ، ولا هو مقيد بالأضرار التى يوقعونها بالناس إن عمداً وإن فساداً . فجرو وتد كلاهما يستحق التعويض لأنهما قاسيا الضرر باعتبارهما مستهلكين مباشرين فى أحد الأعمال العامة للمجتمع وليس يعنيهما

فى هذا المقام ولا هو بذى جـدوى عملية بالنسبة لهما أن يكون الشاهد الأساسى قد تعرف عليها بطريقة أمينة أو غير أمينة أو نتيجة لتأثير فاسد أو خطأ طالما أن هذا التعرف قدحمل المحلفين على إدانتها ، والخطأ الشريف غير المتعمدمن جانبها ماكان يقصرمدة الحكم عليها وفترة بقائها فى السجن، وإنما هو بالنسبة لهما عمل ظالم على أية حال أوقعهما ظلماً فى السجن ، وهو بالتالى لايقل أثراً عن الخطأ المتعمد بالنسبة لهما ؛ بل على جميع الاحتمالات هو أكثر صعوبة فى محاولة كشف وتصحيح ماترتب عليه . ومن وجهة نظر المستهلك فإن الظلم قـد تم ووقع مادام البرىء قـد عوقب . والتعرف الخاطىء غير المتعمد كثير الحدوث وهو أغلب من الخطأ المتعمدلأغراض غير شريفة والضرر الناشىء عنه أشد وأنـكى .

وقوانين التعويض الفيدرالية ـ أو فى الولايات ـ المبنية على مشروع بورشارد كلها منطقية فى هذه النقطة مع نفسها فهى تقضى بالتعويض بمجرد التدليل على وقوع سجن غير عادل دون حاجة إلى أن يشهد أحد أن موظفاً بعينه قد دبر هذا الظلم . وفى قضايا التعويض يصح أن يظل الظلم الذى حاق بطالب التعويض دون فاعل أو أن ينسب إلى مجهول وإلى الأبد . أما كيف وقع الضرر ومن أوقعه فهذه أسئلة تخص المجتمع كما تخص الحكومة ، وعليهما أن يحققا فيها ، وأن يجدا المسئولية ، وأن يعاقبا المذنب من رجال الحكومة، وأن يتخذا التدابير الوقائية لملاقاة وقوع مثل هـذا الظلم مرة أخرى . على أن إثبات وقوع الخطأ من جانب الحكومة ليس له أى تأثير مادى على حق الضحية فى التعويض . وجرياً على هذه المبـادىء فإن ولاية نيويورك قد أصدرت قانوناً يقضى بأنه إذا دعا رجل البوليس أحـد المـارة لمساعدته فى القبض على أحـد المجرمين وترتب على هذا إصابة أو قتل هذا الرجل فى أثناء قيامـه بالمساعدة فإن على الولاية أن تدفع تعويضاً عمـا أصابه من خسائر دون ماحاجة إلى أن يدلل أحد على خطأ رجل البوليس أو أعماله .

وظاهر من هذا أن مبدأ الأعمال العامة للمجتمع قد فتح ثغرات للنفوذ منها فى مفهوم الاعتقاد القديم الذى عفا عليه الزمن من أن الدولة محصنة ضد أى اتهام بالخطأ وضد المطالبة بالتعويض ، فمنذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر أصبحت محاولة التخفى وراء قناع الحصانة كحق السيادة أمراً غير مقنع ، وأخذ هذا القناع يسقط رويداً رويداً وقد سقط نهائياً فيما يتعلق بحق التعويض إذ لم يعد التمسك به يخدم أى غرض حتى أغراض النفاق نفسه .

ومنذ أجيال أخذ عدد من المشرعين التقدميين فى أمريكا ، ومن بينهم البروفسور بورشارد ، يحثون الكونجرس الأمريكى ورجال التشريع فى الولايات على أن يصدروا قوانين لاتقضى فحسب بتعويض من حوكموا ظلماً وإنما قوانين عامة للتعويض المدنى تسمح فيها الدولة بأن يقاضيها الأفراد للحصول على تعويضات مدنية نتيجة لما أصابهم من أضرار بسبب تنفيذ مشروعات الحكومة وأعمالها . وأخيراً استجابت ولاية نيويورك فى سنة ١٩٢٩ وقادت الطريق بإصدارها قانوناً للتعويض العام ـ وعلى الرغم من هذا السبق فإن الكونجرس الأمريكى لم يبلغها فى هذا الطريق إلا فى سنة ١٩٤٦ وإنه لأمر مخز أن أكثر من نصف ولاياتنا ليس لديها حتى الآن مثل هذا التشريع . وقد استجاب البرلمان البريطانى لهذه الدعوة متأخراً فى سنة ١٩٤٧ .

على أنه لسوء الحظ عند وضع وإصدار مثل هذا التعديل الواضح كانت هناك عوامل أخرى ينبغى التغلب عليها أكثر من مجرد السفسطة العامة بالحصانة بحق السيادة فكانت هناك مشكلة تعزيز الالتزامات التى يجب أن تتحملها الدولة فى حالات الإصابات الفردية . وهل ستعامل المحاكم الدولة كأنها فرد عادى وتحكم على سلوكها وعمالها كما تحكم على سلوك الفرد العادى.

وفى هذه الناحية كان الفرنسيون الذين أحرزوا قصب السبق زمنياً على الإنجليز والأمريكيين أكثر تقدمية فى فهمهم لروح العدالة إذ أدركت المحاكم الفرنسية خطـل الرأى القائل بتجسيد الأدلة وتخلصت منه كلية . ومنذ قرن من الزمان تقريباً قررت المحاكم الفرنسية أن مسئولية الدولة عن التعويض عما توقعه من خسائر لا ينبغى بحال أن تقاس بنفس المعايير التى تقاس بهـا المسئولية الفردية فى الحالات المماثلة ، وحجتهم فى ذلك أن الحـكومة باعتبارها مؤسسة أقامها الشعب لأداء وظائف معينة حددها لها ، فإن الدولة يجب أن تقاضى على أساس الطريقة التى تؤدى بها هذه الوظائف ، ومن ثم تصبح مسئولة عن التعويض عن الخسائر التى تحدثها نتيجة ضعف أجهزتها فى أداء مهمتها . والخدمة العامة الناقصة ليست أقل ضرراً حين لا نعرف أو لا نستطيع أن نبرهن بدقة على ماهية الخطأ أو الفساد فيها ، أو بعبارة أخرى حين يظل العمل السيء مجهول الفاعل .

وفى بريطانيا وأمريكا أغفلت بكل أسف هذه الملاحظات الفطنـة وصدر القانون الأمريكى مقرراً أن الحـكومة تـكون مسئولة عن التعويض عن الأضرار ، بنفس الطريقة وإلى نفس الحد كالفرد العادى تماماً فى ظل الظروف المتماثلة . وبهذا النوع من التشريع أصبحت قدرة الحـكومة الضخمة على إحداث الضرر تفوق مسئوليتها القانونية .

وبهذا التشريع أصبحت الحـكومة تؤدى واجبات الفرد لا واجبات الدولة . فإذا حدث مثلا أن أصاب رجل البوليس ، أثناء حادث سطو ، المجنى عليه بدلا من السارق فإن المجنى عليه لا يستطيع أن يحصـل على تعويض من المدينـة إلا إذا أثبت أن هناك إهمالا من نوع ما من جانب المدينة بإغفالها مثلا تدريب رجل البوليس ، ولو أن ما أصابه من جراح هو هو لن يغير منه أن يتوفر الإهمال أو لا يتوفر ، وبهذا تظل أى خسارة

عرضية يحدثهـا المجتمع الأمريكى نتيجة لعمل من أعماله مسئولية فردية لا يتحمل التعويض عنهـا المجتمع كله ما لم يقم الدليل على أنها نتيجة خطأ مجسد .

وهذا الشرط الذى يشترطه القانون يلعب دوراً ، وعلى الأخص فيما يتصل بالأعمال العامة والتجارب الجديدة ، فالإنسان ينتظر ، والحالة هذه ، من الموظفين أن يطالبوا ببذل عناية خاصة فى تركيب أو وضع أى مشروع تجريبى جديد ، وأنه حين تحدث أية إصابة نتيجة لهذه العمليات فإن المحاكم ينبغى أن تسرع إلى إلزام الحكومة بالتعويضات . وتمشياً مع المنطق السليم فإنه كلما كان المشروع جديداً أصبح من أوضح الأمور أن الحاجة أمس إلى بذل مزيد من العناية الخاصة به ؛ ولكن حكم القانون السائد هو عكس ذلك تماماً . ومعظم قضاتنا ، ومنهم من هم قادة فى التشريعات المتحررة يرون أن المحاكم يجب أن تتجنب إثبات الخطأ على الدولة فى مثل هذه الظروف لأن تحميل الدولة مسئولية التعويض من شأنه أن يشيع الرهبة فى صدور الموظفين ويحملهم على تجنب التجارب التى تبغى صالح الإنسانية ليعودوا إلى الطرق البدائية الأولى المستمدة من المـاضى .

وهـذا التدليل الذى يسوقه القضاة تدليل قديم جداً ويتميز بطابع العهود السابقة على الديموقراطية . ففرعون مثلا له أن يجادل ويدلل على أنه لم يكن ليستطيع بناء الهرم ما لم يساهم الشعب فى هـذا العمل بجهوده وأعماله وحياته . وللويس الرابع عشر أن يحاج بنفس الطريق فيما يختص ببناء فرساى ، وكذلك حكام القرن التاسع عشر فيما يتصل ببناء الشركات الصناعية وخطوط النقل العالمية . على أن هذه التعلات تبدو واهنة ضعيفة فى آذاننا . فالإعانات فى الأحداث العرضية الخاصة للتخفيف من الخسائر والآلام التى حاقت بالأبرياء غير مرحب بهـا فى المجتمع الديموقراطى

الحديث الذى ينشد مواصلة الصعود فى تطوره الاجتماعى : ولكنه يكره أن يتسلق فوق أحداث مواطنيه ، ومن ثم إذا كان صحيحاً أن أى تجربة تقدمية جديدة تقتضى نوعاً من المخاطرة يترتب عليها بعض الخسائر العارضة فإن من أوجب الواجبات على المجتمع الديمقراطى أن يكون عادلا كريماً متمسكاً بكبريائه مصراً على ضرورة تعويض أولئك الذين دفعوا ثمن هذا التقدم وتحملوا العبء والخسائر .

ولنضرب لذلك مثلا واقعياً رجلا يدعى وليم كنيدى اتهم بمحاولة السرقة وحكم عليه وأرسل إلى إصلاحية « إلميرا » فى نيويورك وأطلق سراحه بوعد شرف ألا يعود إلى محاولة السرقة . ولكنه نقض العهد فأعيد إلى السجن ونقل إلى سجن أوبرن . وكانت مزرعة سجن أوبرن التى تقع على بعد أربعة أميال شرقى السجن تدار طبقاً لتنظيمات تعرف « بأقل حد من ضوابط الأمن » .

وفى اليوم الأول لوصول كنيدى إلى المزرعة ، وبعد أربع ساعات من وصوله إلى هناك اختفى تماماً . وكان واحداً من اثنين وثلاثين مسجوناً فى المزرعة يعملون تحت حراسة اثنين من الحراس المنوبين . وكان كلا الحارسين غير مسلح ، ولم يكن للمزرعة سور حولها بل ولم تكن مزودة بمراقبين أو أبراج أو مناظير للملاحظة . وكان المسجونون يسمح لهم بالعمل فى بعض الأحيان بعيدين عن أنظار الحراس . وحالما وجد كنيدى نفسه فى هذا الوضع هرب . وعلى الرغم من أن مزرعة السجن تقع على طريق يوصل إلى الطريق الرئيسى للولاية وعلى الرغم من أنها مزودة بصفارة للإنذار فإن الصفارة لم تنطلق بل ولم توضع أية عراقيل فى الطريق .

وعلى أية حال فإن أحداً لم يدرك كيف دخل كينيدى إلى سيارة فلاح محلى يدعى ألبرت وليمز ، وعن طريق التهديد حمله على أن يساعده على

الهرب . وبعد نصف ساعة أوقف ولمز السيارة بضع ثوان أمام إحدى محطات البنزين وكان إلى جانبه كنيدى وحاول بالإشارات أن يطلب المساعدة ثم انطلق بالسيارة . وقد لاحظ أحد الجيران بعد ذلك بدقائق أن ولمز يسوق سيارته بسرعة واشتد به الوهم للطريقة المسرعة التى يقود بها ولمز السيارة وأخذ يسائل نفسه لماذا يقود السيارة بهذه السرعة المذهلة . وقد لاحظ أيضاً أن رجلا غريباً يجلس إلى جانبه فى المقعد الأمامى . وبعد خمس وأربعين دقيقة أخرى توقفت السيارة وهرب منها السجين الفار كنيدى ووجد ولمز جالساً أمام عجلة القيادة فى حالة مرضية شديدة وقد نقل إلى المستشفى حيث مات فى اليوم التالى بشلل فى المخ نتيجة للرعب الشديد الذى تعرض له .

وسرعان ماقبض على السجين الفار . وحين ألقى القبض عليه كان يحمل صديرية من الصوف كان ولمز يرتديها وشفرة حادة طولها ست بوصات أخذها من مزرعة السجن وكانت هذه هى كل المعلومات التى وصلت إلى علمنا من اليوم الأخير فى حياة إليوت ولمز .

وقد برأت المحكمة فى نيويورك ساحة الولاية من حادث موت ولمز خطأ ، وذكرت فى أسباب حكمها أمرين بنت عليهما رفض مسئولية الولاية عن التعويض : الأول أنه وإن كان موظفو الولاية مهملين فى سماحهم لكنيدى بالهرب إلا أنه لم يكن فى سجله السابق ما ينبىء عن احتمال هربه من السجن ومهاجمته أفراد الشعب ، والثانى أنه إذا فرضت المسئولية على الولاية فى حادث كهذا فإن مراقبى السجن وحراسه سوف يعوقون عن مواصلة تجاربهم فى السجن « بأقل عدد من ضوابط الأمن » ، وبذلك صرف النظر عن مطالبة الدولة بتعويض مالى قدره ١٦٨٠٠ دولار وحكم برفض دعواها .

والحق أننا حين نتناول هذا الموضوع بالبحث إنما نتناول مشكلة قومية « جسيمة » . فالهرب مثلا من سجن نموذجي في كاليفورنيا يدار بمبدأ « أقل حد من ضمانات الأمن » يحدث بمعدل ٥ ٪ سنوياً ، ومن ثمة فالخطر ليس قليلا . وفي الأحياء القريبة من السجون أو المعاقل التهذيبية أو العيادات النفسية للمجرمين تحدث حوادث غريبة تكشف عنها القضايا المعدودة وفيها تتعرض ربات البيوت إلى أوضاع غريبة من العنف حين يسارعن إلى الاستجابة إلى جرس الباب الخارجي حين يسدل الليل ستاره . وطبيعي أن هذا ليس معناه أن كل فار من السجن سوف يلجأ إلى استخدام العنف البدني ، ذلك أن كثيرين منهم لا يحدثون أي أذى مهما يكن ، وإنما هذا معناه أن أحداً لا يمكن أن يتنبأ بما سيفعله المجرم الفار أو هارب من ذوي العقول المريضة مادام علماء النفس والقانون الجنائي مجمعين على أن الهرب يغير من شخصية الفار تغييراً كلياً حتى ولو كان في ظروفه العادية هادئاً دمثاً ، ومن ثم فمن العسير الحكم على ما سيتجه إليه تصرفه بعد الهرب لاسيما وهو يشعر أنه مطارد تطارده قوى العدالة وتحاول أن تصيده لتعيده إلى السجن مرة أخرى .

ولعله من الأجدر بالمجتمع أن يستشعر الإشفاق على نفسه من آثار قانون العقوبات والإصلاحات الخاصة بالحبس والاعتقال والطرق التجريبية في المؤسسات العامة ، فإذا كان هذا الإشفاق مخلصاً فإنه لا يمكن أن يماطل في دفع تعويض قدره ١٦٫٨٠٠ دولار مقابل حياة إنسانية تحطمت عرضاً في أثناء تنفيذ عملية تجريبية من الأعمال العامة . وفي مكافحتنا للأمراض الاجتماعية قد ننجح أو لا ننجح في استئصالها . ولكننا مهما يكن من شيء ينبغي على الأقل أن نسهم في تحمل تكاليف هذه التجربة .

والحق أنه قد آن الأوان لكل الحكومات الديمقراطية أن تكف عن

تحديد مسئولياتها عن التعويضات فى حدود حالات معينة من الإهمال أو الخطأ أو إساءة الاستعمال ، شأنها فى ذلك شأن الأفراد . أجل لقد آن الأوان لكى نعترف بأن المسئولية الشخصية للدولة عن الإهمال لم تكن فى الواقع مسألة تهم مستر وليمز فى أثناء ساعاته الأخيرة فقد كان الأمر بالنسبة إليه أنه يكفيه للتعويض أن الضرر وقع عليه بسبب فرار السجين كنيدى ، وكان ما يجابهه فى وقت محنته ليس مشكلة الكفاية الإدارية للسجين ، وإنما كارثة شخصية فادحة به ، ولم تكن فى فداحتها بأقل من مجهوليتها . وفى هذا الصدد تعتبر مأساة وليمز ماسة بجزء كبير ضخم ودقيق أشد الدقة من مصائرنا جميعاً . وفى النهاية حين طبق مبدأ الخطأ فى كثير من الأماكن وفشل فى أغلب الأحوال أن يحقق ما قصد إليه بعد أن سقطت فاعليته وانمحت وفقد حتى قيمته اللفظية ، بدأ جماعة منا يرون أن علاج المساوىء قد يكون أولى بالأهميـة من توجيه اللوم وتحديد المتسبب فيه ، فكم من اللوم أصبح عديم الجدوى وكم من الأضرار ما يزال فاعله مجهولا فى آخر المطاف ! أما الضرر فقد وقع بإنسان ، والخطأ لم ينسب لأحد ولم يبق إلا أن يهتم اهتماماً إنسانياً بهؤلاء الذين حاق بهم الضرر .

وخلال بحثنا هذا عن الالتزامات الديمقراطية بدأنا ببحث المسئوليات المحدودة أو أدنى حدود المسئولية الواجبة على الناخبين العاديين . وانتهينا من هـذا البحث إلى أن ما يدعو إلى الطمأنينة أن الناخبين العاديين غير مسئولين مسئولية تلقائيـة عن الجرائم التى ارتكبها الموظفون بسبب سوء استخدام السلطة الممنوحـة لهم . ومن ناحية أخرى وجدنا أن ما يدعو للقلق أن هنـاك فجوات عميقة ومتعددة بين مقتضيات المسئولية الجماعية الأصيلة وبين ما يعطيه القانون الأمريكى من ضمانات واقعية لتحقيق عمليات الوقاية والتعويض والاعتراض .

وانتهينا أيضاً إلى أنه فى ضوء ما أسميناه « المبدأ العام للأعمال العامة للمجتمع » قد تبين لنا مدى عجز وسائلنا وفشلها إلى حد مشين . فقوانين التعويض فى بعض الولايات قاصرة خرقاء ، وفى بعضها الآخر مجرد سفسطة جوفاء ، وفى أكثرها لا وجود لها البتة . وعلى هذا الوضع فإن المواطنين الديموقراطيين يكونون قد فشلوا فى أن يبلغوا الحد الأدنى من المسئوليات الجماعية .

هـذا الفشل لا يمكن علاجه بالاعتماد على المحامين لاتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل ، فالمحامون منهم الطيبون ، ومنهم الخبثاء ، ومنهم الحكماء ، ومنهم الحمق ، ومنهم الأمناء ، ومنهم غير الأمناء ، ومنهم كل نوع يمكن أن يدركه العقل أللهم إلا النوع الذى يستطيع أن ينقذ إخوانه المواطنين من أن يعيشوا شخصياً حياة أولية فيما يتصل بالتزاماتهم المدنية . ولعله قد يكون أكثر دقة وأبلغ أمانة من أى شىء آخر يمكن أن نقره أن نجعـل قوانيننا ودساتيرنا تعبر عن القيم الخلقيـة التى تتفاعل تفاعلا عملياً فى مجتمعنا ، وبذلك يكون ما نحن بصدد تقويمه ليس مجرد مجموعة من القوانين التشريعية وإنما الحضارة ذاتها .

(٤)

المواطنة

المسئوليات الفردية

الشركة فى الجريمة :

إذا كانت الديموقراطية واسعة الانتشار ومؤثرة تأثيراً كافياً بحيث يمكن اعتبارها نوعاً من الحضارة العالمية فهل هـذا يبرر ما ذهبنا إليه من التركيز فى تحليل الموقف على الولايات المتحدة الأمريكيـة التى هى جزء من العالم الديموقراطى ؟ ولمـاذا لا نحول الضوء أكثر من ذلك على دول ديموقراطية أخرى ؟ الحق أن هدفنا من التركيز على الولايات المتحدة الأمريكية كان فى روحه إجتماعياً ، لأن الولايات المتحـدة الأمريكية ليست فحسب أقوى الشعوب الديموقراطية ، بل لأنها الدولة الوحيدة التى تتمثل فيها تمثلا ظاهراً الفروق الدينية والشعوبية والجنسية ، ولأنها الدولة التى تظهر فيها وتتحـدد التوترات التى تثيرها المـادة الديموقراطية فى مواجهتها لانتشار الشيوعية . وإذا كان لنا أن نحترم المنطق والعلم فإنه من غير المعقول منطقاً وعلماً أن نخلط بين البيانات والإحصـاءات الخاصة بمجتمع آخر بلا تفرقة أو تمييز . كما أننا لا نستطيع أن نهمل الحقيقة القائلة بأن النص فى القانون إنما يستمد معظم مفاهيمه العملية من محيطه الاجتماعى والعقائدى الذى يعيش فيه . وإذا كان هذا البحث يعتمد على الموقف فى الولايات المتحدة الأمريكية للاعتبـارات التى ذكرناها فإن القراء فى البلاد الأخرى لن يفوتهم أن يدركوا أن تحليلنا للموقف بصفة عامة غالباً ما يكون متصلا إتصالا مباشراً بشئونهم .

يبق بعد هذا سؤال آخر وهو لماذا كل هذا الاهتمام بالقوانين وأحكام المحاكم ؟ إن رجوعنا دائماً فى هـذا البحث إلى القوانين الوضعية والقضايا الواقعية الملموسة بدلا من اتباعنـا الطرق التقليدية من التحليق إلى آفاق الفلسفة العليا حيث يستطيع الباحثون أن يجدوا الراحة والهدوء وأن يرسلوا أحكاماً مطلقة وعامة، مرده إلى أن معظم ما كتب عن الفلسفة السياسية والأدبية قد ألف من هذه الآفاق العالية ، الأمر الذى يفسر السبب فى أنها تضم أحكاماً خطيرة . والحق أن المفكرين الذين يتحدثون عن هذه الآفاق العالية ينبغى أن يظلوا حيث هم ، فذلك أكثر أمناً لهم .

وربما كان خير ما ندعيه من فضل لهذا الكتاب أنه اختار الطريق الأرضى ولم يحلق إلى هذه الآفاق الفلسفية ، وأنه أعاد الأمور إلى نصابها حيث بحث شئون التجارة فى نفس أسواقها وبين الناس الذين يتعاملون فيها ليستفيد من التجربة الإنسانيـة فى استخدامها الواقعى للمواد الأولية المتوفرة . وإذا كنا قد نجحنا فى أثناء عرضنا للموضوع فى وضع أحكام عامة تزاوج بين القانون والأحكام والسلوك الاجتماعى والأسس التجريبية ، فإن ما حققناه لا يرقى إلى مستوى الصحة العالمية ولا إلى مستوى الكمال وإنما هى حقائق واقعية واستنباطات من هـذه الوقائع ليلقى النظر فيها من شاء ويستخدمها إن شاء .

وعلى حين أن القرارات والأحكام القانونية لا تعطى صورة كاملة للحكومة ومدى تأثيرها على حيـاة الناس فإنها على أية حال تـكشف بوضوح عن الاتجاهات التى يتحرك فيها المجتمع وعن المبادىء التى يؤمن بها ويقرها ، كما تـكشف عن الدرجات النسبية لإخلاص الشعب أو نفاقه العام وعن الثمن الذى يبدى الشعب استعداده لبذله للمحافظة على القيم التى أعلنها . وكتابات بنى إسرائيل القديمة والإغريق كلها ملأى بأن القانون

هو مصباح يتبين معه الإنسان موضع قدمه ، وأنه النبراس الهادى على الطريق . ولذلك فالقوانين الصالحة تخلق المجتمع الصالح ، والقوانين الفاسدة تجلب اللعنة واللوم على مجتمعها . وحتى الرومان الذين كانوا أبرع فى تدبير الأمور وإدارتها منهم فى فهمها واستيعابها قد استطاعوا أن يدركوا أن أى نظام إنما يقدر بقوانينه . وحين مات أجسطس أمر مجلس الشيوخ بأن يكون على رأس موكب الجنازة التى كانت تمر تحت بوابة النصر عناوين القوانين التى أصدرها إبان حكمه ، أو بعبارة أخرى أن القوانين تستحق منا رعاية خاصة لأنها تعلن عن مجتمعها وتشهد عليه .

وفيما يتصل بالمجتمع الأمريكى فقد عنينا فى الفصل السادس بإبراز المظهر الخارجى للمواطنة ونعنى به مجال المسئولية الذى ينتظم كل المواطنين البالغين دون نظر إلى أى تمييز أو فروق بينهم. هذا المظهر الخارجى هو الذى تتمثل فيه المسئوليات الجماعية ، وهو أشبه ما يكون بالغرفة الخارجية التى تؤدى إلى ما بعدها من الغرف ، ولا بد من أن يجتاز المواطن هـذه الغرفة الخارجية قبل أن يؤهل ويسلح بالتفكير فى موقفه فى الغرفة الداخلية . وهى المكان الذى تتحدد فيه المسئولية كفردية والمسئولية الخاصة المميزة . وفى الغرفة الخارجية يعتبر الشخص مجرد مواطن ناخب فى الدائرة الانتخابية شأنه فى ذلك شأن أى فرد آخر ، ولكنه حين يدخل إلى الغرفة الداخلية تصبح مسئولياته المدنية وأخطاؤه مسئوليات فردية ، وأخطاء الغرفة الداخلية إذا ظهرت فهى أخطاء لا ترجع إلى مجرد المواطنة العامة وإنما تنبع من الحقائق المميزة لشخصية المواطن ومن تاريخه فى حياته وأمام هذا السيل الدافق من الشخصيات المختلفة والضمائر المختلفة والمصائر المختلفة يبدو من الصعب جداً أن نضع نظاماً منطقياً من أى نوع فى دراستنا لهذه الغرفة الداخلية إذ كيف يستطيع إنسان أن يأمل فى وضع

مقياس محدد يستطيع به تقويم هـذه التجارب الخاصة المختلفة كل الاختلاف. وفى الفصل الثالث عالجنا الأسس العامة التى تقرر بها المسئولية الجماعية. وكانت هذه الأسس والمقاييس قليلة نسبياً. أما هنا فى هذه المرحلة فقد وصلنا إلى نقطة تتشعب فيها الحقائق الحاسمة وتختلف لا من شخص لآخر فحسب بل إنهـا تبدو فى كثير من الأحيان أموراً خاصة بكل معنى الخصوصية. وفى رأيى أن عنصر الخصوصية هذا فى هذه المشكلة هو الذى يحدد لنا الطريق الذى ينبغى أن نسير فيه فى الوقت الراهن. وفى أى تحقيق حينما يحدث أن هناك بعض الظروف الحاسمة التى يمسك عن ذكرها الإنسان لفرط خصوصيتها، فإن المشتغلين بهذا التحقيق عليهم أن يسلكوا أحد طريقين. السهل، وهو الذى يشير بالتخلى عن الظروف غير الملائمة كلية وإتباع طريقة سلوكية بحتة وبذلك يحفز على الاندفاع إلى الخطأ، والطريقة الأخرى وهى الأصعب مسلكاً وتتمثل فى دعوة الشخص الذى كان موضوع التحقيق ليصبح مادة من مواد التحقيق نفسه، وذلك عن طريق تعاونه فى عملية من عمليات التقصى الذاتى. وقبل كل شىء ينبغى أن نقول بأن كل فلسفة تقوم على التسليم بأن الإنسان مادام قد اختار أن يصطاد من الرافدة فلا بد أن يكون هناك بعض السمك فى البحيرة. وهذا التسليم قد يبدو جريئاً إلى حدما دون أى افتراض من جانبنا أن إنساناً آخر سوف يصطاد السمك ويطهوه ويتبله وأنه ليس علينا بعد ذلك إلا أن نجلس إلى المائدة ونأكله. والحق أنه ليست هناك وصفة خارجية جاهزة للمشاكل الخاصة بالمسئولية الفردية المدنية. والشىء الوحيد الذى يمكن توفره للرجوع إليه هو التقصى الداخلى المخلص المبنى على سلسلة من الأسئلة توجه إلى الفرد. وسنذكر هذه الأسئلة بعد ذلك. وهذه الأسئلة بالضرورة سوف تكون كريهة للبعض ومثيرة للعموم تقريباً والسعيد الحظ من المواطنين هو الذى يستطيع

التقصى الذاتى

للمواطن ليختبر موقفه من جريمة المشاركة

أولا — هل حفزت الموظف على ارتكاب الخطأ ؟

والمهم فى الإجابة على هذه الأسئلة أن يقتصر الفرد على المشاركة الواضحة وعلى أقرب وجه وبطريق مباشر وأن يستبعد الاحتمالات المعقدة والبعيدة والمبهمة . فإذا كانت صلة الفرد بأية قضية معينة تتطلب انتهاج طريق من التدليل الميتافزيقى أو الماكر فإن الأحرى أن يعطى الإنسان نفس المزايا المترتبة على الشكوك العظيمة . وهذا التقصى الذاتى الذى نقترحه لايقصد به تشجيع المواطنين على شغل النفس بحالات سقيمة من الاتهام المتأرجح أو الخيالى ، وإنما من ناحية أخرى ينبغى أن نقول إنه حين تثار قضية معينة واضحة المعالم وظاهرة لا يصح بحال إلا على سبيل السفسطة فى الدفاع أن يقال لو أن الظروف كانت أقرب إلى الحد الفاصل لكان الجواب أدعى إلى الشك ولكن الشك حول النسق ليس هو الشك حول المظهر بحال .

ولنأخذ على سبيل المثال ما تفعله الصحف فى مثل هذه الأمور ، فالصحف حين تسبق الحوادث وتحكم على نتيجة محاكمة متهم وتحاول التقليل من إنسانية الشخص المتهم وتجيز إدانته وعقابه وتجعل من المحكمة مادة مثيرة تلعب فيها بمشاعر الجماهير وتحولها إلى نزوة هستيرية تكون قد حفزت بصنيعها هذا الموظفين على الوقوع فى الخطأ المباشر . وحين تمتدح الصحف أو الناخبون أحد رجال الدعوى العمومية لا على كمال فى تصرفاته بحصوله على أحكام تقوم على العدالة ، بل على جوره وقسوته فى العمل

على الحصول على أحكام بالإدانة ، تكون بذلك قد حرضت على ارتكاب الخطأ . والتحريض قد ينبع كما رأينا فى قضية « جو » و « تد » من الهيئات المحلية للتجار أو رجال المال أو أصحاب الأملاك أو قد ينشأ عن الضغط الخاطىء من بعض زعماء الجمعيات الوطنية ذات الطابع الشخصى . وعلى أى فمهما يكن مصدر التحريض فإن أولئك الذين يحرضون الموظفين على أى عمل من الأعمال الخاطئة يتحملون ولا شك تهمة المشاركة الأدبية فى ارتكاب الجريمة .

والسؤال الثانى هل خولتهم ارتكاب الخطأ ؟

هذا السؤال يتعلق بمدى تورط الفرد فى المشاركة فى القوانين والتعليمات القانونية التى هى فى ذاتها غير عادلة . وكما رأينا فى الفصل الثالث إن الرأى العام لا يمكن اعتباره مسئولا عن المساهمة فى أى خطأ رسمى إذا كان هذا الخطأ الرسمى فى ذاته ينطوى على خرق لأحد القوانين الثابتة . وفى ظل هذه الظروف قد نكون مضطرين إلى أن نقدم تعويضاً جماعياً ولكننا لا نحمل مسئولية المشاركة فى الجريمة . فالناخبون وممثلو الشعب ليس عليهم جناح فيما يتعلق بقوانين السرقة والقتل التى حوكم بمقتضاها « جو » و « تد » ، فهم بتصويتهم مع هذه القوانين لم يخولوا بالتأكيد أحداً سلطة سوء استخدامه ضد الأبرياء وغير المذنبين .

ولكن إذا افترضنا أن التصويت لم يكن بريئاً كله ، فإذا افترضنا أن أحد المرشحين فى إحدى الولايات قد حبذ بصراحة وضع برنامج للتمييز العنصرى أو الدينى على حين حبذ منافسه الاستمساك بالمبادىء الخلقية والدستورية فى ضرورة المساواة بين البشر جميعاً ، فنى ظل هذه الظروف يكون التصويت لصالح الأول ينطوى على تخويل لتنفيذ برنامجه وإن كان لا ينطوى على المشاركة فى أية جريمة ؛ ولكن بالطبع إذا حدث أن ارتكب ناخب عملا

من أعمال الاضطهاد العنصرى أو الدينى بسلوكه الشخصى فإنه لايكون شريكاً فى الجريمة وإنما يكون فى هذه الحالة فاعلا أصلياً .

هذه هى المبادىء التى يمكن أن يطبقها أى ناخب ألمانى فى تقرير علاقته الأدبية بالجرائم التى ارتكبت فى عهد هتلر . ولنفترض أنه مدرك للالتزامات الجماعية للأمة الألمانية وما عليها من دفع تعويضات عن الخسائر التى حاقت بالناس من جراء المظالم الهتلرية ، ولنفترض أكثر من ذلك أنه ليس فاعلا أصلياً فى هذه الخبائث باشتراكه شخصياً فى تنفيذ أى من الجرائم الهتلرية ، فهل معنى هذا أنه ينبغى أن يعتبر المواطن الألمانى العادى نفسه مديناً بالمشاركة فى الجريمة لمجرد كونه يملك حق التصويت ؟ وهل خول هذا المواطن هتلر إرتكاب هذه الآثام ، آثام الإبادة وقتل الأجنة وغرف الغاز ؟

وإذا أخذنا الأمور بالمعايير الخلقية فإن الوضع لايختلف كثيراً بالنسبة للمواطن الألمانى والعادى سواء أعرف واقعياً شيئاً عن غرف الغاز خلال الحرب العالمية الثانية حين كانت تسلط على الآمنين أم لم يعرف . ومن المحتمل أنه لم يعرف ، وحتى لو كان قد عرف بأمرها فى المرحلة الأخيرة لكان موقفه منها موقف من لاحول له ولا قوة يستطيع بها التدخل . وقد عرف بهذه الآلات الجهنمية للتعذيب قلة قليلة من الناس ، وقلة أقل هى التى اختارت أن تكون على علم . وعلى ذلك فبعد سقوط حكم النازى فى ألمانيا وزوال حكم الجحيم الذى كان مسلطاً على الناس فإن كثيرين من الألمان ذوى الضمائر الحية لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم أمام محكمة الضمير بأن جهلهم بما وقع إبان الحرب يعفيهم من المشاركة فى الجريمة . على أن قلق هذا العنصر الطيب من الألمان لايزال مستمراً حتى الآن . ومهما حاول الآخرون إظهار معارضتهم لهذه الأعمال ليتفادوا تهمة الاشتراك فى هذه

الجرائم فإن هـذا العنصر الطيب ما يزال يشعر بالحاجة إلى أن يستمر فى التنقيب فى أعماق نفسه سعياً وراء تبرئة نفسه بنفسه أو اتهام نفسه بنفسه، فإذا بقى موقفه رغم كل هذا التقصى غامضاً فأمامه طريقة واحدة حاسمة لحسم هذه المشكلة هى أن يسائل نفسه عما إذا كان قد خول هتلر سلفاً استخدام غرف الغاز هذه وهل أيد من قبل استخدام هذه الوسيلة الوحشية .

والجواب عن مثل هذا التساؤل يختلف من عقل لعقل ومن ضمير لضمير ومن تاريخ حياة لتاريخ حياة ، فأحد الأفراد قد يبرىء نفسه لأنه ذات مرة انتهز الفرصة لإظهار عطفه وأسفه على أحد البولنديين وهو مسوق فى طريقه إلى القتل ، على حين يذكر آخر أنه قام بحركة مماثلة ثم يفسرها على أنها إظهار لمعرفته بالجرائم التى كانت ترتكب باسم الأمة . ومجمل القول أن كل ألمانى بالغ الرشد على عهد حكم هتلر يجلس الآن بينه وبين ضميره ليحكم على نفسه وليعيش حياته فى ضوء هذا الحكم الذى أصدره على نفسه . فما من أحد يمكن أن يطالبنا بأن نكون محكمة عليا تستأنف أمامها هذه الأحكام الخلقيـة .

وفى ضـوء الحقائق التى عرفها العالم الخارجى هناك طبقة واحـدة من الألمان لاتستطيـع أن تدعى بحال أن لها سنداً منطقياً فى تبرئة نفسها من تهمة المشاركة فى هـذه الجرائم . أصحاب هـذه الطبقة لامجال للشك فى أنهم مذنبون ، وهؤلاء هم الذين قرأوا كتاب كفاحى وأدركوا مضمونه ولهجته بطريقة أو أخرى ، ومـع ذلك استخدموا أصواتهم وأموالهم ونفوذهم فى تأييد هتلر ومعاونته على الوصـول إلى رياسة الرايخ الألمانى . وكتاب كفاحى كان غاية فى الصراحة فى مبـدئه الخـاص بالإبادة وقد تحدث إلى الألمان بكل دقة عما سوف تحاوله ألمانيا النازية . وفى أكثر من موضـع هاجم الـكتاب نظام الحـكم القيصرى لعدم دفعه بآلاف اليهود إلى غرف

الغاز فى مستهل الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ . ولذلك فإن هتلر حين أقام غرف الغاز وأعدها للاستعمال فى الحرب العالمية الثانية كان يستخدم السلطة التى طالب بها فى حماس وقوة ، وكذلك فإن الذين أيدوه قبل سنة ١٩٣٣ قد ساهموا فى منحه هذه السلطة ، ومن ثم فجريمة المشاركة التى تنسب إلى هؤلاء ليست وراثية ولا جاءتهم بالعدوى .

ثالثاً — هل كنت مستهتراً فى معاونتى فى إقامة جهاز عام بارز الخطورة ؟

ولو أن الموقف هنا يغرينا أيضاً بالإشارة إلى الألمان فى عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ واستهتارهم الذى أدى إلى قيام النظام النازى ، فإن من الأوفق بالنسبة لنا أن نتفادى إرضاء النفس وأن نركز على الشئون الأمريكية ، فنحن مشهورون شهرة فاضحة بأننا لا نعنى بالطريقة التى نختار بها قضاة الصلح ورجال الدعوى العموميين ، فنجنح إلى تفضيل الشخصيات اللامعة على ذوى الكفايات ، والجسارة على الأمانة ، والأصول الصحية على الذكاء ، ومن حين لحين يعيد الأمريكيون انتخاب عمدة أو مشرع يكون قد سبق الحكم عليه بالسجن فترة من الوقت للرشوة أو الفساد ونختار قضاة الولايات دون فحص لمزاياهم وصفاتهم فى أغلب الأحيان . ولنضرب مثلا لذلك القاضى بنيامين كاردوزو المنحدر من أصل يهودى فهو يدين بانتخابه إلى الإيطاليين الأمريكيين الذين اكتسبوا الجنسية حديثاً الذين قرأوا اسمه لأول مرة فى قائمة المرشحين، فخيل إليهم أنه إيطالى وأعطوه أصواتهم. ونحن حين نختبر أنفسنا فى هذا الالتزام نجد أنفسنا لسنا فى حاجة إلى أن نتبع مشورة للكمال ولسنا فى حاجة إلى أن نحكم على أنفسنا بالمشاركة فى الخطأ مالم يكن الموظف المذنب ظاهر الخطورة وقت انتخابه . وإذا كانت الهيئات القانونية متوقعاً منها منطقياً أن يكون لديها معلومات أكثر وأن تمارس مهارة وقدرة

جدية على التنظيم أعظم فى هذا الصدد ، فإن البقية منا يجب على الأقل أن تلاحظ الأخطار التى تجابهنا ، فإذا لم نفعل فسوف يكون لدينا مدعون عموميون كثيرون آخرون مثل ذلك المدعى العام الذى حاكم جو و تد .

رابعاً — هل التزمت الصمت أو السلبية فى الوقت الذى كان على فيه أن أمنع خطأ على وشك الوقوع ؟

هناك حوادث جارية كثيرة من هذا النوع من أنواع جرائم الاشتراك ولنضرب ذلك مثلا من أوضح الأمثلة فى هذا الصدد هو موقف أحد المقيمين فى مدينة صغيرة فى المسيسبى علم أن بعض الغوغاء يدبرون خطف أحد الزنوج المسجونين وأن الشريف والسجان قد تركوا السجن عمداً بدون حراسة . والاعتبارات التى تدخلت فى تقرير موقف الفرد فى مثل هذا الموضوع قد يساعد ذكرها فى إلقاء الضوء على مشاكل أخرى أقل شأناً . وفى هذا الموضوع كانت هناك ثلاثة عوامل ظاهرة : الأول أن العمل على منع الخطأ يكون دائماً أقوى أثراً من العمل على إصلاحه . الثانى أن المواطن يجب أن يتخذ مخاطرات أعظم إذا كان الخطأ المنذر بطبيعته غير قابل للإصلاح . الثالث إن من حقنا الأدبى أن نطالب الآخرين بالشجاعة وأن نطالب أنفسنا بالأعمال البطولية .

خامساً — هل صدقت أنا على العمل الظالم أو قبلت ثماره عن علم ؟

ولنضرب مثلا لذلك تأييد بعض الأمريكيين الشيوعيين بلا حياء لأعمال العنف العديدة التى ارتكبت إبان حكم ستالين . وثمة مثل آخر حدث أيام حكم موسولينى إذ قبل بعض الأساتذة الإيطاليين فى الجامعة الإيطالية برضى وطواعية الترقية إلى وظائف أخليت بفصل بعض الأساتذة الآخرين الذين ساهموا فى النظريات والمبادىء المناهضة للفاشية ، وهكذا نرى أن الإقرار اللاحق أو تأييد العمل الظالم ليس من الضرورى أن يكون صريحاً

وحرفياً، فإذا حدث مثلا أن انتقد ألمانى اليوم هتلر لغزوه الروسيا أو لخسارته للحرب العالمية الثانية فقط فإنه يكون مفهوماً أنه يؤيد ويقر الجرائم النازية.

سادساً — هل كتمت الحق حين وصل إلى علمى وبذلك أصبحت شريكاً فى الجريمة بعد علمى بالحقيقة؟

من الغرابة بمكان أن كتمان الحقيقة فيما يتصل بخطأ سابق من شأنه أن يحدث ضرراً أعظم من محاولة الاعتذار عنه أو الدفاع عنه . وإذا كانت محاولة الاعتذار عن الخطأ قد تكشف عرضاً عما وراءه من حقائق قد يزنها المستمعون أو الطلبة فى الفصل أو الرأى العام ويقدرونها وفق ما يكشف لهم ، فإن سياسة الصمت أو الكتمان سوف تؤدى إلى تداخل الأشياء فى بعضها البعض فتخفى الخطأ عن الأفكار وتخمد أنفاس الضحية وتمحو الشعور بالظلم . وفى ألمانيا بالذات تبدو أخف الطرق التى يلجأ إليها أستاذ جامعى من المشايعين للنازية للدفاع عن هتلر فى ظل الظروف القائمة هى عدم التحدث إلى تلاميذه عن أى شىء يتصل به تاركاً إياهم ليفترضوا كما يفعل معظم الطلاب الشبان أن جرائم التعذيب التى لم يسمعوا عنها شيئاً إما أن تكون خيالية أو لا أهمية لها . وعلى أى فالطريقة الذكية فى أى بلد لإثبات أن المخبرين غير المعروفين لا يمكن الاستغناء عنهم لضمان سلامة الدولة ، هو الامتناع عن الإدلاء بأى معلومات تتصل بشئونهم ، والأمل فى أن الناخبين سوف يستنبطون كما يفعل بعضهم أن الامتناع عن الإدلاء بالمعلومات هو فى نفسه أكثر إعلاماً من المعلومات نفسها .

والإمتناع عن الإدلاء بالمعلومات يؤثر فى الكثيرين ويخيب آمال الباقين ويبقى الشعب بعيداً عن معرفة الحقائق التى ربما زعزعت ثقة الرأى العام وتحمى النظام العام حتى ولو كان ذلك على حساب العدالة. والناخبون الذين لا يكتشفون الحقائق المغلقة لا يستطيعون أن يقوموا باستخدامها لأغراض

غير شريفة ، وكما لاحظ الإمبراطور تايبريوس الذى يعتبر خبيراً فى هذا الموضوع غير منازع « من الخير إحداث انقلاب فى الدستور من إزالة حراسه » . وهذا هو المفهوم الحقيقى للنظرة الرسمية القديمة فى كلمات واضحة.
وثمة تعليق آخر هو أن من يكتم عملا ظالماً من الأعمال الرسمية يصبح أكثر من مجرد شريك فى الجريمة بعد علمه بالحقيقة . وعلاوة على ذلك فإنه يصبح شريكاً فى الجريمة فى أى خطأ مماثل تال للخطأ الأول ، ذلك أن صمته الذى يدفن به الحقيقة الكاملة عن العمل الظالم يمهد الطريق لجرائم أخرى مماثلة فى المستقبل ، وبسببه تصبح الجرائم الرسمية وكأنها لا مظهر لها ولا قيمة ، ثم يصبح ارتكابها آمناً ثم أخيراً صائباً ودوره فى هذا دور لا يحسد عليه .

سابعاً — هل ساهمت فى تعريض الضحية للخطر قبل أن يقع الجرم ويرتكب ؟

فى مملكة الأقوياء يعتبر من الجرم أن تكون ضعيفاً . ورجال من أمثال « جو » و « تد » من المحتمل جداً أن يقعوا فى ورطة مع البوليس لأنهم يعيشون فى أحياء فقيرة وليس لهم أصدقاء ذوو نفوذ وليس فى قدرتهم أن يوكلوا محامين مهرة ، ولأنهم ينتقلون من عمل إلى عمل أو من العمل إلى البطالة ، أو باختصار لأنهم مكشوفون يمكن مهاجمتهم ، وظروفهم تغرى دائماً رجال البوليس والنيابة العامة من غير ذوى الضمائر الحية بمتابعتهم واتهامهم . وإذا كانوا عاثرى الحظ فإنهم يجـــدون أنفسهم متهمين لأنهم عرضة للتهمة ، ويجدون أنفسهم محكوماً عليهم لمجرد أنهم متهمون . وهم حين يقعون فى أية مشكلة فمن غير المحتمل أن يصدقهم أحد ، ودعواهم لا تهم أحداً ولا تثير فضول أحـد ، ومشاكلهم تبدو أمراً عادياً أمام أعين المخبرين الصحفيين والقضاة والمحلفين ومحاكم الاستئناف . وما يعتبر بالنسبة لهم كارثة يعتبر بالنسبة لأى شخص عادى مجرد روتين آلى ، وكل هذا لأنهم بدأوا حياتهم معرضين للخطر .

ترى من المسئول عن تعريض هؤلاء للخطر ؟ فى بعض الحالات قد يكون المسئولون عن ذلك هم الجيران الخبثاء ، وفى حالات أخرى قد تكون الأسرة ، وفى حالات ثالثة لن يكون المسئول إلا الضحايا أنفسهم وضعفهم وهوانهم الشخصى ، وأخيراً قد يكون المسئول هم أصحاب هذه الأحياء الفقيرة أو الساسة الفاسدين الذين يستغلون حاجة الفقراء . وكل قضية تتصل بخطأ رسمى لها ركازها الاقتصادى الواضح ولها الأعوان المسئولون عن تعريض الضحايا للخطر والمشاركون فى الجريمة أو الخطأ بمساهمتهم فى تعريض هؤلاء المساكين للخطر .

ولما كنا نعيش فى عصر تختلط فيه الأجناس وتتفاعل الثقافات فإن من الأوفق أن نبرز نوعاً معيناً من جرائم المشاركة ، هو جريمة التمييز العنصرى والدينى والجنسى . والملاك الحقيقيون وأصحاب الأعمال وزعماء النقابات الذين يميزون بين الناس على هذه الأسس هم فى الواقع مساهمون فى تعريض هؤلاء الذين يستبعدونهم للخطر .

التقصى الذاتى فى تفاعله :

قد يكون ضرب الأمثال معيناً على التدليل على فائدة التقصى الذاتى . ولذلك سنضرب مثلين مباشرين عن التقصى الذاتى للمواطن ، وكل حادثة من الحوادث التى سأرويها تنطوى على مسلك غير إنسانى من جانب إدارة الهجرة الخاضعة لإشراف ورقابة المدعى العام للولايات المتحدة . وفى الوقت الذى وقعت فيه الحادثتان كان يرأس الإدارة المدعى العام حينئذ (والقاضى الآن) توم كلارك وخليفة المدعى العام هوارد ماكجراث .

وفى نهاية الحرب العالمية الثانية أصدر الكونجرس قانون الزوجات فى الحرب الذى بموجبه أجيز للرجال الذين خدموا بشرف فى القوات

المسلحة أن يحضروا زوجاتهم الأجنبيات وأطفالهم إلى الولايات المتحدة إستثناء من قانون الهجرة وذلك تقديراً لما أدوه من خدمات. واعتماداً على هذا القانون أرسل كيرت كنوف أحد الجنود الأمريكين زوجته إلين من مواليد ألمانيا ومن رعايا تشكوسلوفاكيا إلى نيويورك . وكانت قد فرت من قبل وفى السنوات الأولى من اضطهاد حكم النازى وخلال الحرب وبعده خدمت فى سلاح الطيران البريطانى خدمة كانت موضع التقدير ، كما خدمت كموظفة مدنية فى قوات الاحتلال الأمريكية . وقد وافقت السلطات العسكرية الأمريكية والمدنية على طلبها قبل أن تغادر أوربا . وحين وصلت إلى نيويورك فى أغسطس سنة ١٩٤٨ رفض إعطاءها إذناً بالدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تعرض الأمن للخطر ، ومن ثم حجزت داخل معتقل فى جزيرة إليس .

وقد رفض المدعى العام ، كما رفضت إدارة الهجرة ، أن تعطيها فرصة لسماع أقوالها ، كما امتنعت عن أن تكشف لها عن أسباب رفض طلبها ، كما امتنعت عن الكشف عن طبيعة ومصادر الأدلة التى قدمت ضدها . وحينما عرضت القضية على المحكمة على أساس عدم مشروعية حجزها ومخالفة للقانون امتنعت إدارة الهجرة عن تقديم المعلومات حتى للقضاة أنفسهم . وقد حاولوا مرتين فى أثناء نظر القضية منع المحكمة من الفصل فى الدعوى لعدم الاختصاص بترحيل مسز كنوف سراً إلى خارج البلاد، ولكن الحظ لعب دوره وأوقفت المحكمة المناورة فى آخر لحظة فى كلتا المرتين . وليؤيد المدعى العام امتناعه استند إلى قانون صدر فى سنة ١٩١٨ يخول المدعى العام الحق فى رفض طلب أى أجنبى الاستماع إلى أقواله خلال فترة الطوارىء القومية ، حين يرى أن الأجنبى قد رؤى منعه من الدخول على أساس معلومات سرية يرى المدعى العام أن يمسك عن البوح بها تحقيقاً

للصالح العام للدولة . وقد قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية بأغلبية أربعة أصوات إلى ثلاثة أن ما اتخذه المدعى العام من إجراءات عمل قانونى طبقاً لقانون سنة ١٩١٨ القديم ، وأن قانون زوجات الحرب لا يغير من الوضع فى شىء وبذلك بدا الموقف ولا أمل فيه .

ولكن الولايات المتحدة ليست مجرد الأجهزة الحكومية ، بل إن لها سلطاناً فوق سلطانهم . وبينما كان كبار موظفى الحكومه مشغولين بإحراج بلادهم ، كان بعض المواطنين العاديين مشغولين بإنقاذ بلادهم من هذا الحرج. فيوماً بعد يوم هاجمت صحيفة بوست فى نيويورك وصحيفة سان لويس بوست ديسباتش الظلم الذى أوقع بكنوف وزوجته وعارضت فى حماس وقوة الإجراءات الظالمة التى اتخذت ضدهما . ومن ثم أعد مجلس النواب مشروع قرار خاصاً يسمح فيه لمسز كنوف بدخول الولايات المتحدة وتعالت آلاف الصيحات من المواطنين الصالحين خطابة وكتابة معبرين عن اعتراضهم الغاضب على هذه الإجراءات غير المشروعة . وأخيراً تغلبت صيحة الجماهير وغضبتهم على الرجال ذوى العقول المتوسطة التى هى أسوأ من الوسائل المتوسطة . واضطرت إدارة الهجرة إلى أن تخضع لصوت الرأى العام وأن تمنح إلين كنوف حق المعارضة أمام مجلس محايد . وقد قرر المجلس سلامة موقفها بالأدلة القاطعة التى لم يستطع معها المدعى العام إلا أن يصادق على القرار . وغادرت إلين جزيرة أليس فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ بعد أن احتجزت حجزاً مخزياً ثلاث سنوات وثلاثة أشهر .

وإذا كان لنا أن نتوقع أن إدارة الهجرة والمدعى العام بعد الحكم فى قضية إلين سيشعران بشىء من التواضع والخضوع ، إلا أن القضية الثانية قد كشفت أنهما مايزالان على تحجرهما وكبريائهما كما كانا أبداً . فقدهاجر رجل يدعى «إجناتز ميزى» هجرة قانونية إلى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٣ ،

وعاش فى بفلو مقيماً أجنبياً ملتزماً بأحكام القانون خمساً وعشرين سنة . وفى سنة ١٩٤٨ سافر إلى أوربا ليزور أمه المشرفة على الموت ، وحين عاد إلى الولايات المتحدة فى فبراير سنة ١٩٥٠ وبيده تأشيرة للهجرة صادرة من القنصل الأمريكى فى بودابست ، عاد المدعى العام وأمر بمنع دخوله وبحجزه فى جزيرة إليس تمهيداً لإخراجه من الولايات المتحدة مستنداً فى ذلك أيضاً إلى معلومات سرية ، وعلى ذلك رفض أن يستمع إلى أقواله . وخلال سنين حاول ميزى أن يجد دولة أخرى تقبله بعد أن دمغته الولايات المتحدة بأنه يعرض أمن الدولة للخطر . وكان واضحاً أنه بهذه الوصمة ما من دولة يمكن أن تقبله . وقد أبحر مرتين إلى أوربا لترفض قبوله كل من فرنسا وبريطانيا وهنغاريا . وفى الوقت نفسه تقدم بعشرات الطلبات إلى دول أمريكا اللاتينية المختلفه ملتمساً منحه إذن دخول إلى أراضيها ولكن بلا جدوى . وكانت زوجته وبنوه فى بفلو ، وكان هو حراً فى أن يتحرك فى حدود جزيرة إليس .

وأخيراً وصلت مشكلته إلى المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية التى حكمت بأغلبية خمسة أصوات إلى أربعة ضد ميزى وقد أعلن قرار المحكمة القاضى توم كلارك . وفى هذا القرار تناست المحكمة فى غير اهتمام وبهدوء نفس ، خمسة وعشرين عاماً إقامة قانونية فى الولايات المتحدة الأمريكية كان فيها ميزى ملتزماً أحكام القانون ، وقللت من شأن ظروف الحجز التى فرضت عليه . وبكل عدم اكتراث قررت إعادته إلى جزيرة إليس ليبقى هناك إلى أجل مسمى ، أو ربما إلى آخر حياته . وقد عارض القضاة الأربعة الآخرون وهم بلاك ودوجلاس وجاكسون وفرانكفورتر هذا القرار بشدة وبقوة وبمرارة وبفصاحة ، ولكن يبدو أن معارضتهم كانت غير ذات جدوى .

ومرة أخرى ظهر أنه لا المدعى العام ولا المحكمة العليا هما اللذين يملكان الكلمة الأخيرة فى مصير هذا الرجل ، وحدث أن تحمست الصحف وفى مقدمتها صحيفة الكومن ويل ونيويورك بوست لرأى القضاة المعارضين فى الحكم وأخذت تنتشر وجهة نظرهم . ووجهات النظر المعارضة يدافع عنها عادة على أساس أنها تساهم فى تحسين أحكام القانون فى المدى الطويل . والواقع أن هذه الآراء تفعل أكثر من ذلك بكثير . ففى كثير من المناسبات الهامة تحيط هذه الآراء الهيئات التشريعية والتنفيذية علماً بل والصحف والرأى العام أيضاً بأن موظفى الحكومة مشغولون بارتكاب عمل خاطىء ، وغالباً ما تكون هذه المعارضة هى التى توقظ وتعلن وتثير شعور الرأى العام ضد المظالم . وفى هذه القضية أيضاً حدث ماحدث فى قضية كنوف ، فقام الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية ، وهى مؤسسة حرة ، بنشر صيحة التحذير من هذه الإجراءات الظالمة . وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ بلغت صيحة المواطنين مداها وتزايدت أبعادها واتسع انتشارها إلى الحد الذى اضطرت معه إدارة الهجرة إلى إطلاق سراحه تحت مجرد وعد شرف منه . وسمحت له بالعودة إلى بيته . وقد عاد إلى بيته بعد أن ظل محجوزاً فى جزيرة إليس دون منحه حق الاستماع إلى أقواله أربع سنوات ونصف سنة .

ولنفترض أننا سنأخذ قضيتى كنوف وميزى على أنهما أمثلة محسوسة نستخدمها فى علاج مشكلتنا . بيد أننا نود قبل أن نمضى فى أسئلتنا السبعة أن نؤكد أنه مادام ما نحن بصدده هو مسألة تقص ذاتى فإنه ما من أحد يمكن أن يدعى أن فى استطاعته أن يملى على ضمائر جيرانه سلسلة من الإجابات ليستخدموها فى الرد على هذه الأسئلة السبعة . وأن نؤكد أيضاً أن الإجابات التى نتوقعها هنا ما هى إلا مجرد تعميمات أخلاقية وليست

نصوصاً عامة ، وأنه مهما يكن ما ينتهى إليه الفرد المواطن من حكم على نفسه سواء أكانت البراءة كاملة أو البراءة المشكوك فيها فإنه لن ينسى أبداً أن عمال الحكومة المذنبين ومخبريهم المجهولين هم الفاعلون الأصليون لهذه الجرائم . وأنه لن يكون فى أسوأ الظروف إلا مجرد شريك فى الخطيئة . ومهما يكن لجرائم المشاركة من خطر فإن هذا لا ينبغى أن يعوقنا بحال عن توجيه الاهتمام إلى الفاعلين الأصليين .

السؤال الأول : التحريض على الخطأ . « جواب المواطن هو البراءة »

ويستثنى من ذلك ناشرو الصحف والصحافيون والسياسيون وقادة الهيئات والمواطنون العاديون الذين اتخـــذوا اتجاهاً معادياً للحريات المدنية وللإجراءات العادلة إبان النظر فى هاتين القضيتين . والمواطن الذى لم يسمع إطلاقاً بقضيتى كنوف وميزى هو رغم ذلك شريك فى الجريمة إذا كان قد حث الحكومة على أن تحرم الأجانب والمتهمين بأنهم من أصحاب المبادىء الهدامة ، من معاملتهم معاملة عادلة .

السؤال الثانى : التخويل بارتكاب الخطأ . الجواب هو « البراءة » .

والمسئولية التى نحاول تقويمها هنــا هى مسئولية شخصية وفردية متزمتة . ونتيجة لذلك فكل مواطن يبرأ من هذه التهمة هو المواطن الذى لم يتخذ أى إجراء صريح لتحبيذ إبعاد وحجز أى إنسان دون سماع أقواله . والقانون القديم الصادر فى سنة ١٩١٩ لم ينبـع من ذات نفوسنا كأفراد . وصحيح أنه أثير لتبرير موقف المدعى العام تبريراً قانونياً ولكنه فى الحقيقة لا يمنح أى تبرير للموقف أمام محكمة الضمير . ومهما يكن ما يتضمنه فى حدود القصور الجماعى والمسئولية الجماعية للشعب كله فهو لا يشوب المواطنين كأفراد . ويستثنى من ذلك أولئك الذين ما زالون على قيد الحياة ممن حثوا على الموافقة على قانون سنة ١٩١١ وأولئك الذين أثارتهم حمى المكارثية فأيدوا قانوناً

جديداً فى سنة ١٩٥٢ يضاعف من خطورة الموقف بتحويل النص الخاص بحالة الطوارىء فى قانون سنة ١٩١٨ إلى نص ثابت ودائم فى قانوننا الخاص بالهجرة .

السؤال الثالث : إقامة جهاز ظاهر الخطورة . « وفى هذا المقام نستطيع أن نقول بلا تردد : براءة ، فلم يكن هناك شىء ما فى المقدمات التى سبقت هذين الموقفين تدعونا أن نكون على أهبة الاستعداد . فنحن لم نتلق أى تبينة أو تحذير بأن رؤساء إدارة الهجرة وهيئة الدعوى العموميين يميلون إلى خرق التقاليد القومية المعتمدة الخاصة بعدالة المعاملة . وفى ظل نظامنا فإن الموظفين المسئولين عن إدارة وتنفيذ قوانين الهجرة لا ينتخبهم الشعب وإنما يعينون .

ولعل ما أظهرته قضيتا كنوف وميزى هى الطبيعة الخطرة للمادة التى تصرف على أساسها المدعى العام . وقبل صدور هذه القرارات كان الخطر غامضاً . ومنذ صدورها أصبح معروفاً وواضحاً ، ومن ثم أصبحنا لا نستطيع بعد ذلك أن نتنصل من الكلمات التى وردت فى هذا القانون وأصبح بالتالى واجب العمل على تعديل هذا التشريع واجباً جماعياً لا فردياً .

السؤال الرابع : « الفشل فى منع الخطأ » . الجواب على هذا السؤال يتوقف إلى أكبر حد على الظروف المعينة لكل فرد من المواطنين . وهناك ملايين من الأمريكيين الذين لم يسمعوا بتاتاً بقضيتى كنوف وميزى وهؤلاء يستطيعون أن يجيبوا فى أمان بأنهم أبرياء ، ولو أن بعضهم قد ألحقوا فى المسئولية بإجاباتهم على السؤال الأول . ترى ماذا يمكن أن يقوله الواحد من أولئك الذين عرفوا شيئاً عن قضية أو أخرى ومع ذلك لم يعلنوا أى اعتراض عليها ؟ بعضهم يمكن أن يقال عنهم ببساطة إنهم

لم يكونوا مبالين بأى من القضيتين ، وبعضهم الآخر كان مشغولا جداً بشئونه الذاتية فى أنانية ، وبعضهم الثالث كان مشغولا بأمور غريبة أخرى وآخرون كانت تتحرك صدورهم بالاعتراض النبيل ولكن لم تكن لهم قدرة على الكتابة أو التحرير ، وبعض آخر اعتاد أن ينيب عنه الزوج أو القريب فى تحمل كل الواجبات المدنية ، وفريق آخر فى السنوات العصيبة للكارثية تملكهم الخوف من أن يعرفوا بأنهم ناقدون للسلطة الثابتة أو أنهم غير راضين أو من المحدثين للاضطراب . والحق أن كلهم ، أى كل الذين عرفوا عن هذه القضايا ورغم ذلك ظلوا ملتزمين الصمت ، يمكن أن يتركوا ليمعنوا النظر فى موقفهم ويفتشوا فى ذاكرتهم ليستعيدوا دوافعهم على هذا الموقف سواء أكانت جديرة بالذكر أو غير جديرة .

ولما كان الفرد لا يمكن أن ينتظر منه أن يكرس كل ساعة من ساعات يقظته لمعارضة الأفعال الخاطئة للحكومة ، وإنما هو مخول أن يركز فقط على الأخطاء التى تتصل مباشرة بكفايته ونفوذه وخبرته المهنية وتجاربه الشخصية ومصالح الجماعة وارتباطاته العاطفية ، فإذا انصرف بجهوده لمهاجمة قائمة معينة من المظالم العامة فإنه عندئذ يفترض بالمثل فى عدالة ، أن المواطنين الآخرين كلهم مشغولون بقوائمهم الخاصة ، فليس مفروضاً على أى إنسان أن يصحح جميع الأخطاء . ومن ثم بصفة عامة حين يبلغ إلى علم مواطن ما ظلم معين فإنه يكتسب مزية إيجابية إذا هو حاول ان يمنع هذا الظلم ، ولكنه لا يعتبر بالضرورة مقصراً فى واجبه أو يصبح تلقائياً شريكا فى الخطأ إذا هو فشل فى منعه . . ويعتبر الصمت بالطبع ذنباً إذا كان الإنسان فى داخل نفسه قد حبذ هذا العمل الخاطىء .

والسؤال الخامس « إقرار الخطأ » . « البراءة » هى الجواب الصحيح ويستثنى من ذلك المخبرون المجهولون وكل الأشخاص الذين فى خدمة

الحكومة سواء الآن أو قبل ذلك أو فى القوات المسلحة الذين يخفون أخطاءهم تحت ستار المصلحة العامة المنشودة .

السؤال السادس «كتم الحقيقة» . الجواب «البراءة» أيضاً . ويستثنى من ذلك الصحف العديدة المحترمة ذات التأثير التى لم تطبع أية معلومات أو طبعت معلومات قليلة عن قضيتى كنوف وميزى حتى بعد أن أصبحت الحقائق مشهورة شهرة فاضحة . وكان الدافع على ذلك مجرد الغيرة من صحيفتى سانت لويس بوست دسباتش والنيويورك بوست ، وهو دافع مخجل إلى حد كبير . والحق أنه لو أن محررين عديدين استنكروا قضية كنوف لكفونا الضيق والحرج فى قضية ميزى . على أن الصحف وإن كانت كالأفراد ليست مضطرة أدبياً إلى أن تهاجم كل حالة فردية من المظالم الحكومية إلا أنها على خلاف الأفراد ملزمة أن تعلم قراءها حين تصبح المظالم فاضحة ، وبالذات هل يصبح هذا واجبها عندما يكون أساس الخطأ الامتناع المطلق للموظف عن أن يدلى بالأسباب المبررة لتصرفاته كما هو الحال فى قضيتى كنوف وميزى ويدفن الحقيقة ؟ ينبغى على الصحف أن تشارك فى الكشف عن الحقيقة . وأسوأ من ذلك أنها تدعو إلى سلسلة من الاضطهاد والعسف الحكومى المماثل فى المستقبل .

السؤال السابع «تعريض الضحية لمزيد من الخطر» . البراءة هى جوابك . فطالما أن مسز كنوف وميزى قد حرما من دخول البلاد واحتجزا فى جزيرة إليس فلم يكن لدينا والحالة هذه فرصة لتعريض شخصيهما لمزيد من الخطر (ولكن بعضنا عليه مع ذلك أن يعود مرة أخرى إلى السؤال الأول) .

والآن هل انتهينا من قضيتى كنوف وميزى ؟ ليس تماماً فيما أظن . فإننا ،

فى توجهنا لأسئلة التقصى الذاتى لم نكن نفحص إلا المسئولية الفردية فكيف إذن يمكن أن نترك القضيتين دون أن نعود مرة أخرى إلى مسئوليتنا الجماعية ؟ وطالما أن قانون الهجرة يضم مثل هذه المواد الخطرة فإننا لا نستطيع أن نظل قانعين بحكم يقضى ببراءتنا الفردية البحتة . إن قصورنا الجماعى لا يمكن علاجه إلا بعد أن يقر الكونجرس قانوناً للهجرة يمنع المدعى العام من سجن الأفراد دون أن يستمع لأقوالهم ، وبهذا نعطى تأكيداً ثابتاً مستمراً بأنه لن يكون هناك قضايا مماثلة لقضيتى كنوف وميزى. ذلك أن شعارنا فيما يتصل بالإصلاح والتعديل هو نفس ما قاله القاضى هيجو بلاك فى تعليقه الملىء بالغضب على قضية ميزى « ما من مجتمع يعتبر حراً إذا كانت حكومته تجعل حرية فرد فيه تعتمد على الإرادة التحكمية لفرد آخر » . لقد حان الوقت لشعب الولايات المتحدة ليعمل على تحرير قانون الهجرة .

هذا فى الحقيقة هو مثل عملى للتقصى الذاتى والمسئوليات الفردية والجماعية التى يحددها هذا التقصى ويكشف عنها فى ميدان العمل .

(٥)

الانسحاب والارتباط

المسئولية والانسحاب

منذ الفصل الأول فى هـذا الكتاب حين بدأنا بعرض قضية جو وصديقه تد ونحن نرى فى وضوح متزايد أن مضامين المواطنة ليست دائمة مريحة ، وأن الحكومة النيابية قد ينتج عنها شركة فى جرائم لا يرحب بها أحد . وإجراء تقص ذاتى كامل على نفس الخطوط التى سبق أن حددناها فعلا على أحسن تقدير تجربة مقلقة ، وعلى أسوأ تقدير محنة قاسية ، وعلى أية حال هى نذير بواجبات فجائية متوقعة . والمواطن الديموقراطى يسعى فى ثقة ليحصل على ثمار حريته ولكن فى سعيه لبلوغ هـذه الثمرة لا يكاد يمسك إلا بقبضة من المتاعب المقلقة ، وهو فى هلعه مما انتهى إليه يكاد ينتهى إلى الشعور بأن النظام كله قد خدعه إلى حد ما .

وهو يعترض على هذا الوضع قائلا « إذا كان هذا هو ما وراء كونه مواطناً ، فالديموقراطية إذن تكون بالنسبة لى شيئاً بالغ الصرامة والشدة . إن محكمة الضمير قد تنتج أوضاعاً رائعـة لمشاورات ومجادلات من حين لآخر ولكن ما كنت لأتوقع أن أبقى هناك باستمرار فمن أنا ـ وأنا لا أزيد عن كونى فرداً معزولا وسط مائة وثمانين مليوناً من السكان ـ حتى أخاطر بالتورط فى حمل تبعات أخطاء ومظالم ليس لى بها أية صلة واقعية ؟ إن الوطن بالغ الضخامة والاتساع ، والإدارة بالغة البعد ، والموظفون بالغو القوة والنفوذ . وإنما لا أكون أميناً كل الأمانة حين أكون مشغولا

بمصالحى الخاصة ، ولقد سلم حتى جيمس ماديسون بأنه (كلما ازداد اتساع الدولة أصبح كل فرد فيها عديم الأهمية فى نظر نفسه) قد يكون هذا أمراً غير موات للحرية وليس من صالحها . كان هـذا هو الحال فى أيام ماديسون فما بالك اليوم وكل ولاية على حدة تضم عدداً من السكان أضخم من عدد سكان البلاد كلها حينذاك . ومع ذلك فما يزال أمراً معقولا أن تضع المسئولية على عاتق الصغير ؟ » . وهو بعد ذلك يمضى فى قوله : « ربما كان نفورى من هذا الموقف على صورة أقل من ذلك لو أن الديمقراطية استطاعت أن تباهى بأن لها تاريخاً أكثر احتراماً ومكانة أو إذا عرف العامة كيف يحتفظون بتوازنهم العاطفى ، وإذا كان الفرد محساً ويتأثر بالقيم الاجتماعية العليا فإنه من حين لآخر لا يجد مناصاً من أن يشعر كما قال أفلاطون فى الجمهورية « بأنه أشبه بإنسان وقع فى وسط وحوش ضارية » أو أشبه بإنسان آوى إلى حائط وسط عاصفة من الغبار والتراب تقوى هبوبها سرعة الريح وتزيد من حدتها . وإنك لتعرف كيف كان الأثينيون يسيرون أعمالهم بطريقة عاصفة هوجاء وقد تسألنى وكيف كان ذلك ولماذا؟ وأقول إن الإنسان يستطيع أن يكون أعظم مجتمعات العالم لماحية وذكاء بمجرد تجميع أمثال : سقراط وتيموستكليس وأرستيديس وزينون وثيوتسيديس وأريديز وأرسطو وغيرهم من ذوى العبقريات الذين قتلتهم أثينا ، أثينا الديموقراطية ، أو طردتهم أو ساقتهم إلى المنفى . وإذا انتقلنا من أثينا إلى أمريكا الحديثة فهل ثمة ما يمكن قوله خيراً من ذلك وهى مع ما هى عليه من قلق محموم يشابه النشاط العام والأمن القومى ؟ أهذه الحكومة الديموقراطيه التى هى حكومتك خليقة بأن تورطنى كرهاً وبغير رضاى فى أخطائها ؟ إن فى الاتحاد الفيدرالى الآن خمسين ولاية بدلا من الثلاث عشرة الأصلية . وهذه الولايات الخمسون تمتد من مين إلى هاواى عبر قارة ومحيط .

فمن أكون أنا وماذا أعمل أنا المواطن الذى لا حول له ولا قوة ؟ أجل إنى لأقدر أن النظام الفيدرالى قد وضعت خطته على أساس تحقيق غرض أعظم هو الإبقاء على الولاية الفردية كوحدة حكومية لا تكون بالغة الضخامة بحيث لا يفهمها المواطنون ولا يؤثرون فيها ، وإنى لأعرف أن الفيدرالية قد ابتدعت كعلاج للزيادة فى الحجم وللتضخيم فى عدد السكان ، إنها نظرية مغرية خلابة هذه الفيدرالية ، ولكن ماذا تعنى عند التطبيق ؟ .

« ولنأخذ مثلا لذلك النظام الذى أعتبره أنا شخصياً أسوأ نظام فى الحياة الأمريكية وأنا أشير بذلك إلى عادة قتل النفوس البشرية التى قد نفضل أن نسميها فى عبارة أرشق عقوبة الإعدام . فقد مضى تقريباً ألفان من السنين منذ استنكر أصحاب العقول النيرة فى المسيحية واليهودية مسألة القتل الرسمى المتعمد . كما مضى أربعمائة عام منذ أثبت كبير القضاة كوك أن عقوبة الإعدام فشلت فى منع الجرائم . ومضى مائتان من السنين منذ أقنع بحث بكاريا عن الجرائم والعقوبات زعماء عهد العقل أن عقوبة الإعدام عقوبة لامنطقية وانتقامية ووحشية . وبعد كل هذا ترى ماذا كانت النتيجة ؟ وإذا كان صحيحاً أن بعض الحكومات الديمقراطية قد ألغت عقوبة الإعدام ، فما زال بعضها الآخر مثل فرنسا الديمقراطية ما تزال متمسكة بهذه العقوبة وما تزال تستخدم الجيلوتين البربرية فى تنفيذها ، ولنأخذ فى اعتبارنا أيضاً بريطانيا الديموقراطية التى ظلت تناقش الموضوع بلا نهاية وهى ما تزال تشنق الناس والجدل محتدم حتى قررت أخيراً إلغاء عقوبة الإعدام فى أغلب الأحوال ولكن ليس كلية فى نهاية سنة ١٩٥٧ ، وبعد فما موقف أمريكا ؟ كل من الحكومات الأخرى

الديموقراطية ، وهى تحكم ببرلمان واحد ، ليست فى حاجة إلا لمجرد أغلبية نيابية لتلغى هذه الوصمة الشنعاء . على حين أن فى الولايات المتحدة الأمريكية مالا يقل عن خمسين مجلساً تشريعياً والكونجرس الفيدرالى وكل أولئك لابد من الجهاد معهم أليس هذا مما يثبط الهمة ويدعو إلى التقاعس ؟ ولو أن حركة مناهضة عقوبة الإعدام أقدم قليلا من الجمهورية نفسها فإن جميع الولايات ألهم إلا قلة قليلة فيها (حوالى ستة فى الوقت الحاضر) تصر على فرض هذه العقوبة . وإذا كان الأمر قد اقتضى قرناً ونصف قرن فى محاولات مستمرة لتحريك البرلمان البريطانى فى هذا الموضوع فكم من الزمن يا ترى تحتاجه لإقناع المجلس التشريعى فى المسيسبى مثلا ؟

« وفى الوقت ذاته فإنى أقترح أن أتبع نفس الطريق الذى اتبعه هنرى دافيد ثورو وأنسحب من هذا الموضوع المخزى.وإذا كان على الموظفين أن يستمروا فى قتل الناس باسم القانون فإنهم لن يستطيعوا أن يورطونى فى المسئولية بعد ذلك لأنى سأقطع كل صلة لى بهذه الأعمال الوحشية التى يرتكبونها وسأستنكر هذه الحرية التى تورطنى فى تحمل مسئولية هذا الحزم وسأقبع على عملى الخاص سواء أكان فى المكتب أو الأستوديو أو المعمل أو المكتبة أو مائدة القمار أو ملعب الجولف » .

فلنستجب لكل هذا بروح من الأمانة فنسلم بأن معظم هذه الشكوى التى سمعناها صحيحة سواء عند تطبيقها فى أثينا القديمة التى لا نشعر بأى اعتبار عميق لظروفها أو فى أمريكا المعاصرة التى نشعر لها بتقدير عميق . وإذا كان لنا أن نحاول جدلا مجدياً لصالح الشاكى فإن علينا أن نأخذ أنفسنا أولا بدراسة متاعب دراسية جدية ،كما علينا أن نتجنب الإطناب والتوسع فى ذكر الفظائع التى ارتكبها المستبدون خلال مراحل تاريخ الإنسان وأن نقارنها بالأخطاء الأقل خطراً المنسوبة إلى الأنظمة الديموقراطية . ذلك

أننا نعرف أن الاستبدادية كانت ولا تزال سيئة إلى أقصى حد فى فظاعتها ولكن مثل هذا الدفاع يعتبر دفاعاً محزناً بالنسبة للحكومة الديموقراطية .

ومن الجانب الآخر قد لا يكون مما يتنافى مع العدالة أن نطلب إلى الشاكى أن يرجع إلى روايات شارلز ديكنز أو إلى أى مصدر آخر من المصادر السهلة ثم ليدير بنفسه الأمر بعد ذلك ليرى كم من المساوىء الاجتماعية فى الحكومة الديموقراطية ، وكم من الأخطاء قد عولج وأصلح خلال الأجيال الثلاثة أو الأربعة الماضية . فمثلا إن له أن يتدبر كيف أن تشغيل الأطفال قد تعرض لتحقيق حاسم ، بل إن له أن يتدبر فى إحصائيات أحكام الإعدام نفسها التى اعتبرها أسوأ ما فى نظامنا القانونية المعاصرة ليرى كيف انخفضت . وإنه لمن العدل أيضاً أن نلاحظ كيف أن القصاص العرفى قد اختفى كلية تقريباً . وبعد ذكر هذه الأمور فإن لنا أن نعود إليه ونسائله « لو أنك عشت فى عهد تشارلز ديكنز لوجدت تقاليد قانونية أخرى أشد سوءاً وأعظم نكراً من عقوبة الإعدام » . ولعل السبب الرئيسى فى اعتباره أن هذه العقوبة هى الأسوأ هو أن الكثير جداً من المساوىء الأخرى قد ألغى ولم يعد له وجود .

وعلى أية حال فإن ثورة الشاكى قد وضعت النقط فوق الحروف وأكدت حاجاتنا إلى أن نكون أقل غموضاً بل أشد وضوحاً فى تفكيرنا فيما يتعلق بموضوع المسئوليات المدنية — وقد تفاعل مع تخليدنا للموقف ، وكان رد الفعل عنده التهديد بنبذ الحياة الديمقراطية وطرحها جانباً بدلا من محاولة اختبارها . ولو أنه تمهل وفكر فى الأمر تفكيراً منطقياً لرأى أن مجرد محاولة تعريف جرائم المشاركة التى تنسب إلى المواطن قد أوصل عن طريق هذا الدليل إلى تحديدها وحصرها وتضييق مدلولها . والدقة دائماً سلاح ذو حدين يرينا متى وكيف يورط الفرد نفسه فى المسئولية عن أى

عمل رسمى خاطىء ويرينا فى الوقت نفسه متى وكيف لا يقحم الفرد نفسه فى هذه المسئولية ، وبذلك قدمنا معياراً منطقياً واضحاً لهذه المسئولية بدلا من العرض الغامض المبلبل للأفكار لجريمة المشاركة .

ومرة أخرى دعونا نستمر فى الإصرار على المنطقية والوضوح . فلو أن الشاكى تعلق بالأمل فى أنه بهروبه من المجال السياسى يستطيع إلى حد ما تفادى التوريط فى مسئولية الخطأ فإنه يكون فى هـذا التفكير مخطئاً خطئاً بليغاً ، فكل الذى يستطيع أن يبلغه عن طريق الانسحاب هو أن يؤكد أن الضرائب التى يدفعها سوف تستخدم بطريقة ينفرمنها ويكرهها ، وأن هذه الضرائب سوف يستمر استغلالها فى دفع أثمان حبال المشانق والكراسى الكهربائية والغاز السام . ولا يمكن أن يقال بالمثل إنه لو لم يجلس أخيل حزيناً تحت الخيمة لما قتل صديقه باتروكلوس .

ولنا بعد هذا أن نتساءل لماذا أمكن أن ندافع عن صديقينا جو وتد وأن يتحقق الإفراج القانونى عنهما؟لقد استطعنا ذلك لأن عقوبة الإعدام وإن ظلت قائمة فى قوانينا ، إلا أنهما لم يحكم عليهما بالإعدام بل حكم عليهما بالسجن . وهكذا فى ظل تشريع يفرض عقوبة الإعدام ، ظل جو وتد على قيد الحياة لتبرأ ساحتهما بعد ذلك . وربما كان لهذا مضمون مفاده أن هناك مكاسب عارضة يمكن أن نفوز بها باسم العدالة والإنسانية حتى ونحن نحاصر القلعة الرئيسية لعقوبة الإعدام فى القانون . هذه المكاسب تتمثل فى التأثير على القضاة والحلفين بألا يحكموا بالإعدام حيث يكون مرخصاً لهم بالقانون القائم مادام المجال لا يستدعيه . كما تتمثل فى إعادة النظر فى مثل هذا الحكم إعادة دقيقة أمام محاكم الاستئناف . كما تتمثل فى حث المحافظين والحكام على تعديل أحكام الإعدام مراراً وتكراراً إلى السجن المؤبد مدى الحياة ،كما تتمثل فى إشاعة الاحترام العام لحق المتهم فى شهادة

أمينة ومحاكمة عادلة . وعلى طول هذا الطريق الشاق الوعر المؤدى إلى الإلغاء الكامل لهذه العقوبة أمكن إنقاذ حياة عدد من الناس . وفى الإمكان إنقاذ حياة أناس آخرين إذا لم ييأس المطالبون بالإلغاء من مواصلة السعى وبذل الجهد لتحقيق هدفهم .

ورغم كل ذلك فإن الشاكى على حق ولو جزئياً على الأقل حين يشير إلى بعض المطالب العملية المعينة المترتبة على العيش فى ظل نظام فيدرالى حيث يقوم واحد وخمسون مجلساً تشريعياً لا بد من إقناعهم جميعاً بإلغاء عقوبة الإعدام . ولذلك فإنه قد يكون من النفاق أن نغض الطرف عن مثل هذا النقد أو أن نتنبأ بتغيير عاجل قريب فى قانون العقوبات فى ولاية كولاية المسيسبى مثلا . ولكن مع هذا فهما تكن هذه الحجج صحيحة فإن الواجب يقتضينا أن نفهمها فهماً صريحاً خالياً من التناقض فبينما النظام الفيدرالى يزيد فرص المواطن فى تغيير قوانين المجالس التشريعية الأخرى إلا أنه يمنحه سلطاناً أعظم فى العمل على إلغاء عقوبة الإعدام داخل حدود ولايته وبهذا يستطيع أن يقيم مثلا خلقياً يجتذب الآخرين . وقد حدث فى الأيام الأخيرة أن ولاية ديلاور أصدرت تشريعاً بإلغاء عقوبة الإعدام ولم تراع فى أعمال هذا القانون أن تقتنع الأغلبيه بالأجزاء الأخرى بين البلاد بهذا الإلغاء . ففى ظل النظام الفيدرالى تستطيع ولاية نيويورك أيضاً أن تحدث هذا التعديل دون أن تقنع أولا ولاية المسيسبى . وسواء أردنا أو لم نرد فالحقيقة هى أن مسئولية الإنسان المدنية عن ظروف دائرته الانتخابية تتبعه أينما ذهب وتصبح وظيفة متكاملة الشخصية . صحيح أن هناك استثناءات لهذه القاعدة ، إذ هناك قلة من المواطنين فى مجتمع ديموقراطى يبدو أنهم قادرون على أن يظلوا فى قوقعة مغلقة بعيدين عن السياسة منقطعين عن كل شىء كلية ، جاهلين بكل الشئون العامة لبلادهم ، لا تنفذ

إلى أسماعهم مطالب المواطن ، وأعنى بذلك بعض الرياضيين وعلماء الطبيعة والموسيقيين والفنانين والعمال الأميين وعدداً كبيراً من الزوجات فى الأحياء الفقيرة ، وحتى أمثال هؤلاء أحياناً ما يتأثرون بمعقبات ما يحدث فى الخارج خارج قواقعهم وأبراجهم التى يعيشون فيها . وبعض هؤلاء تضطرهم الظروف إلى الخروج من وراء هـذه الأسوار . ولـكن الشاكى مهما يكن من شىء ليس من هذه الجماعة المنعزله بل هو محس بكل ما حوله ، ولديه معلومات أكثر من الرجل العادى . وشـكواه نفسها تدل على مـدى معرفته لطرق ووسائل الحـكومات الشعبية وتنبىء عن كيف فقد إلى غير رجعة براءته السياسية الفطرية . وسواء أراد أو لم يـرد لقد أصبح رقيباً ، مثله فى ذلك مثل أغلبيتنا وبات مطلوباً منه أن يظل رقيباً دائماً أبداً . بيد أنه إذا فهم دور الرقيب حق الفهم لتهيأ لقبوله لا لمجرد الخضوع والاستسلام وإنما عن رضى وإقتناع إلى حد ما . ذلك أن هذا الدور يعطيه مكاناً فى تقاليد قديمة ومشرفة لها صدارة معينة فى التاريخ الأمريكى . وعلى أى حال فالمراقب هو المواطن الذى يكشف الشرور ويبصر بالأخطار ويفعل كل ما يستطيع لتحذير مواطنيه وإنذارهم حتى يستطيعوا أن يتغلبوا على الشر وأن يتفادوا الخطر ، وهو بتوجيهه التحذير يعفى نفسه من عبء حمل المسئولية وينقلها على كاهلهم جميعاً . وتاريخ الشعبين الإنجليزى والأمريكى غاص بالتحذيرات الجليلة الشأن التى أرسلها المراقبون ، والاعتراضات التى وجهوها ، والإرشادات والقرارات التى اتخذوها ، والالتماسات التى تقدموا بها لتخفيف المظالم . وفى حدود المقاييس الخلقية يبدو أن المراقب قادر على تبرئة ضميره تبرئة أكثر قبولا حين يخاطب دائرة انتخابية حديثة ومعقولة منه حين يخاطب ملـكا مطلقاً كجيمس الأول . بيد أن نوع المستمعين لهم وكيفهم ليست على أية حال من العوامل التى يستطيع أن يتحكم فيها . ومهمته فى

بساطة هى أن يوجه تحذيره ويكرره حتى يستمع الناس إليه إذا كانوا سيستمعون . وإعفاؤه من المسئولية بعد ذلك ليس رهناً بنجاحه فى مهمته أو كما قال النبي حزيا قيل :

« حين تحل الحرب فى بلد ما فإن أهل هذا البلد إذا كانوا قد اختاروا رجلا منهم وجعلوه رقيباً لهم فإذا رأى هذا الرقيب الحرب توشك أن تجتاح بلاده نفخ فى الصور وأنذر قومه ، فإن الذى يسمع منهم النفير ولا يأخذ حذره ، فإذا اجتاحت الحرب البلاد وأطاحت برأسه فإن دمه يقع على رأسه هو . على حين أنه إذا أصاخ إلى النفير واتخذ أهبته يكون قد خلص روحه . أما إذا رأى المراقب الحرب مقبلة ولم ينذر الناس فإن الحرب إذا أتت وأطاحت بأى شخص منهم فإنه يؤخذ بإثمه ولكن دمه سوف أطالب به المراقب » .

والمراقب الديموقراطى الصالح هو الذى يقدر أعظم التقدير اختياره « من بين صفوف شعب البلاد » ليكون منهم ومثلهم سواء بسواء . ومهما يكن ضيقه بالمساوىء القديمة المستقرة وعدم صبره عليها فإنه لا ينبغى له أن يفترض فى نفسه أنه أسمى من أغلبية جيرانه ، ومن ثم فهم لن يفهموا رسالته أبداً . أو أن يظن أن الرؤيا متضحة له على صورة لن يتاح لغيره أن يراها . وهو الذى ينبغى أن يتذكر دائماً كم من المرات فى الماضى انبعثت أحداثه بصورة غير متوقعة ومعجزة فى أغلب الأحوال مثل تحرر الهند من الحكم الأجنبي فقد انبثق تحررها من بين السحب السياسية وأثار العالم الحر بنشوة من السرور .

وفى الديموقراطيات يكون للمراقب وظيفة معينة يؤديها . ولما كان الناخبون الديموقراطيون عادة لا يعلون من شأن التدليل المنطقى المجرد النبيل ، ولا من النداءات النظرية السامية وإنما يستجيبون بحماس مثير حين

تجابههم عملية ملموسة من الظلم الصارخ ، فإن على المراقب أن يكون مستعداً دائماً لاستغلال أى حادثة من حوادث الظلم المكشوف استغلالا منطقياً إلى أقصى حد ممكن . ولما كانت الذاكرة الديموقراطية ليست قوية وسرعان ما تنسى ، فإن عليه أن يستغل الحادثة استغلالا كاملا قبل أن ينسى ، فكل المنطق الإنسانى الذى تدعمه النظريات الخلقية ليس شيئاً إلى جانب خطأ واحد بارز أو تحيف واضح أو مقتل رجل برىء . وإثارة مأساة رجل والتهويل من شأنها من أجل حماية الآخرين من معاناة نفس الخطأ هى طريقة من الطرق لتعويضه تعويضاً جزئياً عما حاق به .

والآن وقد تحور الشاكى إلى صورة مراقب فإنه يبدو من الحق أن نؤكد له أنه ما يزال يتتبع خطوات «ثورو» فالمقاومة التى دعا إليها ثورو فى ظل النظام الديموقراطى ليست إلا نوعاً من المساهمة المدنية الفعالة لا الانسحاب. صحيح أنه كان يرى غالباً أن من الأصلح أن يكتب كما لو أنه يريد أن يهجر العالم السياسى ويتقاعد ويتقاعس وينسحب ، ولكن الانسحاب الأصيل لم يكن أبداً بأقل قدرة على التعبير. ويذكرنا ثورو بالمؤلفين الكلاسيين الذين أصبحوا مشهورين بسبب تفردهم ونبوغهم فى إعلانهم عدم جدوى المجد . على أن ثورو لم ينسحب من العمل فى عالم السياسة حتى بعد إعلانه تقاعده إعلاناً صريحاً . فقد كانت هذه الفترة أقل فتراته ابتعاداً عن السياسة. ولم يدر فى خلد ثورو لحظة ما أن يبقى هادئاً فى «وولدن» تاركاً رجال الحرب وملاك العبيد يواصلون خططهم فى سلام ؛ بل على العكس كان فى «وولدن» أشد خطراً عليهم مما كان فى المدينة وفى قاعات المحاضرة . وقد أدرك ثورو أن السلام الذى حققه لم يكن فى حقيقته إلا سيفاً . ولم يكن ثورو يسمى هذا الذى يفعله انسحاباً أو فراراً بل كان يسميه إسماً عنيداً متكبراً هو « العصيان المدنى » ، حقاً لقد كان رجلا من خيرة رجالنا الساهرين

على مصالحنا ، وكان مراقباً فذاً ولا يزال صوت نفيره يدوى فى الأسماع فى العالم كله .

وبما أن ثورو لم يكن وحيداً أبداً حتى فى « وولدن » كذلك المراقب الديموقراطى فى أى عهد ليس ثمة ما يدعوه إلى أن يعانى من انعدام الأعوان المخلصين ، فهم موجودون إذا هو سعى للبحث عنهم وعمل على استدعائهم . والحق أنه ما من رجل يقف وحده دفاعاً عن قضية لها اعتبارها فإلى جواره يقف أصدقاء ظاهرون ومستورون ليمدوا يد المساعدة . وهؤلاء ليسوا هم فحسب أنصاره وحلفاءه الأقوياء فى الوقت الحاضر ، ولا هم فحسب أسلافه الشجعان الذين خدموا هذه القضية فى عصرهم ، بل هم أيضاً وفى عالم التخيل على الأقل الجحافل السعيدة المنتصرة من أبنائنا وخلفائنا . هؤلاء جميعاً يؤلفون الجماعة التى يعتمد عليها المراقب وهو يقوم بجولاته . وفوق ذلك فإنه أحياناً ما يستمع من داخل نفسه إلى ما أسماه « ناثانيال هورثورن » ، ذلك « الحس أو التنبؤ الداخلى » الذى يؤثر الشاب ألا يكون قد ولد قط على ألا يكون له هذا الحس الداخلى المتنبىء ، والذى يؤثر الرجل الناضج أن يموت لفوره على أن يتنحى عنه كلية — إنه ليستمع إلى هذا الصوت المتنبىء من داخله يقول إننا لسنا مقدراً علينا ومحتوماً أن نزحف إلى الأبد على الطريقة القديمة غير الصالحة ، بل إن هذه اللحظة الآتية بالذات تقبل البشائر من الخارج منبئة بقدوم عصر ذهبى ينعم الناس به فى حياته .

المسئولية والارتباط

على أن الانسحاب من الحياة المدنية كما يعرف كل واحد منا ليس بحال هو الطريق الوحيد الذى يلجأ إليه كل مواطن شديد الحساسية غير راض عن الأوضاع القائمة . كان المعتاد منذ قديم الزمان أن يلجأ المواطنون بدلا

من ذلك إلى التجمع وتكوين جماعات أو جمعيات لأنفسهم بغرض أداء المسئوليات المشتركة والنهوض بمصالحهم العامة — هذا التجمع هو سحر فعال ويمكن استخدامه وتحقيق نتائج ذكية . والمهم هو أن تستطيع أن تجعل مصلحة آخر تتمشى تماماً وقدر الإمكان مع مصلحتك الذاتية .

ولنضرب لذلك مثلا . فنى عهد الملك لويس الحادى عشر فى فرنسا كان يعيش دعى دجال عمل على أن يظل فى ظروف منتعشة بحذقه وسلاطته متظاهراً بأن فى استطاعته أن يشفى العلل والأمراض بمعجزات خارقة ، وأن يقرأ المستقبل من أوضاع النجوم دون ما خطأ . وذات مرة حين غضب مع إحدى محظيات الملك لأنها رفضت أن تدفع له الأجور الباهظة التى طلبها أعلن أن النجوم قد كشفت عن أنها مقضى عليها بالموت خلال العشرة أيام القادمة . ولدهشته كان ذلك بالضبط هو ما أخذت السيدة بفعله . وقد استثار هذا غضب لويس الحادى عشر فدعا العراف إلى القصر وأمر خدامه أن يلقوا بالرجل من النافذة ليلقى حتفه حالما يرون الملك يلقى بقفازه إلى الأرض . وقد حضر المنجم إلى القصر وجثا على ركبتيه أمام العرش حيث قال له لويس على الفور « إنك تدعى أن النجوم تكشف لك عن المصائر المحتومة للآخرين . والآن خبرنى عما تقول النجوم عن مصيرك المحتوم وعن العمر الذى سوف تعيشه بالضبط ؟ » وأجاب العراف على تحدى الملك فى غير تردد ولا بادرة من خوف « مولاى يجب أن أعترف لك أننى لا أعرف كم من السنوات سوف أعيش فالنجوم لم تنبئنى إلا بأننى سأموت قبل وفاة جلالتكم بثلاثة أيام » . ولم يسقط القفاز بالطبع إلى الأرض .

وفى تاريخ النظم الديموقراطية كان لحق الفرد فى تكوين جماعات وهيئات تاريخ ملحوظ . وقد كان الأثنيون يحبذونه جداً ويرون فيه

مظهراً من المظاهر الأساسية لدستورهم ويرجعون أصوله إلى قوانين « صولون » . وكما يقول أرسطو إن المصاحبة فى الأسرة وفى الصداقة وفى العمل وفى الثقافة وفى الدولة كانت هى التى شكلت الإنسان وميزته وشخصت صورته الخارجية فى الحياة وبعثت بالجزء الأعظم من قيمه الخلقية والسياسية. وحين طرد « ثيوفراستوس » صديق أرسطو وخليفته من بعده من أثينا أعلن بعد سنة واحدة من إخراجه (سنة ٣٠٦ ق.م) أن قرار الطرد غير دستورى وباطل لا لأنه اعتدى على حرية القول بل لأنه خرق الحق الأساسى فى المصاحبة .

وعلى الضد من ذلك فإن زعماء حركة التنوير الحديثة الذين يقلدون جون لوك يأخذون هذه التجمعات بالشك إن لم يكن بالعداء السافر . وبعضهم يرى ، وعلى الأخص الأمريكيون منهم ، أن هذه التجمعات تنطوى على جماعات سرية متآمرة كتلك التى كونوها هم أنفسهم ضد إنجلترا ، كما تنطوى على مصالح إقتصادية أنانية وعلى احتكارات تجارية وعلى عداء طبقى وعلى خلافات ومنازعات مفرقة للوحدة بين سكان المدينة والفلاحين وبين رجال الصناعة والتجارة وبين الجنود والمدنيين . وبعض آخر يرى فيها ، وعلى الأخص الفرنسيون ، أنها تنطوى على فكرة الهيئات الكنسية القديمة وعلى الهيئات الإقطاعية والحقوق والامتيازات الموروثة بل وكل نظام آخر يحول بين المواطن الحر وبين أن يتعامل مباشرة مع حكومته . وقد أظهرت الصحف الفيدرالية فى السنوات (١٧٨٧ — ١٧٨٨) هذه الجمعيات فى صورة العصابات التى تهدد دائماً سلامة واستقرار الجمهورية الجديدة . وفى سنة ١٧٨٩ حين صاغ ماديسون مشروع قانون الحقوق كان متأثراً بهذا الاتجاه ولذلك لم يضع أى نص خاص بحق التجمع أو حق تكوين الهيئات أو الجماعات . وحق الشعب فى التجمع وتقديم الإلتماس للحكومة لرفع المظالم

عنهم ، وهو الحق الذى نادى به فى التعديل الأول ، لم يكن نابعاً من ذات نفسه وإنما كان منقولا عن مصادر إنجليزية تقليدية من القرن الماضى . والحق أن هذا النوع من الإلتماس المتواضع المؤدب الذى يتقدم به الفرد وقبعته فى يده فى خشوع إلى الحكومة بالنسبة للأهداف التى يتوخاها الأمريكيون ليس شيئاً عتيقاً مهملا فحسب ؛ بل شيئاً غير صالح ولا مناسب عفا عليه الزمن فأصبح نسياً منسياً . وعلى أية حال لم تكن هذه هى اللغة التى يستسيغها رجال يرغبون فى إقامة حق التجمع المنيع الذى لا ينال منه شىء مهما يكن . أما بالنسبة لزعماء الثورة الفرنسية فقد كانوا أكثر إصراراً على بناء المواطن الفرد الجزيئى الذى يقوم على نفسه فقط . فهم بإصدارهم قانون Le Chapelier المشهور عام ١٧٩١ الذى حرم الهيئات المتحدة كانوا يبغون تحطيم كل وساطة بين الفرد المواطن وبين الجمهورية القومية .

وسرعان ما عاد ماديسون إلى التفكير فى موقفه بحكمة وبعد نظر خليقين به ، فقد قال لمواطنيه فى السنوات ٧٨٧ — ١٧٨٩ إن البناء الفيدرالى الاتحادى قادر على أن يمسك بناء الوطن كله حتى ولو كان بناء شاسعاً ضخما كأمريكا ، وأن يوحد صفوفه إذا لم تكثر الانقسامات وتزدد قوة وتعمل على هدمه — وقد كان الدستور الجديد لا يزال ابن سنتين عندما بدأ ماديسون يشك فى وضوح فى قدرة الاتحـــاد الفيدرالى على الإمساك بوحدة الشعب ما لم يعزز بوسائل أخرى للتجميع ، فكتب ، وكأنما يكتب لنفسه كما يكتب لنا ، بأنه «كلما ازداد الوطن سعة وضخامة بدا كل فرد فيه كأنه لا قيمة له فى عين نفسه ، وقد يكون هذا غير موات للحرية » .

بيد أنه مع ذلك كان ما يزال يسعى لتحقيق النتائج المرغوبة دون السماح بقيام الهيئات المنظمة أو الأحزاب أو الانقسامات . وإذا كانت

الفيدرالية غير كافية فى ذاتها لتحقيق أهدافه فليركز آماله على تحسين الطرق وعلى نشاط التجارة وعلى الصحافة الحرة وعلى تنقل النواب المنتخبين فى طول البلاد وعرضها . وذلك « إن كل ما يسهل تبادل المشاعر العامة ودوام الاتصال بين هذه المشاعر يعدل عندى تماماً تضييق الحدود الأرضية وانكماش الرقعة الشاسعة حين تكون هذه الرقعة ممتدة إلى المدى البعيد وهى كلها ظروف مواتية للحرية » .

وفى سنة ١٧٩٢ سرعان ما حملته مناورات هاملتون ودسائسه ومؤامراته التى أصبحت عدوانية ، على أن يسلم علناً بقيام الجماعات السياسية والأحزاب على أنها شر لا بد منه فى الجمهورية . وبعد بضعة شهور قليلة مضى خطوات أخرى إلى الأمام وحسم المشكلة كلها بتمييزه بين الهيئات التى يهدف إنشاؤها إلى تدعيم الجمهورية وما يوافق على إنشائه، وبين الهيئات التى تهدف إلى هدم الجمهورية وإقامة ملكية مكانها وهى التى يستنكرها ولا يوافق عليها . ومنذ ذلك الوقت وماديسون يطلق كلمة المشاغبين على التجمعات السياسية التى لا يقرها . وفى سنة ١٧٩٤ حين قام الفيدراليون فى الكونجرس بشن حملة شديدة ضد الجمعيات الديموقراطية الحديثة التكوين (وهى الجمعيات الرائدة للحزب الديموقراطى) كان ماديسون على استعداد أن يقف ويرد على كل الانتقادات التى وجهت ضد التجمعات والهيئات والجماعات ، وقد كان فى دفاعه عن الديموقراطية من منبر المجلس موضحاً المبدأ الأساسى المشخص لأفكاره إلى أبعد حد ، وهو « إذا فطنا إلى طبيعة الحكومة الجمهورية لوجدنا أن سلطة الرقابة هى فى أيدى الشعب على الحكومة وليست فى يد الحكومة على الشعب » . هذه العبارة يجب أن تنقش على كل مبانى الحكومة فى الولايات المتحدة الأمريكية بحروف كبيرة بارزة واضحة وعميقة. وفى إنجلترا قد يكون من المحتمل أن تستخدم بالمثل العبارات

التى قالها جيمس نوكس فى مجلس العموم فى أثناء نفس العام وهو يناقش نفس المشكلة العامة ، إن خير ضمان لصيانة الدستور هو يقظة الشعب ومراجعته للبرلمان نفسه ، مراقبة مستمرة وصارمة » .

والحق أن ماديسون بتقييده لمسلكه تجاه التجمعات قد لاءم بين فلسفته وبين الحاجات العاجلة المباشرة للنضال الحزبى ، بل بينها وبين ما سوف يثبت أنه الميل والنزوع الطبيعى للشعب الأمريكى . فالأمريكان كما أثبت دى توكفيل وماكس ويبر وهارولد لاسكى وماكس ليرنر وغيرهم من الشهود الثقاة ، محبون للتجمع والاتصال بصورة لا تقبل الإصلاح فهم دائماً مستعدون للانضمام لبعض الجمعيات أو الهيئات وإذا لم تكن مثل هذه الجمعيات أو الهيئات متوفرة وفى متناول اليد بحيث تلائم الغرض المطلوب فإنهم على استعداد دائماً لتنظيم هيئة أو إنشاء جماعة . وإذا كان الأمريكى يناصر توسيع الشوارع فإنه لا يهدأ حتى يكون جماعة لتأييد توسيع الشوارع . وإذا كان محباً للعب الكرة أو السباحة فإن من المحتمل جداً أن يستشعر الرغبة بأنه يجب أن ينضم إلى إحدى جمعيات الكرة أو أحد أندية السباحة . وإذا كان يعمل مساعد محاسب صغيراً للضرائب فى هيئة كبرى فإنه لا يهدأ حتى يكون هيئة لمساعدى محاسبى الضرائب الصغار . إن هناك هيئات متعددة تناسب الحاجات والنزوات التى لاحد لها للكبار والأطفال تحمل أسماء كل التدييات الكبيرة ونسلها تقريباً ، بيد أن كل هذا له حدوده التى ينبغى أن يقف عندها فإن عاجلا أو آجلا سيجد الأمريكى أن عليه أن يواجه الموت وحده ، ومنفرداً ، دون الاستفادة من الهيئات والجماعات ، ولكن حينذاك لا يمكن أن يقال عنه إنه يستمتع بهذه الوحدة .

وكما لاحظنا فى الفصل الثانى من هذا الكتاب فإن سير الحركات الفلسفية فى أى ديموقراطية يشتمل أولا على الاستمساك بالنص الموهوب الذى

ورثناه من الماضي واستخدامه كمادة خام يشكل منها المخلوق أو المبتدع الذى سوف يصبح فى يوم ما هو الآخر موهوباً بالنسبة للأجيال القادمة التى ستخلفنا من بين المواطنين . والدستور المكتوب وقانون الحقوق كلاهما يعملان ويؤثران باعتبارهما وثيقتين موهوبتين لهما طابع الاستمرار، ويمدان الشعب والموظفين وعلى الخصوص القضاة بالترخيص الذين هم فى حاجة إليه ، ليستمروا فى العمل على تكييف الحكومة والقانون لتلائم الظروف الجديدة والمعايير المنبثقة حديثاً . وفى هذه المراجع بالذات يتكشف لنا واحد من أهم المظاهر لحق التجمع فى أمريكا لأنه لم يحظ بتأثير ماديسون إلا فى وقت متأخر ثلاث سنوات بعد وضع قانون الحقوق . ولذلك لم يعبر عنه فى قانون الحقوق . ومعنى هذا أنه يفتقد السند الوثيق المعتاد الموهوب .

وثمة تعقيدات أخرى لا بد من إدخالها فى حسابنا ، فالسياسة السلبية إلى أبعد حد التى اتخذها الفرنسيون فى سنة ١٧٩١ فى تشريعاتهم ثم عدلوا عنها فى أوائل القرن التاسع عشر لم تكن على أساس منطق . ذلك أن بعض أنواع التجمعات من الممكن أن تصبح تجمعاً خطيراً للنفوذ أو القوى . ففى الدوائر الصناعية طالما رأينا احتكارات وكارتيلات تتصرف تصرف البارونات الإقطاعيين . وفى المجال السياسى لاحظنا خطر تجمعات «كوكلوكس كلان» والفاشيست ذوى القمصان السوداء وفرق العاصفة النازية التى كانت تتحدى القانون والسلطات فى بلادهم المختلفة ، وأية حكومة حيث تواجه تحدياً إما أن تسلم وإما أن تؤكد سلطانها بإقناع مفحم. فإذا كان التهديد آتياً أو متخيلا صدوره من مصدر أجنبى سرى غادر ، فإن عليها أن تستثير رد فعل عنيفاً مهما اتسم باللامنطقية أو حتى بالهيستيرية كما فعل الإنجليز حين خشوا تحدى الجزويت ، وكما فعل الفرنسيون مع

المهاجرين الأرستقراطيين ، وكما فعل الأمريكيون مع الشيوعيين (وفى هذا المقام لا نستطيع أن نقول شيئاً عن الفظائع الجماعية التى حدثت فى ظل النظم الاستبدادية ، فمن منا الذى يقبل أن يأخذ أفعال هؤلاء وسلوكهم كمعيار للمقارنة ؟) ولنضرب مثلا واضحاً لا لبس فيه ولا غموض على مبلغ احترام مبدأ التجمع وسط ظروف حرجة بحق ، ينبغى علينا أن نعود إلى سجل ماديسون كرئيس للولايات المتحدة خلال الحرب فى سنة ١٨١٢ فإنه على الرغم من الفزع الأكبر الذى أثارته قوات العدو فوق الأرض الأمريكية ، وعلى الرغم من الخيانة والفتنة اللتين اندلع لهيبهما فى ولايات نيوإنجلند ، وعلى الرغم من إحراق البيت الأبيض وهدمه فإن ماديسون تمسك بمبادئه ودافع فى قوة وشجاعة وحزم عن حق إبقاء الجماعات وصيانتها حتى ولو عارضت أحياناً جهود الأمة الحربية واكتفى بإدانة أولئك الذين اشتركوا فى أعمال الخيانة الصريحة وإنه لمن العجيب أن يحتفظ القدر بهذا الموقف الفريد للرجل الذى بدأ حياته بإبداء الارتياب فى جميع « المشاغبين » .

وفى الحق أنه فى الميثولوجيا الشعبية السياسية ما يزال هذا الارتياب مستمراً ، ولو أننا فى هذه الأيام أصبحنا نرى الناس أميل إلى التحدث عن المصالح الخاصة بدلا من « المشاغبين » . وتستخدم المصالح الخاصة فى الغالب بقصد التهوين أو التقليل من شأن الموصوف بها . وهى فيما يبدو صالحة لأن تقال بصفة خاصة حين يريد إنسان ما أن يفسر لماذا امتنع عن تقديم إعانة لمشروع خيرى أو لجمعية حديثة ، ولكنها على الرغم من مناسبة استعمالها فى هذا المجال إلا أنها فى باطنها مضللة وغير عادلة ، فنى أية نظرة صادقة مخلصة فى أى جانب من جوانب الحياة الإنسانية ترى أى مصلحة من مصالحنا الخاصة ليست معرضة لمثل

هذا الاستخفاف بها والاحتقار لشأنها ؟ ونحن إذا أحصينا أية مصلحة يمكن أن تدور بخلدنا فى المدى الواسع لمدلول هذا اللفظ لوجدناها كلها مما يجب أن يطلق عليه مصالح خاصة . فالجيرة مصلحة خاصة بالنسبة لأهل المدينة . والمدينة مصلحة خاصة فى أعين أهل الولاية، والفلاحون مصالح خاصة بالنسبة للاقتصاد كله ، والولاية والمنطقة كلاهما مصالح خاصة فى نظر الأمة ، والأمة مصلحة خاصة فى نظر الأمم المتحدة ، والأمم المتحدة مصالح خاصة فى نظر الجنس البشرى كله . ومهما يكن من شىء فكل مصلحة نعرفها هى بمعنى أو بآخر مصلحة خاصة .

ومع التسليم بكل هذه الاعتبارات كما ينبغى ، فإننا لا يجب بحال أن نقع فى خطأ الاعتقاد بأن المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لا صلة للواحدة منهما بالأخرى أو أنهما متعارضتان دائماً . مع أن الحقيقة أن هناك روافد متعددة بينهما يصب كل منهما فى الآخر . ومهما يكن فالله لا يمكن أن يعمينا عن الحق أو يضلل خطواتنا عن انتهاج سبيله . وفى المجال السياسى تلازم فعال لا ينبغى أن تفوتنا ملاحظته بين ما نسميه المصلحة العامة وما نسميه المصلحة الخاصة . فالعمال فى الاتحاد الذى يعمل على رفع مستواهم ، والفلاحون فى الجمعية التعاونية التى تصون لهم مصالحهم الاقتصادية ، ورجال المال فى الهيئات التى تحمى التقاليد المالية السليمة ، والمواطنون فى أى جمعية اختيارية تتمسك بالحرية والمساواة ، إنما يخدمون جميعاً الكل ، كما يحترمون الأجزاء سواء بسواء . وعلى الجملة فإنه وإن كان ليس هناك تنسيق سابق معترف به بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، وإن كانت المصلحة العامة أحياناً تقضى على المصلحة الخاصة وتخنقها ، وإن كانت المصلحة الخاصة غالباً ما تحاول فى أنانية أن تقضى على المصلحة العامة ، إلا أنه رغم ذلك كله فإن تحقيق الصالح العام مستحيل دون تحقيق عدة مصالح خاصة وجزئية .

والفائدة المزدوجة للهيئات والجماعات فى الديموقراطيات الحديثة تتمثل أولا : فى أنه مادامت الدوائر الانتخابية مقسمة على أساس جغرافى يضم فى خطوطه الفاصلة جميع المصالح المختلفة والجماعات فى منطقة انتخابية واحدة ، فإن المواطنين الذين يرغبون فى العمل على تحقيق مصلحة خاصة أو مثل أعلى يجب أن يكونوا جماعة لتدافع عن مصالحهم ومثلهم وترفع صوت هذه الجماعة . وبهذه الطريقة تعمل الجماعات والهيئات على المحافظة على كل ماكان ذا فائدة فى الطريقة الإقطاعية القديمة للتمثيل النيابى حيث كانت الدوائر تخطط لا على أساس جغرافى وإنما على أساس اقتصادى وطبقى وظيفى دون مايترتب عليه من مساوىء الامتيازات الموروثة والركود الاجتماعى . ومن الناحية الأخرى فإن هذه الهيئات بتنصيبها نفسها للدفاع عن هذه المصالح أو تلك ، إنما تخدم غرضاً أهم ، وهو إعفاء النواب المنتخبين عن الدائرة من الدفاع عن هذه المصالح الخاصة والتفرغ للدفاع عن المصالح العامة للدائرة أو للأمة . وفى الولايات المتحدة يخدم هذا التنظيم الداخلى أغراضاً أهم وأخطر . ذلك أن حدود ولاياتنا لم تخطط على أساس دينى أو شعوبى كما هو الحال فى الحدود الأخرى فى الاتحادات الفيدرالية الأخرى ، ولما كانت الأقليات الدينية والشعوبية على هذا الوضع متناثرة فى جميع أنحاء الاتحاد فإن هذه الأقليات يجب أن تعتمد اعتماداً مباشراً على تنظيماتها وهيئاتها للدفاع عن مصالحها الخاصة . وبالمثل فإن نوابنا المنتخبين سوف يعفون من شغل أنفسهم وبذل جهودهم فى مثل هذه المصالح المحدودة، ومن ثم فيمكن القول من هذه الناحية بأن الموقف فى أمريكا أقرب شبهاً بالديموقراطية الموحدة مثل إنجلترا .

ومهما يكن من شىء فإننا مما سبق نستطيع أن نلخص المسئوليات التى يلقيها على عاتقنا نظامنا الديموقراطى . وقد رأينا من خلال ملاحظاتنا

فى الفصول السابقة أن من القسوة سيكلوجياً والخطر سياسياً على المواطنين ألا يكون بين أيديهم وسيلة يستطيعون الحكم بها عما إذا كانوا مسئولين بالتبعية عن الخسائر والأضرار التى ينزلها الموظفون الرسميون بأفراد الشعب باسمهم باعتبارهم الذين انتخبوا هؤلاء الموظفين، وهم الذين خولوهم هذه السلطة التى أساءوا استعمالها. وقررنا بناء على ذلك أنه لابد من البحث عن أسس يمكن عن طريقها جعل هذه المسئولية الأدبية أكثر تحديداً وأدق توضيحاً ومن ثم يبدأ فى فحص الفكرة التى تقول إنه حينما يرتكب موظف عام أى خطأ فى أداء وظيفته فإنه بالتالى يقحم كل المواطنين بالتبعية فى حمل عبء هذا الجرم أو الخطأ. وقد استبان لنا من الفحص أن هذه الفكرة هدامة وباطلة ومن ثم رفضنا الأخذ بها ومضينا بعد ذلك نفحص المفهوم التجريدى للمسئولية وانتهينا إلى حصره فى ثلاث عمليات محسوسة نشطة هى الوقاية والتعويض والاعتراض، وقد أدت بنا هذه الخطوة إلى تقرير المبادىء الآتية :

المسئولية الجماعية فى الديموقراطية تتطلب الممارسة المستمرة لعمليات الوقاية والتعويض والاعتراض. والمسئولية الجماعية فيما يتعلق بالوقاية تتطلب من المواطنين وأصحاب الأملاك ورجال الصناعة والموظفين أن ينموا فى أنفسهم الشعور التضامنى بالجماعة. بمعنى أن يدربوا أنفسهم بطريقة منظمة على التنبؤ بالمساوىء الاجتماعية وأن يشحذوا حسهم لإدراك هذه المساوىء قبل استفحالها فى بعد نظر بناء يستهدف تبنى وسائل الإصلاح العامة بروح سمحة سخية.

والمسئولية الجماعية فيما يتعلق بالتعويض تتطلب من المواطنين، ومن الحكام، أن يعملوا على إيقاع العقاب بالفاسدين المفسدين من رجال البوليس وموظفى الحكومة الذين يرتكبون الأخطاء، وأن يعملوا عن طريق

التشريعات لضمان دفع تعويض مناسب لضحايا هذه الأخطاء الرسمية .

والمسئولية الجماعية فيما يتعلق بحق الاعتراض تتطلب من المواطنين والموظفين ورجال الصحافة الكشف فى شجاعة عن كل الانحرافات والأخطاء التى ترتكب ، واستنكار هذه الأفعال بكل قوة . كما تتطلب من الدولة الدفاع عن حق المواطنين فى المناقشة العامة والنشر والنقد بكل الوسائل الممكنة مهما ينطو عليه استخدام هذه الوسائل من فضائح مخزية . وعلاوة على ذلك فإنه لما كانت كل الأعمال الحكومية وتجاربها وخدماتها أعمالا عامة تمارسها الحكومة باسم المجتمع فإن المسئولية الجماعية يقتضيها عن طريق إصدار قوانين عامة دفع تعويضات عن الإصابات والأضرار التى تحدث للأفراد أو الجماعات أثناء وبسبب تنفيذ هذه الخدمات أو أعمالها ، بصرف النظر عن قصد الإهمال أو التنبؤ بوقوعها .

أما المسئولية الفردية عن الأخطاء الرسمية فهى من الناحية الأدبية معادلة للمسئولية الجنائية وهى لا تمس الفاعلين الأصليين فحسب، وإنما تتعداهم إلى الأشخاص الذين خولوا أو حضوا أو ساعدوا أو أقروا هذه الأخطاء والذنوب باعتبارهم شركاء فى هذا الخطأ . ومهما يكن مبلغ الخطأ العام من الشناعة فإنه لا يدنس إلا الفاعلين الأصليين وشركاءهم ولا يمتد تدنيسه إلى المواطن بصفة عامة وقد لا تلتصق شناعته بخلفائهم من بعدهم . وكل مواطن فرد يستطيع أن يقرر براءته أو إدانته باستخدام الأسئلة الخاصة بالتقصى الذاتى فى أمانة ودقـــة . وإذا أحس المواطن بأن المواطنة تفرض عليه واجبات غير مقبولة عنده أو غير مرحب بها أو ثقيلة لا يطيق عملها فإنه لا يستطيع الفرار أو التخلص منها بمحاولة الانسحاب من الحياة المدنية وهو يستطيع القيام بواجباته بإقامة نفسه رقيباً مدنياً مخلصاً . ويستطيع المشاركة فى أداء الواجب إلى حد كبير بالمساهمة الاختيارية فى الهيئات الاجتماعية.

وهذه الهيئات على الرغم من قصورها العملى وغموضها الأدبى الذى يمكن تحقيقه ، تتيح الفرصة للضغط التعاونى بصورة أفضل من مجرد الاعتماد على الحكومة . وحق الانضمام للجماعات والهيئات حق لا يمكن الاستغناء عنه لضمان الحيوية فى الشعب الديموقراطى . وإذا ارتكبت هيئة أو جماعة اختيارية عملا خاطئاً فإنها تتعرض للتبعات الخاصة بالمسئولية الجماعية . والمسئولية الفردية عن أخطاء الهيئة أو الجماعة هى الأخرى تحددها الإجابة الدقيقة عن الأسئلة الخاصة بالتقصى الذاتى . والتقصى الذاتى لا يصف المسئولية الأدبية فحسب وإنما يحصرها ويحددها وهو أيضاً يقدم للمواطن ذى الضمير الإنسانى الحى مقياساً منطقياً يحكم على أساسه ويخلصه من الاضطراب والقلق ويمنحه هدوء الضمير .


القسم الثالث
ممارسة الحوافز الديمقراطية

(٦)

المساواة السلبية والإيجابية

المساواة السلبية :

لقد بلغنا نقطة فى البحث نستطيع معها أن ننقل اهتمامنا من المسئوليات الودية ونوجهه إلى الحوافز الأدبية . لقد فحصنا الجانب السلبي من ظروفنا الجديدة كيما نعرفها ونحددها حتى نستطيع بذلك أن نجعلها أكثر احتمالا . والآن آن لنا أن نتجه إلى الجانب الآخر وهو الجانب الإيجابى الذى لا يجعل هذه الظروف الجديدة أكثر احتمالا فحسب، وإنما يجعل منها ظروفاً مرغوباً فيها رغبة ملحة . والحق أننا فى اللحظة التى نفعل فيها ذلك نجد أنفسنا فى وسط بعض التجارب الإنسانية القديمة والمألوفة . والمسئوليات الأدبية التى على المواطن فى هذه الأيام أن يتحمل تبعاتها قد تبدو مستحدثة، ولكن الحوافز التى تجعل منها شيئاً جديراً بالاحتمال هى حوافز معروفة حق المعرفة وملائمة جد الملاءمة .

ومن المطالب الأساسية فى كل المثل العليا للحكومات الديموقراطية الحرة مطلب بسيط فى ذاته وأولى ، وقد تكرر التعبير عنه بطريقة أو بأخرى خلال عصور التاريخ المختلفة . هذا المطلب القديم الذى تنادى به البشرية من أجيال سحيقة هو مطلب المساواة . والحق أن المساواة تستهوى كل النفوس فهى بهذا عالمية النشأة ، ونداؤها ينفـــذ مباشرة إلى أسماعنا ويستقر فى أفهامنا ويحرك قلوبنا . إنها تفعل فى نفوسنا ما يفعله قائد الأوركسترا الموسيقية الذى يخضع بيد كل الأوتار ويد أخرى يحرك كل الأنغام ويمزج بينها — إن الرغبة فى المساواة رغبة أصيلة .

والحق أن توماس جيفرسون حين كتب فى إعلان الاستقلال الأمريكى « إن جميع الناس قد خلقوا متساوين » لم يكن يحاول أن يصف المواهب الفطرية للبشر ، وإنما كان يصف حقوقهم السياسية والقانونية كما يدرك ذلك كل ذى بصر سليم . وهو لم يكن يقصد بهذا القول أن الناس لا يختلف الواحد منهم عن الآخر فى جرم أجسامهم وقوة بنيتهم ولا فى عقولهم أو شخصياتهم ، وإنما كان يقصد إلى القول بأنه بغض النظر عن الاختلافات والتنوعات فإنهم جميعاً لهم الحق فى المساواة السياسية والمعاملة القانونية . وهو لم يكن يعنى بهذا القول صياغة مبدأ جديد فى العلوم البيولوجية ، وإنما كان يضع مبدأ فى المعاملات العامة ، ذلك المبدأ هو أن الحق الأساسى لكل مواطن حر هو أن يعامل معاملة على قدم المساواة مع غيره من المواطنين فى كل الأمور السياسية والقانونية .

وهذا الحق لا يناقض فيه أحد طالما هو يسير ، ولكنه لا يسير إلى الحد الكافى . فأية قيمة عملية للمساواة السياسية والقانونية لرجل لا يجد خبز يومه ولا كساء يقيه ولا سقفاً يأويه ولا فرصة متاحة لكسب عيشه ؟ إن كل إنسان يجب أن يأكل أولا قبل أن يستطيع مناقشة الشئون العامة مناقشة منطقية ، ويجب أن تتاح له فرصة للعمل تحت ظروف محترمة توفر له أجراً للعمل يستطيع أن يعيش منه قبل أن يستطيع أن يدلى بصوته فى ذكاء ووعى . ويجب أن يتاح له القليل من الراحة والفراغ والأمن النفسى قبل أن يستطيع أن يمارس عمله بكفاية فى مجتمع حر . هذه هى العوامل التى يتضمنها ما نسميه بالمساواة السلبية ونعنى بها نوع المعاملة السياسية والقانونية التى تحفظ لكل إنسان الحد الأدنى من المعيشة كعضو فى المجتمع بحيث تصونه من أن يصبح متسولا أو مجرماً أو منبوذاً ، وتوفر له سنداً اجتماعياً يحميه من الحرمان والخسائر والمخاوف . هذا

النوع السلبي من المساواة هو ما يدين به المجتمع الديموقراطى لكل عضو فيه سواء أكان مواطناً أو أجنبياً . ولنلق نظرة فى هذا الصدد على « قضية ييك وو » Yick Wo على سبيل المثال .

ولد «ييك وو» فى الصين ، ووفد شاباً إلى كاليفورنيا، ولما كان غير مسموح له باكتساب الجنسية الأمريكية فى ظل القانون الأمريكى لأنه كان آسيوياً فقد ظل من رعايا الصين وقد اشتغل بأعمال المغاسل حوالى ٢٢ سنة فى سان فرانسسكو . وكان خلال هذه المدة يدير أعماله فى نفس المكان وبترخيص من مجلس المطافىء يؤكد أن الأفران والمكاوى التى يستخدمها مهيأة تهيئة تضمن السلامة من خطر إحداث الحرائق وتعريض المكان للخطر . وحصل فى الوقت نفسه على رخصة من إدارة الصحة تثبت أن المكان مستوف للشروط الصحية وأنه لا يعرض الجوار لأى أخطار صحية . ولكن حدث فجأة وبعد كل هذه السنوات الطويلة أن رفض مجلس المدينة أن يجدد رخصة المغسل ، وبنوا رفضهم على قرار أصدره مجلس المدينة يحرم إدارة مغسل دون موافقتهم إلا إذا كان هذا المغسل مقاماً فى مبنى من الطوب أو الحجر، وقد كان مغسل ييك وو مقاماً فى مبنى خشبى . ولما استمر فى إدارة المغسل دون الحصول على رخصة من مجلس المدينة قدم للمحاكمة وأدين وأرسل إلى السجن . وهناك وجد أكثر من ١٥٠ شخصاً من مواطنيه مسجونين بنفس التهمة . وتحدياً لدستورية قرار مجلس المدينة تقدم « ييك وو » بالتماس للمحكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد ثبت أمام المحكمة أن فى سان فرانسسكو ٣٢٠ مغسلا ، منها ٢٤ مغسلا يملكها صينيون ، وأن من هذه المغاسل ٣١٠ كلها مبنية من الخشب وهذه تشكل فى ذلك الوقت ٩/١٠ المغاسل القائمة فى سان فرانسسكو .

وقد قبل مجلس المدينة إعطاء تراخيص بإدارة المغاسل لجميع القوقازيين ورفض جميع الطلبات التى قدمها الصينيون على أنها كلها مقامة فى أبنية خشبية . وقد بنى المدعى العام حجته على دستورية القرار بأنه قرار يفترض المساواة بين الجميع لأنه لم يحتو على أى نص يقتضى التميز بين المواطنين والصينيين أو غيرهم من الأجانب .

وقد قضت المحكمة العليا بعدم دستورية القرار بالإجماع وأمرت بإطلاق سراح ييك وو ومواطنيه . وقالت فى أسباب حكمها إن القرار قد وضع ليخضع أصحاب المغاسل لإرادة ونزوات المشرفين فى مجلس المدينة الذين يستطيعون أن يتحكموا فيهم فيرفضون تمكينهم من الحصول على وسائل عيشهم . ولم تر المحكمة ما يدعو هنا إلى التفكير فيما كان الهدف المجرد لمثل هذا القرار، إذ أن تاريخ تطبيقه يحمل أسباب إدانته وفيه ما يبرر إنكاره ولعنه . وقد مضت المحكمة تقول : « ولو أن القانون يكون عادلا فى ظاهره ومحايداً فى مظهره إلا أنه حين يطبق أو ينفذ بنظرة خبيثة وبطريقة لا تحقق المساواة بما ينطوى عملياً على تميز غير عادل ومخالف للقانون بين أناس فى ظروف متماثلة ، فإنه من حقهم أن يعتبروا حرمانهم من حق المساواة أمام القانون مخالفاً لأحكام الدستور الذى يحرم هذا التمييز » . ومعنى هذا أن الكلمات المتساوية فى القانون لا ينبغى بحال أن يباح لها أن تخفى أى مضمون متعمد للتمييز بين الناس أو التفريق بينهم فى المعاملة عند تطبيق أحكام القانون .

هذا هو ما قالته المحكمة عن هذه القضية ، وأعتقد أن هذا هو كل ما نريد أن نعرفه عن « ييك وو » الذى كسب هذا الالتماس وخرج من السجن وعاد لإدارة مغسله .

وكما تركه القانون على أبواب السجن ، فكذلك ينبغى أن نفعل . وابتداء من هـذه النقطة سنتحدث عن « يك وو » آخر ، من عندنا نحن . ولن يكون هذا الشخص فرداً بعينه وإنما هو نموذج من نوع « البيك وو » ينطبق على كل إنسان .

فحينما ولد « ييك وو » فى ميناء نهرى فى بلاد الصين ، احتاج إلى شىء من الوقت ليدرك أن جسما معيناً وما يشتمل عليه هذا الجسم من أحاسيس ، تابع له هو على الدوام ، ولكنه حالما أدرك أن هذا « الهو » الخاص كان فى الحقيقة « أنا » أخذ يتصايح لحسابه طالباً أن يتملك ويسيطر على الكون كله . ولم يمض وقت طويل حتى علم أن تلك « الأنا » التابعة له ليست إلا « واحداً » على الأقل بالمعنى السلبى الذى يفيد بأن الإنسان لا ينبغى له أن يفعل كذا وكذا . وحين فهم هذه الحقيقة على كره منه إلى حد ما ، أصبح — تدريجياً — يصر على أنه إذا كانت « الأنا » الخاصة به هى فى الواقع مجرد « واحد » فإنه ينبغى أن ينطبق المبدأ ذاته بصورة إيجابية ، وينبغى أن يعامله الآخرون على قدم المساواة ، كما لو كان « كل واحد يساوى واحداً » . وباختصار أصبح طفلا طبيعياً .

وفى الأمسيات تعلم الكتابة والقراءة ، مما أعطاه فى النهاية صورة مهوشة من أساطير قومه القديمة وحكمتهم الفلسفية . أما فى أثناء النهار فكان يساعد أبويه فى تنظيف ملابس مختلف أسر الأغنياء والنبلاء . ولاحظ أنه على الرغم من أن الملابس قد تختلف كثيراً ما بين الأغنياء والفقراء ، فإن البقع والوسخ والأوحال لا تختلف . وكان ـ فى أثناء دراسته الدائمة ـ يدعو الله أن يصبح ذات يوم كاتباً محترماً وباحثاً .

وحين فاض النهر للمرة الثالثة خلال أربع سنوات غرق والد « ييك وو » وهاجر مع أبناء عمه إلى أمريكا ، وفى دخيلة نفسه كان يحلم أن يجد التقدير

هناك كشخصية غير عادية ، فقد أعلن الأمريكان ـ أليس كذلك ؟ ـ أنهم يؤمنون بالحرية والمساواة بين جميع الناس . وكم من الأمريكان يمكن أن يعرفوا ما يعرفه هو عن « لاو ـ تسى » أو التراث الفكرى ؟ لقد كان من السهل على إنسان له مزاياه أن يفهم لماذا يسمون بلادهم أرض الفرص المتاحة . ولكن ينبغى له أن يتذكر ألا يتباهى بثقافته أو يظهر التعالى على البيض الذين لم ينالوا حظه (من المعرفة) وإنما يسلك سلوكاً متواضعاً قائماً على أساس المساواة كديمقراطى حقيق . ولبس « يك وو » على ظهر السفينة قبعة من القش كان يمتلكها عمه ثم أبوه . وكان كلما نصح نفسه أن يلتى الأمريكان كما لو كانوا أنداداً له ، وكلما أقلع عن دعواه فى السيادة ، ورضى أن يعامل على قـــدم المساواة فحسب ، يتخيل قبعته وقد رفعت للتحية فى رشاقة على طريقة القدامى ، وقبعة أمريكية تكنس التراب رداً على التحية .

ولنصرف النظر عن المناظر التالية . . ولا داعى لأن نقص المراحل التى مر بها «ييك وو» فى تعليمه الأمريكى والإيذاء والازدراء والصدو الإهانة والتحقير التى لقيها ، والغضبات التى ازدردها صاغراً ، والانتقاص الذى تعرض له ، عاماً بعد عام ، فى روحه وكبريائه . وربما كان هذا التهذيب قد بدا له شديد المرارة لأنه صدم به صدمة مفاجئة . وكثيراً ما اتهم نفسه لأنه توجه إلى رجل أبيض بشىء من الأمل . لأنه عرض نفسه لمزيد من المهانة .

ومع ذلك فقد أثبتت الحوادث أن « ييك وو » شخصية بارزة ، أكثر مما توقع لنفسه ، ذلك أنه بعدسنوات قليلة تعلم أن يهز كتفيه ويبتسم وهو يقوم بكى الملابس أو غسلها . وعلى الرغم من أنهم (لقد كف عن التفكير فى البيض على أنهم أمريكان وإنما صار يفكر فيهم على أنهم « هم »)

أصدروا قوانين تستثنيه هو وكل الشرقيين الآخرين من نيل الجنسية الأمريكية واستغلوا جهده ، وطحنوه فى مطحنة العوز والفاقة ، وأجبروه على أن يعيش فى حى قذر ويعمل فى كوخ خشبى ، وهبطوا بوجوده من شخص كان يحتمل أن يصبح باحثاً كبيراً إلى صاحب محل للغسل والكى . . . وعلى الرغم من ذلك كله فإن « بيك وو » كان يهز كتفيه استخفافاً ويبتسم أحياناً .

ولكن القبض عليه كان حدثاً ضخماً هز كيانه كله فزعاً ويأساً . لحين زج فى السجن لمجرد أنه يحاول أن يكسب عيشه ، وصل الأمر إلى آخر مدى احتماله . فإذا كانوا بعد كل ما احتمله منهم يمكن أن يوقعوا به هذه الخطيئة ، فإن الدنيا كلها لا ينبغى أن يكون لها عنده وجود . وفى الليل وهو قابع فى « زنزانته » عقد مع نفسه اتفاقية خطيرة : إما أن يجد طريقاً ما إلى أمريكا التى كانت تداعب خياله الأول ، وإما أن يضع حداً سريعاً لآلامه ولحياته . وفى الصباح التالى وجد ١٥٠ من مواطنيه داخل السجن وبضع مئات أخر فى خارجه يتصايحون لمعاونته فى جميع تكاليف الدفاع عن نفسه أمام القضاء . وعلى الرغم من أن هذا العرض أذهله فترة ؛ فقد فهم فى النهاية أن دوافع مختلفة هى التى حفزتهم عليه .

وحين أصدرت المحكمة العليا حكما فى صالحه وانتهت القضية ، كانت هناك ملابسة عجز « بيك وو » عن إدراكها . لم يستطع أن يدرك ـ مهما شرح الأمر له وكرر له الشرح ـ أن المحكمة الأمريكية العليا ـ المحكمة التى قررت حقه الشرعى فى المعاملة على قدم المساواة ـ مشكلة من تسعة رجال كلهم من البيض .

والآن . . ما دلالة هذا بالنسبة إلينا ؟ نستطيع أن نقول إن أى إنسان تنقصه القدرة على أن يتخيل نفسه واقعاً فى جزء من تجربة « بيك وو » لن

يقدر أبداً على تذوق معنى المساواة . وكل من يعجز عن الإحساس بما يجيش فى نفس « بيك وو » من مرارة وما يعتور كرامته الجريحة من ألم ممض ، فهو جاهل بالقيم الديمقراطية . وإذا كان هناك أناس وصل بهم الحظ إلى حد أن أعفتهم الحياة من الإحساس بالغضب والمرارة ، فإن الجوانب الوجدانية من المجتمع الحر ستظل بالنسبة إليهم غامضة غير مفهومة ككتاب مغلق ، ولن يكون أمامهم طريق لفهم دخائل نفوسهم . كما أنه لا يكفى فى هذا الشأن أن يتخيل المراقبون أنفسهم واقعين فى مأزق من هـذا النوع ، ويستشعروا العطف على الآلام والانفعالات ـ إلا إذا استطاعوا أن يدركوا أيضاً كيف تتحول الآلام إلى شكوك مريضة والانفعالات إلى يأس مفزع .

إن طلب المساواة ليس رسماً بيانياً دقيقاً يرسمه فيلسوف فى خلوة الدراسة . إنه سلسلة متفجرة من الاستجابات إلى « بيك وو » وهو يجثم فى زنزانته .

وخلال ثلاثة أجيال تتابعت بعد قضية « بيك وو » ازداد الوعى الاجتماعى بهذا الموقف الذى وقفه « وو » زيادة محسوسة.والحق لقد كانت نتيجة هذه القضية مدعمة للعدالة وأثبت الحكم فيها أنه أثر بارز على طريق العدل فرض مبدأ من أخلد المبادىء حين قضى بأن القانون الذى يبدو ظاهره أنه يقرر المساواة بنصه الرسمى يعتبر منافياً لأحكام الدستور إذا كانت تطبيقاته العملية لا تحقق هـــذه المساواة . وبموجب هذا الحكم تستطيع أن تقول إن وعـد الأمة بالمساواة يقتضى عملا ملموساً يكون الناس أكثر حساً به ، بل يحق لنا أن نقول عملا أكثر إخلاصاً من مجرد البلاغة اللفظية .

وفى نظرة المستهلك ترى ما الذى ينبغى أن تعنيه الأمة حين تعلن للعالم

أن جميع الناس قد خلقوا متساوين ؟ مالم تكن الأمة مجموعة من المنافقين أو الساخرين فإنها سوف تعنى بالتأكيد أن الناس لم يولدوا متساوين بالمعنى الحرفى للكلمة ، وأن ما خلقهم متساوين ليست أى قوة واحدة بمفردها ولا أى حادثة واحدة بمفردها وإنما حياة كاملة يتعاملون فيها ويعاملون بالمساواة . وأن الأمة بجميع صفوفها ووظائفها قد عقدت العزم على أن تخلق أدلة حية ومظاهر حية للمساواة البشرية فى تفاعل نشط — وإذا فسر الإعلان على هذا الوجه فإنه يكون بذلك قد وضع مبدأ هادياً لكل مواطن وكل ناخب وكل موظف وكل أجنبي ليطيعه فى كل معاملتها اليومية وأعبائه التى يواجهها . وقد تسلم بأن المبدأ ينطوى على شىء من الجور فى تطبيقه لا لسبب إلا لأنه كما رأينا من متابعة الفصول السابقة ليس هناك غالباً طريقة فعالة لتعويض الشخص الذى عومل معاملة جائرة فى غير مساواة . وعلى العموم فإن من الحيف أيضاً ومجانبة المساواة أن نعكس الوضع الظالم القديم بأن نعطى جميع أصحاب المغاسل الصينية أولوية قانونية على جميع أصحاب المغاسل من البيض . ولنفس الأسباب فإنه إذا كان « بيك وو » قد هلك جوعاً لأن مجلس المدينة قد حرمه من مصدر عيشه فإنه يكون من المستحيل أن نمحو هذا الخطأ الذى حل « ببيك وو » بأن ندفع بحفنة دولارات فى أيدى خلفائه وأقرب الناس إليه ، ذلك أن تعويضاً من هذا النوع لن يصلح الميزان ويضع الحق فى نصابه . ومن ثم فالمساواة السلبية الصحيحة يجب أن تعتمد كل الاعتماد على يقظة الشعب واتخاذه لتدابير حاسمة للوقاية وذلك بتقديره للأخطار الناجمة عن المعاملة غير المتساوية سلفاً وتلافى أسبابها قبل أن يقدر الضرر .

ومشكلة كسب القوت هذه تجرنا حتماً إلى ميدان الحاجات الاقتصادية ، ففى خلال القرن الماضى اتجهت الأمم الديموقراطية إلى وضع نظام للضمان

الاجتماعي والرعاية الاجتماعية يشمل التعويض عن الأخطار الصناعية والمساكن المعانة والتأمين من البطالة ومعاشات الشيخوخة والعلاج النفسي والخدمات الصحية العامة . ومع ذلك فهذه النظم لما تبلغ فى أى مكان حد الكفاية أو الكمال أو الاستقرار . إلا أنها ، مهما يكن من شيء ، بوادر مشجعة تدل على أن المجتمعات الديموقراطية تجاهد فى سد النقص فى محيط المساواة السلبية ، وتعمل على تحقيق نوع من الضمان ضد الخسائرفى الأرواح والكوارث . ويطيب لنا فى هذا المقام أن نلاحظ أن نمو الضمانات الاجتماعية وتطورها فى المجتمعات الديموقراطية كان على أساس الاستمرار فى استخدام القيم الاجتماعية الموروثة والمسطورة كمادة خام يشكلون منها النظم الاجتماعية المبتكرة ، وأن نلاحظ كيف أن هذه المجتمعات الديموقراطية قد ثابرت على العمل فى إصلاح مبدأ المساواة وتعميق مفهومه، وكيف أنها طورت تدريجياً هذا المفهوم . على أن ماهو أجدر بالملاحظة فى هذا الميدان هو أنها احتضنت المبدأ الثورى القائل بأن العمل على تحقيق المساواة السلبية ليس مجرد تضخيم عاطفى ؛ وإنما هو على العكس خدمة عامة مقبولة ومقررة وأنه مطلب فردى مشروع . ومرة أخرى فلنعد إلى مشكلة « يلك وو » لنلاحظ بعض أحداث وقعت أخيراً فيما يتصل بها ونعمل على تسجيلها . وأول هذه الأشياء التى لامناص من تسجيلها هى أن دولا ديموقراطية مختلفة ومتعددة ماتزال تتبع سياسة جافية هوجاء تجاه الأجانب الذين تسمح لهم بالإقامة فى أراضيها . ففى بعض الحالات يسمح للأجانب بالدخول بشروط معينة ، منها ألا يشتغلوا بعمل يحقق لهم كسباً خلال مدة إقامتهم ، ومنها أن يسمح لهم بالدخول بشرط إجتياز لخوص مهينة بشأن مبادئهم السياسية والهيئات أو الجماعات المنتمين إليها . وفى كل دولة من الدول الديموقراطية يقيم الأجانب تحت السيف المسلط . إنهم معرضون

للترحيل فى أية لحظة . وعلى حين أن مثل هذه الظروف غير السعيدة كانت مألوفة ومعروفة لبيك وو ، إلا أنه قد كان مما يسره أن يستمع إلى الأنباء الجديدة الخاصة بتشريعات الرعاية الاجتماعية الحديثة والتى تضمنت إدخال الأجانب فى نطاقها . ولعله ماكان ليصدق أن هاواى حين أصبحت الولاية الخمسين فى الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت فى مجلس النواب والشيوخ ممثلين لها من بين المواطنين المنحدرين من أصل آسيوى . وعلاوة على ذلك فإن بيك وو كان يسره أن يعلم أنه فى سنة ١٩٤٣ أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية تعديلا لقوانينها يخرج فيه الصينيون من عداد الشرقيين الآخرين ويسمح للصينيين وحدهم بحق التمتع بالجنسية الأمريكية . وإذا كان هذا ولا شك مما يثير السرور فى نفس بيك وو ، إلا أنه لا يبلغ موضع الفخار والنشوة ، ذلك أن أمريكا قد عبرت بهذا التعديل قانونياً عن اهتمامها العام بحليفتها فى الحرب ، جمهورية الصين ، شأنها فى هذا شأن المواطنين الصينيين من أصحاب المغاسل الذين تطوعوا للمساهمة مع « بيك وو » فى تحمل مصاريف الدعوى التى رفعها أمام المحكمة العليا ، مع أن لحظة الفخار الحقيق ، وهى اللحظة التى استردت فيها أمريكا إيمانها الأصيل بقيمتها الأصيلة ، كانت لاتزال دونها سنوات أخرى . ولم يكن ذلك إلا فى سنة ١٩٥٢ حين أسقط الكونجرس الأمريكى من حسابه كل بقايا الإلحاد وأعلن أن حق كل فرد فى المطالبة بالجنسية الأمريكية وأن يصبح مواطناً أمريكياً لن يتعرض للرفض أو التضييق بسبب الجنس .

المساواة الإيجابية :

تتصل المساواة السلبية بضرورات العيش المحترم للبشر فى مجتمع ديموقراطى ، وتتصل المساواة الإيجابية بالفرص المتاحة لتحسين الأفراد والنهوض بهم ، وتوفير التقدم لهم . وكما أن المساواة السلبية تعمل على توفير

ركاز عام يأوى إليه كل مواطن ، كذلك المساواة الإيجابية تعمل على أن ترتفع بالمواطن فوق هذا الركاز العام بقدر ماتسمح به قدراته . والمثل الأعلى الذى تنشده المساواة الإيجابية فى أثناء فترات التحول الاجتماعى والاقتصادى هو مثل صحيح وثابت لأنه يحض على أن تكون المزايا الناجمة عن الاكتشاف والاختراع والتقدم العام فى متناول جميع أفراد المجتمع ، وبهذا يمكن القول بأنه إذا كانت المساواة السلبية تنشد وضع حد لمخاوف البشر فإن المساواة الإيجابية تنشد إفساح المجال بلا قيود أمام آمالهم .

وإذا كانت أمريكا مقلدة فى وضع النظم الخاصة بالمساواة السلبية فإنها تعتبر طليعة الدول فى إبتكار المساواة الإيجابية ؛ بل هى التى قادت العالم دفاعاً عن قضية المساواة الإيجابية . فمنذ البداية كان الأوربيون ينظرون إلى أمريكا على أنها تتيح للفرد فرصاً مثالية لا حد لها . فكل فرد يذهب إلى هناك يستطيع أن يأخذ كل ما هو فى حاجة إليه ليبنى لنفسه وطناً جديداً فى أمن وسلام . وحين يصل إلى القارة الجديدة بآفاقها الواسعة فإنه ينظر إلى الحدود الكائنة فى ولايات أوربا ودولها على أنها حدود ضيقة لا أهمية لها بالنسبة لهذه الآفاق الشاسعة المتاحة له والتى خلت من كل الحدود الموروثة للنظم الطبقية والأسرية . لقد كانت القارة الجديدة خلواً من كل قيد ، وكان الفرد النازح إليها يستطيع أن يعمل محرراً من قيود الاختبارات والامتيازات الطبقية والقيود النقابية والنزوات الملكية ، حتى إن جوته قال وفى خلده كل الأحمال التى ينوء بها كاهل المواطن فى أوربا نتيجة للأخطاء الموروثة « إن أمريكا هى الأفضل » .

على أنه على الرغم من كل شىء حدث منذ ذلك الحين ، وعلى الرغم مما ظهر فى أمريكا فى القرن التاسع عشر من ظروف صناعية اعتبرت أسوأ من تلك التى سادت أوربا ، وعلى الرغم من قفل حدود أمريكا فى القرن

العشرين إلى حد ما ، فقد ظل إيمان الأمة بالمساواة الإيجابية إيماناً قوياً فعالا . فما يزال الشعب الأمريكى يرفض مجرد فكرة الاحتكار ويبدى عدم ثقته به ، فعلى حين اتجهت حكومات ديمقراطية أخرى إلى تبنى نظام الكارتيلات الاحتكارية ، فإن السياسة الأمريكية مهما قيل فيها من أنها قصيرة الأمد كثيرة التبديل ومتناقضة تناقضاً ذاتياً ، فإنها ماتزال تؤكد ضرورة تنظيمها بالتشريعات أو إلغائها . ولعل أبرز ظاهرة فى هذا الإيمان هو عداؤها لأى اقتراح يرمى إلى النزول بالمستوى لمجرد التسوية . ولما كان الأمريكى الأصيل ، شأنه فى ذلك شأن كل مواطن أصيل فى أى دولة ديمقراطية ، يشمئز من منظر أى مزية خاصة تخلع على أى شخص دون استحقاق ، فإنه ينصب نفسه لا لهدم هذه المزية ، وإنما يبذل جهداً أكبر ليساهم فى التمتع بهذه المزية . ولعل هذا هو السر فيما يكشف عن التجربة الأمريكية من أن مايبدأ عادة على أنه مزية خاصة لايلبث أن يصبح مزية عامة ثم يتطور ليصبح حقاً اجتماعياً عاماً وفى النهاية يصبح حقاً قانونياً لكل فرد . هذه هى المراحل المتتابعة التى مرت بها على سبيل المثال فرصة الحصول على حق التعليم خلال الأجيال الحديثة ، فقد بدأت فرص التعليم على أنها حق للأقلية الأكثر ثراء ثم صارت فى النهاية حقاً معترفاً به للجميع ولكل فرد .

ترى ما الذى يمكن أن يقال بعد ذلك عن مركز الزنوج فى أمريكا ؟ الحق أن بعض غير الأمريكيين قد يسائلون أنفسهم فى تعجب عما إذا كان « جوته » لم يكن مخطئاً حين قال إن أمريكا هى الأحسن ، وعما إذا كانت جنة عدن الأمريكية لم تحل بها اللعنة منذ البداية بسبب ثعبان العداء العنصرى؟ وقد يرد على هذا بعض الأمريكيين بالتساؤل عما إذا كان تخلينا الراهن من الضرورى أن يرتد باستمرار إلى المشاكل المتصلة بالجنس أو العنصر ، وعما

إذا كان ليس ثمة من أخطاء أو تميزات فى أمريكا سوى تلك التى تحيق بالزنوج ؟ مثل هذه التعليقات التى يمكن أن يدلى بها أى من الجانبين مستندين إلى خير مالديهم من دوافع تستحق منا النظر فيها بعين الاعتبار . فمن ناحية غير الأمريكيين قد يكفى القول بأن لكل دولة محكاً مميزاً تقاس به المساواة الإيجابية ، وأن العلاقات بين الأجناس قد صادف أنها المحك الذى تقاس به المساواة الإيجابية فى أمريكا . وهذا المحك هو فى العادة مختلف من دولة إلى أخرى . فقد يكون فى دولة هو التميز الطبيعى الموروث ، أو التمييز بين الرجل والمرأة ، أو عدم التوازن فى توزيع الثروة ، أو التزمت فى تطبيق التقاليد والأنظمة ، أو فوضى البناء الطبقى فى المجتمع ، أو نظام ملكية الأراضى ، أو التعصب ضد بعض العادات والصفات الشعوبية ، أو جمود أو مرونة الظروف الخاصة بالاقتصاد الصناعى ، أو الوضع التناسبى بين المذاهب الدينية المعتمدة أو غير المعتمدة . كل هذا يتوقف كثيراً على المحك المحلى الذى تقاس به الأشياء . فالأمريكيون مثلا يعارضون بعنف وبثورة غاضبة إنشاء كنيسة رسمية ، على حين يقبل المواطنون فى بعض الديمقراطيات الأخرى إقامة مثل هذه الكنيسة دون معارضة ، مع أنها من الأمور الجارية المعتادة والمقارنة بين وجهة نظر شعب ووجهة نظر شعب آخر من المحتمل جداً أن تثير السخط والاشمئزاز . ولذلك قد يكون من الأفضل أن نترك للقراء مهمة تحديد المحك الخاص الذى تقاس به المساواة فى بلادهم المختلفة .

أما بالنسبة للأمريكيين فثمة طريق واحد يمكن أن يتبع فى هذا الصدد. ومن واجبنا أن نعترف بأنه فى الوقت الذى ترتكب فيه كل أنواع الأخطاء والمظالم وعدم المساواة والتى لا يكون الزنوج طرفا فيها (مثل قضية جو التى أشرنا إليها فى الفصل الأول) فإن موقف الزنوج الشائع هو الذى يغذى الفكرة الأساسية فيما يتصل بوجهة نظر أمريكا عن المساواة .

وعلى الرغم من أن الكثير قد كتب فى موضوع حقوق الزنوج ، إلا أنه مايزال هناك الكثير مما يمكن قوله لأن التاريخ مايزال يكشف عن المستور . والمفهوم لا يزال دون التكامل .

وعلى أى ، فبمعنى أو آخر ، فإن العملية كلها تتضمن مفهوم تمدين الشعب الأمريكى . ذلك أن الشعب الأمريكى يحاول أن يعلم نفسه بالإدراك وبالقدرة ، المنهج الكامل للمساواة تدريجياً . ولقد كان هناك أكثر من سبب منذ البداية ينبىء فيما أعتقد عن أن عجلة التقدم سوف تكون بطيئة جداً . ومهما يكن من شىء فالشعب لم يكن ينقصه المعلمون الصالحون ليلقنوه مبادىء المساواة العنصرية ، ولكن المعلمين وحدهم لا يكفون لتحقيق التوعية الكاملة بهذه المبادىء ، فإنه من المسلم به فى أسس التربية أن هناك أشياء كثيرة يجب أن يتعلمها الناس بأنفسهم ، لأنه ليس فى الإمكان تعليمهم إياها . ومن ثم فإن ما ينبغى على الأغلبية الأمريكية من البيض أن تتعلمه بنفسها ، هو أن الحقوق العنصرية ليس لها من تأثير على وضع الإنسان الشخصى ومركزه ، شأنها فى ذلك شأن الاختلافات فى الملامح بين أبناء العنصر أو الجنس الواحد . وقد أكد الشعب هذه الحقائق فى بعض الأوقات وتنكر لها فى أوقات أخرى بنفس القوة والحماسة التى أيداها بها . والحق أنه لولا شجاعة المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية لظلوا فى ارتباكهم وحيرتهم التى فرضتهما عليهم الظروف السائدة فى مستهل هذا القرن حين كان التفريق العنصرى هو القاعدة فى جميع الولايات الجنوبية وفى بعض الولايات الشمالية . والحق أنه كان فى طوق أغلبية الشعب من البيض أن يتعلموا معنى المساواة من سعير الحرب الأهلية ؛ ولكن من أسف لم يتعلموا شيئاً . وكان أمامهم فرصة أخرى نادرة ليتعلموا منها حين دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالميـــة الأولى حيث خدم آلاف الزنوج فى معمعان الحرب دفاعاً عن الوطن . بيد أنه فى هذه الأيام بالذات أصدرت

المحكمة العليا قرارها الأول فى صدد عملية التمييز ، وكان أول تفسير واضح لأحكام الدستور . فقد قررت بالإجماع فى سنة ١٩١٧ أن القانون الذى أصدرته مدينة لويزفيل من أعمال ولاية كنتكى ، محدداً بساحات معزولة من المدينة ليسكنها الزنوج بعيداً عن المساحات المخصصة للبيض ، هو قرار غير دستورى . ومع ذلك على الرغم من الخطوات التقدمية المتفرقة التى أحرزها الزنوج والثورات الحامية التى قاموا بها دفاعاً عن حقوقهم ، فقد ظل القانون والاتجاه الشعبى فيما يتصل بالتمييز العنصرى غامضاً حتى الحرب العالمية الثانية .

وقد أعطت تجربة الحرب العالمية الثانية وما تلاها من حوادث ، دروساً لا تنسى للشعب فى مفهوم المساواة الإيجابية . فقد ظهر أن تجميع عدد من الأشخاص من جماعات مختلفة فى صلات دائمة ومتصلة ومستمرة ـ لا لمجرد تعامل مفرد ينتهى بانتهاء مدته مثل التجميع فى خدمة واحدة وما يترتب على هذا التجميع من صلات قوية متصلة ـ هو تجميع يتطلب برنامجاً إعدادياً للتوضيح والتوجيه بين الأفراد المعنيين . ويشتمل هذا البرنامج على توعيتهم بأن الأمل فى تحقيق تعاونهم الاختيارى لكل شىء يعادل فى قيمته أى إجراء يتخذ لإقناعهم بالانتظار وإغرائهم بالبقاء . هذه الإدراكات قد دعتها اتجاهات أساسية فى القانون . فخلال السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية اكتشفت الولايات والمدن الأمريكية أن فى استطاعتها أن تربط نفسها تدريجياً بإعلان شعبى لاستنكار التمييز العنصرى والدينى ، وبذلك يستفيد من المواءمة التى كثيراً ما أبدينا أسفنا لعدم وجودها فى تقاليدنا القومية . وقد استبان لهذه الولايات والمدن أنه إذا جعل القانون من التمييز العنصرى والدينى أمراً معاقباً عليه بالغرامة أو الحبس ، فإن الإقناع سوف يكون فعالا والمحاكاة سوف تصبح أمراً

لا لزوم له فى الأغلب من الحوادث ، وذلك باستثناء الجنوب الذى يتميز بأن جميع ولاياته وبلدانه الكثيفة السكان بها أقليات دينية وعنصرية ، ولذلك ألف لجاناً رسمية لمكافحة التمييز فى الاستخدام . وقد أمكن عن طريق هذه اللجان الرسمية وجهودها المتصلة أن يقنع أصحاب الأعمال أن التمييز فى الاستخدام على أساس عنصرى أو دينى أمر لا يدعو إلى الاحترام .

وثمة عامل آخر جدير بالذكر ، ذلك أنه قد بدا واضحاً أنه إذا هوجم التمييز فى استخدام الزنوج على أساس عنصرى باعتباره مشكلة مفردة وقائمة بذاتها فإن هذا الهجوم لن يؤدى إلى حل للمشكلة . ولنفترض أن رجال الأعمال قد وافقوا على التخلص من تحيزهم ضد الزنوج وعلى استخدام عمال مؤهلين بصرف النظر عن جنسياتهم ، فما الذى يمكن أن يكسبه الزنوج بهذا الاتجاه إذا لم يكن فيهم الخبرة للتقدم لهذه الأعمال ؟ وأين يكتسب الزنوج الخبرات والقدرات الذين هم فى أمس الحاجة إليها ليدخلوا فى تنافس مع غيرهم للحصول على هذه الأعمال وحتى يكون هناك تكافؤ فرص بحق فى الميدان الاقتصادى ؟ لقد بدا واضحاً لكل ذى عينين أن الكفاية فى العمل ستظل بعيدة المنال عملياً طالما أن هناك تمييزاً فاحشاً أتاحته الفرصة للتعليم بين الأجناس المختلفة . ومهما يكن من شىء فمن أى زاوية يعالج منها الزنوج مشكلتهم فإنهم سوف ينتهون إلى أن من المستحيل عليهم الحصول على شىء ملموس مالم يفتح لهم باب التعلم على مصاريعه على قدم المساواة مع غيرهم من بقية الشعب . الحق أن حقوق الزنوج بأمريكا التى ينشدون تحقيقها تدور كلها حول هذا الحق وترتبط به . وهذا الإدراك بالذات لتوعية مشاكله كان أمراً هاماً بالنسبة له ، وسوف يرى مؤرخو المستقبل الذين سيكتبون عن عصرنا هذا أن من وراء هذا التمييز العنصرى بكل قساواته وخسائره ومفاسده انبثق عرضاً وعلى غير توقع خير عميم

متفرد فى ذاته . فالزنجى الأمريكى وقد حفزته المظالم وغزته الآلام بدأ يدرك قيمة التعليم ، وهب يناضل فى شجاعة للحصول عليه ليدفع الثمن لهذا الذى استهدفه لا بالصبر وحده فى وجه الشتائم التى انهالت عليه ، وإنما بالعمل الجاد والمثابرة على الدرس والتحصيل .

ترى ما الذى سوف يخطه مؤرخ المستقبل حين يعلق على قرارات المحكمة العليا التى استنكرت فيها التمييز سنة ١٩٥٤ ؟ وما الذى سوف يتخيله سبباً لهذا الاتجاه ذى الأثر الهام فى حياتنا ؟ إن اهتمامنا الحاضر بقرارات سنة ١٩٥٤ لن يقل بحال عن اهتمام مؤرخى المستقبل بها ، فنحن نسعى لفهم هذه القرارات على أنها أمثلة للنمو والتقدم فى مفهوم فكرة المساواة . والبيانات المتوفرة لدينا بسيطة ومختصرة ، ولكننا نعرف على سبيل الجزم أنه حتى نهاية سنة ١٩٤٠ كانت قوانين الولايات التى أنشأت مجموعة من المدارس العامة للتلاميذ البيض ومجموعة أخرى متصلة للتلاميذ الملونين مساوية لها فى الظاهر ، تعتبر من الأمور الجائزة فى حدود الدستور. كما يعرف أنه حتى ذلك الوقت حددت المحكمة العليا هذه المدارس المزعومة المنفصلة والمساوية للمدارس الأخرى من جهة واحدة ضيقة لا تكاد تحس. فنى القضية التى تقدم بها أحد الزنوج من ولاية ميسورى سنة ١٩٣٨ وكان راغباً فى دراسة القانون ، قالت المحكمة إنه مادامت ولاية ميسورى لا تدير مدرسة للحقوق على الإطلاق للزنوج ، فإن عليها أن تقبله فى مدرسة الحقوق التى أقامتها للبيض وأنه لا يعد من قبيل الوفاء بالتزاماتها أن تمنحه فرصة تعلم القانون على حسابها فى إحدى الولايات الأخرى ، هذا القرار على ما فيه من تقدمية بدا منبتاً لا علاقة له بموقف المدارس العامة المخصصة للتلاميذ الزنوج الذين كانت لهم ، حتى فى أشد الولايات تعصباً ، مدرستهم المحلية الخاصة بهم وإن تكن أقل شأناً وأفقر وضعاً من مدارس البيض . ومهما

يكن من شيء فإن أية ولاية تمنح تسهيلات مماثلة ومتساوية فى ظاهرها فى كل مرحلة من مراحل التعليم وعلى كافة المستويات ، كان فى وسعها أن تتفادى تطبيق قرار المحكمة العليا وتنفيذه . على أن المحكمة العليا بعملها التاريخى فى سنة ١٩٥٤ قضت على نظام المدارس المنفصلة والمتساوية قضاء نهائياً حين أعلنت أن هذا النظام مخالف للدستور فى أى مكان . ترى ما الذى حدث بين نهاية سنة ١٩٤٠ و ١٩٥٤ ليحفز المحكمة على قلب نظام تعليمى مألوف فى إقليم شاسع كإقليمنا ؟

لابد لنا أن ندرك منذ البداية أن العوامل التى حملت القضاة التسعة على إصدار هذا القرار عوامل متعددة ومتنوعة ومعقدة . كما ندرك أيضاً أن بعض القضاة كانوا يكرهون كراهة شـــديدة التميز العنصرى بنفس الحماسة التى كان يكرهها بها القاضى جون مارشال هارلان حين سجل وجهة نظره الفريدة فى عدم مشروعية نظام المدارس المنفصلة المتساوية فى سنة ١٨٩٦ ، وأن بعض القضاة أيضاً لم تكن تربطهم بهذه القضية أية مشاعر قوية سواء أكانت عقلية أم أدبية ، وأن الرأى العام الأمريكى وإن كان من الصعب قياس اتجاهاته وسبر غورها ، كان يميل ميلا متزايداً إلى معارضة التميز العنصرى . على أن العامل الذى نسعى لكشفه ليس العامل الفردى الذى حفز القضاة كأفراد على اتخاذ هذا القرار ، وإنما العامل الذى حفزهم كمحكمة عليا على إصداره . وعلى حين كان التميز دون ماريب محرجاً ومقلقاً لأمريكا فى علاقاتها الخارجية فإن المحكمة العليا لم يكن لها بالتأكيد أى سلطة أو مسئولية فى هذا المجال . ويكشف التقصير فى إصدار التشريعات والأوامر التنفيذية بلا عـذر واضح خلال السنوات التالية بصدور هذا القرار لوضعه موضع التنفيذ ، عن ضعف الرغبة عند المسئولين مسئولية مباشرة عن العلاقات الخارجية فى ذلك الوقت فى التعجيل بتنفيذ هذه القرارات .

وقد ظل الاعتقاد سائداً فترة قصيرة من الوقت بعد سنة ١٩٥٤ فى أن شهادة الخبراء والكتابات العلمية التى نشرها عديد من رجال علم النفس الاجتماعى هى التى أقنعت المحكمة بمساوىء العزل التعليمى وأمدتها بالأساس الذى بنت عليها أحكامها بعدم مشروعية العزل والتمييز فى التعليم. على أن التحصيل العلمى سرعان ما كشف أن هذا الاعتقاد كان خاطئاً. ومع الاحترام الواجب لعلماء علم النفس الاجتماعى والتقدير لما حققوه من أهداف فقد ثبت أن المحكمة لم تعتمد على آرائهم فى سنة ١٩٥٤ بأكثر مما اعتمد عليها القاضى هارلان فى سنة ١٨٩٦ حين رفض نظام المدارس المنفصلة والمتساوية. وفضلا عن ذلك فإنه بفحص اختباراتهم العلمية ذات الدلالة ووسائلهم ظهر جلياً أنها تستند إلى قيم تجريبية مختبرة يمكن أن تقنع المحكمة بالاعتماد عليها. وكل ما يمكن أن يقال فى شأن إجراءات الشهادة التى تقدم بها علماء النفس الاجتماعيون أنهم كانوا على أبعد الاحتمالات أحسن حالا من المذكورين فى القضية التالية التى رواها البروفسور هربرت شنيدر من كلومبيا عن جون ديوى.

« أذكر ذات مساء حين كان جون ديوى يرأس جلسة بحث فى التربية فى كلية المعلمين أن قرئت فى هذه الجلسة غدة بحوث عن الاختبارات العقلية وكانت كلها عن الأقيسة وغيرها. وفى نهاية الجلسة — وأنا أذكر هذه القصة لمجرد التسجيل — قال جون ديوى معلقاً على ما قرىء من بحوث « إننى وأنا أستمع إلى هذه البحوث تذكرت الطريقة التى كنا نزن بها الخنازير فى المزارع فقد كنا نضع لوحاً من الخشب بين قضبان السور ثم نضع الخنزير فى جانب من اللوح وفى الجانب الآخر كنا نوازن بالحجارة حتى يتم التوازن وعندئذ ننزل الخنزير ثم نخمن وزن الحجارة المعادلة لوزنه ».

وإذا لم تكن شهادة العلماء هى التى حفزت المحكمة على إصدارها

قرارها فماذا إذن الذى عجل بصدوره ؟ أعتقد أننا لكى نحدد العامل المساعد يجب أولا أن ندرك بعض المبادىء الأساسية المعينة حول طبيعة الإجراءات القضائية ومستلزمات الدفاع المؤثر . وأعنى بذلك أنه كيما تقنع قاضياً بتغيير نظم وأوضاع قانونية مستقرة وثابتة فإنه يجب أن تخاطب عقله وعواطفه فى وقت واحد لأنهما معاً يكونان إحساسه بالظلم . وأنت حين تحاول أن ترضى عقله فإنه لا يكفى فى ذلك أن تقول إن النظريات العامة القديمة خاطئة من حيث تطبيقها على الظروف الراهنة المعينة ، بل يجب أن تقول أيضاً إن هذه النظريات والمبادىء تنطوى فى ذاتها ، إن أحسن تفسيرها ، على هدى من شأنه أن ينير الطريق للوصول إلى قانون يحقق الحق والعدل . وفى هذا ينبغى ألا يقتصر على إقناع عقله بأن القانون أخطأ فحسب وإنما بإقناعه أيضاً أن القانون فى ذاته يمكن أن يوفر العلاج الناجع ، يستطيع أن يشعر بحريته فى تصحيح الخطأ دون أن يمس ما للنظام القانونى من استقرار واستمرار ، لأنه فى هذه الحالة سوف يستبدل إجراء صحيحاً بإجراء خاطىء ، وكل هذا فى طوقه أن يعزم على إجرائه إذا استطعت أن تحرك فيه القوة الدافعة عن طريق إشعاره بوقوع الظلم ، أو بمعنى آخر إشعاره بالإثارة التى تحرك غدر الإنسان ومشاعره حين يشاهد بنفسه وجهاً لوجه ظلماً يرتكب ضد إنسان برىء . وعلى أى فتحقيق أى تغيير ضخم سواء فى القانون أو فى إقناع الناس ينبغى أن يرتكز على كل من المنطق والعاطفة ، أى لا بد من مخاطبة عقول الناس وعواطفهم لإمكان الفوز بتأييدهم للقضية المنشودة .

وعلى هذا فإن علينا أن نبحث عن سببين أو أكثر كانا حافزين لإصدار قرارات المحكمة فى سنة ١٩٥٤ ، على أن يكون أحدهما منطقياً خاطب عقل القضاة ، والآخر عاطفياً حرك مشاعرهم ، على أن يكون الأول قد رسم

طريقاً منطقياً تعتمد عليه المحكمة فى إسقاطها لقاعدة التفرقة العنصرية دون خرق لثبات القانون واستمراره . هذا السبب المصاحب فى ظنى هو ما وقع فى إلتماسين سابقين رفعا إلى المحكمة وفحصت وناقشت حججهما معاً وأصدرت فيهما حكماً فى يوم واحد فى ربيع سنة ١٩٥٠ . وفى ظنى أيضاً أن هاتين القضيتين كان لهما الأثر البين فى توجيه المحكمة وتعليمها على مستوى جديد فى منهج لمساواة الإيجابية . فإن صح ظنى ، فكلا القضيتين تعتبران درساً هاماً موضوعياً ينبغى أن يوضع موضع الاعتبار فى دراستنا لما دخل على القيم الاجتماعية من تعديل وانتشار .

والقضية الأولى قدمت للمحكمة من تكساس . ولما كان الرسميون من رجال الدولة فى تكساس قد أدركوا أن ولاية مسورى قد خسرت قضيتها أمام المحكمة العليا لأنها فشلت فى أن تنشىء مدرسة مستقلة منفصلة للحقوق يتعلم فيها أبناء الزنوج وحدهم فإن هؤلاء الرسميين واجهوا مشكلتهم فى تكساس بإنشاء مدرسة للحقوق منفصلة للزنوج . واستناداً إلى ذلك وإلى قيام مدرسة منفصلة للزنوج فى ولاية تكساس قررت الولاية أن فى طردها للطلاب الزنوج من مدرسة الحقوق التابعة لجامعة تكساس عملا مشروعاً يجيزه القانون إذ له ما يبرره . ولما كانت الولاية قد أظهرت شيئاً من الكرم والسخاء إلى حد ما فى إنشاء المدرسة وتجهيزها فقد ظنت أن هذا النزاع الذى طرحته على المحكمة سوف يلقى قبولا من القضاة . لكن هذا كان من الممكن أن يجوز على المحكمة لولا أن المدرسة موضوع النزاع كانت بالصدفة مدرسة للقانون ، والقانون هو موضوع القضاة ومادتهم . والنظام القانونى هو ما يعرفه القضاة حق المعرفة بكل تفاصيله ، بل هو الشىء الوحيد الذى يعتبر كل قاض نفسه خبيراً فيه وأنه أحكم من أى خبير تربوى فى تقدير شئونه . ومن ثم فقد كان كل قاض يشعر بينه وبين

نفسه أنه كفء للحكم على المدرستين ، وأنه قادر فى كفاية على المقارنة بين نظاميهما والتيسيرات الممنوحة لكل منهما . وفى ظل هذا قضت المحكمة بالإجماع بأن المدرستين ليستا متساويتين لأن مدرسة جامعة تكساس تحظى بشهرة أوسع ونفوذ أكبر وبنوعية أميز من المدرسة الأخرى ، ولأن مدرسة الزنوج لا تتيح الفرصة للطالب فيها بالتعامل مع البيض أو الاختلاط بهم ، وهم الذين سوف يتعامل معهم ويبنى علاقات بارزة حين يصبح محامياً فى المستقبل . وقالت المحكمة إن مقتضى المساواة الذى ينص عليه الدستور يبدو أمراً أبعد وأعمق من مجرد المساواة فى المبانى والكتب والدولارات . إنه يشير علاوة على هذا إلى قائمة واسعة من العوامل غير المنظورة التى لا تقدر بالكم ولا تقاس بالحجم ، وهى تشير بصفة خاصة إلى التجارب الاجتماعية والعلاقات الإنسانية التى لا يمكن الاستغناء عنها والتى يتمثل فى ظلها الفرق بين مجرد التلقين وبين التربية والتعليم للطالب . وعلى هذا الأساس يكون الوصول إلى نتيجة فى هذه القضية أمراً من السهولة بمكان ، وهو ما فعلته المحكمة سنة ١٩٥٤ حين قضت بأن التفرقة والعزل العنصرى فى التربية والتعليم ينطويان بالضرورة على خرق لمبدأ المساواة . وما دامت الأمور غير المنظورة والاعتبارات غير الملموسة قد أدخلت فى الاعتبار ، فقد توفر أساس يمكن من قلب النظام السابق بأكمله . والأمور غير المنظورة والاعتبارات غير الملموسة لا يمكن أن تكون على ما ينبغى أن تكون عليه إذا كانت المدرسة تقوم على العزل والتفرقة العنصرية . إذ العزل والتفرقة العنصرية يجعلان من النص القائل بأنها مدارس منفصلةولكنها متساوية مجرد تعبير معناه فى الحقيقة منفصلة وعلى ذلك غير متساوية .

ومهما يكن من شىء فكل ما أشرنا إليه فرضاً هو الطريقة التى أمكن

بها إقناع عقول القضاة فى هذه القضية ، ومع ذلك فالإقناع الفعلى وحده لا يستطيع دائماً أن يتغلب على الأوضاع المستقرة الثابتة التى تنقل إلينا بالقصور الذاتى والتمجيد القياسى للأنظمة القائمة . ومن ثم فلكى نفهم العوامل التى أدت فى النهاية إلى تحريك الأوضاع يجب أن نبحث عن القوى الدافعة التى حركت القضية وأثارت الناس عاطفياً ضد وضع معين .
وأعتقد فى ظروفنا هذه أن الذى دعا المحكمة إلى إصدار قرارها هى الظروف التى هيأتها قضية أخرى كانت منظورة مع القضية الأولى فى وقت واحد ـ هذه القضية كانت مخاصمة من ولاية أوكلاهوما من رجل يدعى ج. ماكلورين حصل على شهادة الأستاذية فى التربية (الماجستير) من جامعة الولاية ورغب فى مواصلة دراسته بنفس الجامعة للحصول على الدكتوراه فى التربية ولكن السلطات الجامعية استبعدته على أساس عنصرى مما اضطره إلى أن يحصل على قرار من المحكمة الاتحادية يلزم الجامعة بقبوله . ولم تحاول ولاية أوكلاهوما إنشاء مدرسة عالية منفصلة للزنوج كما فعلت ولاية تكساس بل نفذت قراراً بأن الزنوج مباح لهم الدخول إلى الجامعة ولكن على أساس معاملتهم معاملة تمييز وفصل عنصرى .

وطالما أن الأطفال البيض يصورون الآن والسعادة تغمرهم وهم يلعبون فى أفنية مدارسهم الخاصة وكذلك الملونون وهم يلعبون فى مدارسهم الخاصة بهم ، فإن أى قاض يكون حسه دون الإرهاف للرجل المتوسط ، يستطيع أن يتخلص من الشعور بالغضب تجاه أى منظر من مناظر التمييز العنصرى . هذا القاضى الجامد الحس نوعاً يستطيع أن يكون لنفسه عادة رؤية العنصرين منفصلين وأن ينمى فى نفسه وفى تفكيره هذه العادة وأن يبرر ذلك بقوله « إنهم يبدون سعداء وكل منهم منفصل عن الآخر ، ثم يمضى فى تبريره فيقول « ولو أننى لم أكن لأرضى عن فصلهم منذ البداية ولكن

كيف لى أن أقضى بأن مافعلته الولاية سنوات وسنوات طوالا عمل مناف للدستور ؟ » . وقد يستمر فى هذه المحاجة على هذا النمط طالما أنه لم يحمل على فهم الحقيقة الأولية ، وهى أن حياة الفرد فى المدرسة ليست إلا جزءاً من حياته الكاملة فى المجتمع وهى جزء من حياته أثناء مدة الدراسة ، ولكنها بعد الدراسة ليست مجرد جزء — إن هذا القاضى صاحب هذه الفروض فى حاجة إلى طريقة ما أو وسيلة ما يتعلم منها أن حجرة الدرس فى المدرسة لا يمكن عزلها أو فصلها عن المجتمع الكامل الذى خلقها وأنشأها .

هذه هى الحقائق التى تجلت للقضاة فى قضية ما كلورين . وما فعلته ولاية أوكلاهوما دفاعاً عن نفسها فى هذه القضية هو أن وضعت أمام المحكمة صورة حية للتمييز العنصرى ملخصاً لما يدون باسم فصل الملونين ، مليئاً بالصور الناطقة التى لا يغيب مغزاها عن أشد القضاة جموداً فى العاطفة . فما كلورين على خلاف كل أبناء جنسه لم يؤثر البقاء بعيداً عن أنظار البيض منزوياً فى فناء مدرسته بل دخل دوائر البيض وطالب بأن يحصل على أى شهادة أكاديمية فى التربية وقد سمح له بدخول الجامعة ولكن أى معاملة عومل بها فى الجامعة باسم التربية وفى ظل أوامر الولاية وهيئاتها التعليمية العليا ؟

« لقد طلب إليه أن يجلس فى عزلة فى مقعد معين فى حجرة داخلية ملحقة بالفصل ، وأن يجلس على كرسى معين فى حجرة المكتبة لا يتجاوزه إلى غيره ، ولا تستعمل الكراسى الأخرى العادية الموجودة فى حجرة المطالعة ، وأن يتناول طعامه على مائدة معينة وفى وقت مختلف عن الوقت الذى يتناول فيه الآخرون طعامهم فى الكفيتريا المدرسية » .

وقد أوقفت المحكمة العليا فوراً وبحزم هذه الإجراءات المنافية للإنسانية. وفى أثناء نظر المحكمة للقضية تكشفت حقائق أخرى مثل السور الذى كان

يوضع حول المكان الذى فيه ماكلورين ، ومثل اللافتة التى كانت توضع فوق السور « مخصص للملونين » ، ومثل جلوس ماكلورين خلف البيض لايرى منهم إلا أقفيتهم . فى ضوء هذه الحقائق عن موقف ماكلورين يستطيع الإنسان أن يرى التمييز العنصرى من وجهة نظر المستهلك وأن يفهمه ويحكم عليه وعلى مافعله للجنس البشرى كله ملونين وبيضاً على السواء .

لقد افترضت أن هاتين القضيتين اللتين فصلت فيهما المحكمة سنة ١٩٥٠ هما اللتان هيأتا المحكمة عقلياً وعاطفياً لإصدار قراراتها ضد التمييز العنصرى فى سنة ١٩٥٤ . تلك القرارات العظيمة التىدفعت بأمريكا إلى أعظم الأعمال الاجتماعية طموحاً وأمجاداً فى القرن العشرين . إن عدم التمييز سوف يتغلغل فى كل شىء فى حياة الشعب ، ولقد مضى شوطاً بعيداً وقضى على التعصب الشديد للقديم وهيأ الظروف لوقف مد التعصب وعكس تياره .

ومهما يكن من شىء فعدم التمييز ، كما هو مفهوم الآن ، ليس كافياً ، وسوف تحل المرحلة التالية للمساواة الإيجابية حين تدرك جماهير الشعب إدراكاً كاملا أن الولايات المتحدة الأمريكية وطن للإنسان وليست وطناً للبيض مع بعض حقوق ممنوحة ومكفولة للآخرين . وكما أن الوطن لاينتمى إلى مذهب دينى مفرد ولا إلى جماعة عنصرية منفردة ، وكما أن التسامح الكريم فى أعلى مراتبه لايحقق المساواة بالنسبة للدين ، كذلك هو لايحققها بالنسبة للعنصرية . والحق أن حصول هاواى على مرتبة الولاية فى الاتحاد الفيدرالى قد حدد البداية لعصر جديد . ومن ثم فإن عاجلا أو آجلا سوف يحسم الأمريكيون أمرهم على المستوى الرفيع للمساواة الإيجابية ، وسوف يقررون أنهم فى جميع أعمالهم ومختاراتهم لن يعترفوا بجنس رسمى أوعنصرية رسمية .

بين المساواة والحرية :

إن الحقيقة التى لا مرية فيها والواضحة وضوح الشمس وهى أن الملوك والرعايا والملاك والعبيد والرجال البيض والحمر والسمر والسود ، كلهم أعضاء فى جنس واحد ، قد أصبحت جلية جلاء يتيح لأى فرد مهما يكن ويسمح لكل إنسان أن يتعلم،أن يطالب لنفسه بقدر من المساواة المشروعة .

إن الحقائق الفسيولوجية البسيطة التى توحى إلينا بالحس تواجهنا دائماً بالتحدى ، فهى تخبرنا دائماً بأن التمييز القديم المزعوم بين الرجال البيض والرجال الملونين ماهو إلا خداع مكشوف ، فالرجال الذين يسمون أنفسهم بالبيض ليسوا فى الحقيقة بيضاً على الإطلاق ، وإنما فيهم ظلال قرمزية أو زيتونية ، ومن ثم فكل كائن حى على ظهر هذه البسيطة من البشر « ملون » ولا جدال . فإذا كان كوننا ملونين أمراً ثابتاً وحقيقة واقعة فمعنى هذا أننا جميعاً ملونون كما يستبين كل إنسان يرى بنفسه ويحكم بنفسه . وقد يكون الورق أبيض ولكن البشر ليسوا بيضاً أللهم إلا قلة قليلة ممن تسميهم « عبدة الشمس » . والمساواة الفسيولوجية بين البشر من ذوى الأوضاع الممتازة والبشر من ذوى الأوضاع الحقيرة ليست من الأمور الخفية بل هى من الأمور الظاهرة وهى دائماً تسلم ذوى الأوضاع الممتازة إلى الضيق والحرج . وبعض الحكام الأذكياء من أمثال بريكليس فى زمانه وستالين فى أيامه كانوا ينأون بأنفسهم عن أنظار الناس ولا يظهرون للشعب إلا فى مناسبات الاحتفالات العامة العظيمة ويؤدون معظم معاملاتهم عن طريق الوسطاء والرسل فقد أدركوا أن الشعوب لن يعتبروهم معصومين أو فوق البشر إذا اكتشفوا أن الجوع والعطش قد يحلان بهم ويتغلبان عليهم، وأنهم يتصببون عرقاً من الخوف وتقشعر أجسامهم من البرد ، وأن أمعاءهم قد تتعرض للتلبك الذى يتعرض له غيرهم . ومن هذه الناحية كم يساوى

الأبهة والجاه والملك فى نظر ملك إذا كانت مثانته تملأ وتحمله على أن يفرغها فى التو والحين كما يفعل أى أحمق من رعاياه؟ هذه الوظائف الطبيعية والأولية للجسم وأجهزته هى التى تكشف المستور وتعلم الجماهير المستذلة أن يعرفوا عن حكامهم أكثر مما هو مفروض أن يعرفوه. ففى روما القديمة مثلا على الرغم من المجد الذى كانت تخلعه الجماهير على يوليوس قيصر، وعلى الرغم من الانقياد الذى كانوا يظهرونه له، فإن هذه الجماهير ذاتها لم يدهشها أن ترى قيصر يدمى من جراحه حين طعن بالخنجر.

هذه الملاحظات نفسها تنطبق على نفس المدى فى المقارنة بين الرجال من مختلف الأجناس فالبيض والصفر والحمر والسمر كيما يدركوا أنهم جميعاً يتساوون مع غيرهم من ذوى الألوان الأخرى عليهم أن يعودوا إلى أبسط مظاهر الفسيولوجيا البشرية فالحقائق والوظائف تنطق معبرة عن ذاتها ومؤيدة المساواة بين جميع البشر على اختلاف ألوانهم. ولعل هذا هو أحد الأسباب فى أن فكرة الجنس الممتازة أو سيادة البيض المزعومة كان محتوماً أن تتداعى وتسقط آخر الأمر. ولربما بدا كورتيز فى المكسيك وكليف فى الهند، وغيرهما من بقيه الفاتحين آلهة فى أعين الناس فى أول وصولهم، ولكن طول مكثهم وألفة الناس لهم مدة طويلة قد أسقط هذه الهالة من فوق رؤوسهم، وعلم الناس أن هؤلاء الأجانب ليسوا مقدسين ولا آلهة، بل ولا مختلفين عنهم فى شىء، وإنما مجرد بشر مثلهم مثل سائر الناس يعرضون للهجوم والخطأ والاضطراب والقلق، شأنهم شأن الآخرين. والحق أنه حين تنكشف لأعينهم هذه الحقائق لا يبقى أمامهم للغموض منهم إلا انتظار اللحظة المناسبة، والتاريخ يحدثنا فى جميع أطواره عن الإمبراطوريات التى انهارت نتيجة لهذا الإدراك وظهور التشقق فى الواجهة المصطنعة للحكم الإمبريالى.

وفى القرن العشرين تضامنت العوامل العسكرية مع العوامل السياسية والفسيولوجية والاقتصادية فى حزمة واحدة لتقوى من المطالب العامة فى الحصول على الاستقلال القومى والمساواة الإنسانية . وليس يعنينا فى هذا المقام فى كثير أو قليل أن نعرف أين تعلم الناس فى بلد ما أو آخر حقهم فى المطالبة بوضع متساو مع بقية دول العالم ، وإنما الذى يعنينا هو أن فى كل جبهة من جبهات العلاقات الاجتماعية كان الناس يجتمعون ويسيرون تحت علم المساواة . والمساواة هى أمنية العصر السائدة ، ففى كل قارة من قارات الأرض يسعى الناس جادين لتحقيق المساواة مع الآخرين فى كل صورة من صورها ، مساواة فى القوى النووية وفى القوات العسكرية ، والطاقة الصناعية ، والتعليم الفنى ، وفى الإسكان العام ، وفى البضائع الاستهلاكية ، وفى ضمان الرعاية الاجتماعية . ولما كانت مثل هذه المطالب الضخمة هى من النوع الذى لا يقدر على تحقيقه أو الإشراف عليه على مدى واسع إلا الحكومات ، فإن المطالبة بالمساواة فى كل مكان قد أحدثت ضغطاً مباشراً فى كل مكان للتوسع فى الخدمات الحكومية ، وتقديم التسهيلات العامة للشعب . ومهما يكن من أمر فسواء أكان الشعب فى بلد معين يملك الإمكانيات المطلوبة مباشرة أو يكتفى بتقديم معونات مالية للمساعدة على تحقيقها ، فإن تقدم المساواة يتطلب حتما زيادة فى التنظيم وتوسعاً فى التدخل الحكومى ، والحكومة التى تأخذ على عاتقها أن تبارى فى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية غيرها من الحكومات المنافسة ليس أمامها من سبيل تسلكه إلا التوسيع فى مواردها من الموظفين والأجهزة والأموال ، ذلك أن المساواة المدنية الحقيقية باهظة التكاليف إذا أخذت مأخذ الجد ، ولم تقتصر على مجرد الوعود البلاغية الرئاسية فى الخطب والدساتير .

ولكن لنفترض أن زعماء بعض مجموعات من الأقليات فى منطقة بعينها طالبوا باعتمادات معينة فى باب المصروفات العامة لتحقيق أغراض معينة تخص قضيتهم . ولنفترض أيضاً أنهم طالبوا بشدة أن تنبذ بعض الحريات الشخصية بقدر ضئيل نسبياً لصالح تأمين مبادىء المساواة . ولنكن موضوعيين فنفترض أنهم طالبوا باستصدار تشريعات تستهدف جعل نشر أية بيانات أو صور الغرض منها تصوير الإفساد أو الغواية أو الإجرام أو الانحراف أو انعدام الفضيلة بين أفراد طبقة معينة من المواطنين أو بين أفراد جنس معين أو لون معين أو جماعة دينية معينة ، جريمة يعاقب عليها القانون . وكذلك أية محاولة تبغى احتقارهم أو السخرية منهم أو الطعن فيهم والتقليل من شأنهم . وهم يزعمون فى معرض الجدل أن مثل هـذا القانون الذى يسمونه قانون القذف فى حق الجماعات سوف يحول بين المتطرفين ومثيرى الشغب وبين إثارة الشغب والفوضى بتشهيرهم بالأقليات ودمغهم بما يحط من شأنهم ، وأن مثل هذا القانون من شأنه أن يدعم ويحمى قواعد المساواة بين جميع الأجناس . وإذا كان مثل هذا القانون قـد ينتقص عرضاً بعض الحرية الشخصية فى التعبير فإن الكسب الذى سوف يعود على المجتمع من إصداره ، سواء فى ناحية النظام المدنى أو التوافق أو المساواة ، يستحق مثل هذا الانتقاص . وإذعاناً لهذا الاتجاه أصدرت الهيئة التشريعية فى ولاية إلينوى مثل هذا القانون فى سنة ١٩٢٧ الذى فرض غرامة على مثل هذا العمل لاتتجاوز مائتى دولار .

ولكى ندرك مايتضمنه قانون القذف فى حق الجماعات لابد لنا أن نفهم مالا يتضمنه ، فهو ليس قانوناً ضد من يعكر الأمن والسلام ، ولا ضد من يثير الشغب ، ولا هو ضد من يكون جماعات من العامة للقيام ببعض أعمال العنف ، ذلك أن ولاية إلينوى كغيرها من الولايات لديهـا من القانون

فى كتاب التشريعات الخاص بها مما تقع تحت طائلته مثل هذه الأعمال ، وما من أحد قد أثار جدلا حول صحتها وسلامتها من الناحية الدستورية ، ولكن قانون القذف فى حق الجماعات مضى إلى أبعد غوراً من ذلك ، فهو يستهدف التحكم فى القول دون الربط بين ما يترتب على مثل هذا القول من العمل المباشر أو العمل الذى هو نتيجة بالضرورة لمثل هذا القول . فهو يحاول أن يمنع غرس بعض الأفكار السيئة الخبيثة وما قد يصاحبها من معان فكرية غير سليمة فى عقول الناس ، سواء أدى هذا النشر إلى اللجوء إلى العنف أو عدم اللجوء إليه . والمجادلون عن هذا القانون يشيرون دائماً إلى المعارك الدموية التى يحفل بهـا تاريخ ولاية إلينوى التى كان سببها المنازعات بين الأجناس ، ومن ثم يرون أن وقف روح البغضاء والعداوات بين الأجناس المختلفة من الأقليات يجب أن يوقف منذ البداية ، وهم لذلك يعتقدون أن واجب الولايات يقتضيها أن تمنع كل دعاية سيئة مغرضة قبل أن تستفحل وتصل إلى عامة الشعب ، فتثير العداوة والبغضاء فى نفوسهم .

وقد حدث بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ، أن تقدم أحد المتعصبين الغلاة والمعروف باسم « جوزيف بوهارنيه » بعد أن أدين فى إلينوى بتهمة خرق قانون حمـاية الأقليات ، بالتماس للمحكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية يطلب فيه نقض الحكم الصادر ضده ، مستنداً إلى أن قانون القذف فى حق الأقليات قانون غير دستورى . وكانت الوقائع التى تضمنتها قضية بوهارنيه بسيطة محكمة الصياغة ، ولم تتضمن شيئاً عن أى عنف ارتـكب أو تعكير للأمن والسلام . وكان كل ما تضمنته أنه فى أحد اجتماعات ما يدعى بهيئة عصبة الدائرة البيضاء قد وزع مجموعة من النشرات شهرت فى عبارات مستهجنة بالسود من زنوج شيكاغو ، وطلبت إلى عمدة المدينة ومجلسها العمل على كفهم عن اختراق حرمة مساكن البيض والتحيف على الأراضى المجاورة

لأحيائهم . وفى أثناء محاكمته فى شيكاغو أبدى بوهارنيه استعداده ليقدم الدليل على صحة البيانات المنفردة التى ذكرها عن الزنوج ، وأن انتهاكهم للحرمات وسرقاتهم كلها أمور واقعية وحقيقية ، ولكن القاضى رفض الاستماع لأدلته . وقد حكمت المحكمة العليا على ضوء هذه الوقائع بأن قانون القذف فى حق الجماعات قانون دستورى ، وأن إدانة بوهارنيه طبقاً لأحكامه قانونية ودستورية ، وكان الحكم بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة .

وما يعنينا فى المقام الأول فى الوقت الحاضر ليس هو الأوضاع الفنية للقانون الدستورى ومشاكله ، وإنما الذى يعنينا هو المبادىء الأساسية للحكم الديمقراطى ، ومن وجهة نظرنا فإن قانون إلينوى وقرار المحكمة العليا بدستوريته كلاهما خاطىء . وبعض القراء قد لايقرون قرار المحكمة فور علمهم بأن المحكمة لم تمكن بوهارنيه من أن يدافع عن نفسه بإثبات صحة الوقائع التى نسبها إلى الزنوج ، وسوف يدللون على صحة ماذهبوا إليه قائلين إنه إذا كان قد قال الحق ، فإن وجهة نظر المجتمع واهتمامه لما سوف يقول لن تتغير ، سواء أكان قد أدلى بهذه الحقائق بقصد سيء وبغرض التشهير أم قالها بقصد حسن وبغرض سليم ، وأن الأقوال والأفكار التى تقال لتكوين رأى عام أو توجيه سياسة عامة لاينقص من قيمتها صدورها من شخص سيء أو من لسان حاقد . ونحن إذا لم نستطع أن نثق فى وعى الناخبين وقدرتهم على التمييز بين الخبيث والطيب وبين ما ينفع وما لا ينفع ، فإننا فى الوقت نفسه لانستطيع أن نحملهم المسئولية الأدبية عن كل مايؤدونه من أعمال . وإذا كان لنا أن نعدهم مسئولين عن حسن سير الأعمال واتجاهاتها العامة فينبغى أن نؤمن بأنهم هم وحدهم الذين يستطيعون أن يقرروا ماهو خير للمجتمع وما هو شر له .

ومهما يكن من شيء ، فمن منا يستطيع أن يحث القضاة على أن يرحبوا بسماع أدلة كتلك التي كان بوهارنيه يريد أن يدلى بها ؟ وترى هل ينبغى للقاضى أن يسمح بسماع أدلة وشهادات سواء أكانت صادقة أم غير صادقة إذا كان الغرض منها قبل كل شيء هو إلحاق الإهانة وصب التحقير على جزء من المجتمع الذى نعيش فيه ؟ وترى هل يريد أحد منا من القاضى أو من المحكمين أن يقرروا بعد سماع مثل هذه الأدلة ما إذا كانت صحيحة أو غير صحيحة فى الواقع ؟ ما أظن أن شيئاً أسوأ من هذا يمكن أن يتصور حدوثه ـ ولنتصور أن قاضياً بعد أن قرأ كتاب الأحكام فى ولاية إلينوى وعلم أن القانون ينص على أن الجماعات يجب ألا تتهم بنقص فى الفضيلة ، ثم بعد هذا وبعد سماع أدلة الجانبين فى الدعوى يصدر قراراً فى موضوع التحلى بالفضائل أو عدم التحلى بالفضائل من جانب الزنوج أو اليهود أو الكاثوليك أو الأيرلنديين أو الإيطاليين أو البولنديين أو أية أقليات اجتماعية أخرى ـ وصوروا يا قرائى الأعزاء مثل هذا الموقف كما يحلو لكم حين يعهد بإصدار مثل هذا القرار للمحلفين ، المحلفين من العلمانيين أو أى نوع شئتم من المحلفين ـ إن مجرد التفكير فى هذا يكاد يكون أمراً لا يحتمله أحد ، فنحن الشعب لم ننشىء الحاكم ولم نكون هيئات المحلفين لتصدر قراراً فى المزايا العامة لمجموعة من مجموعات الشعب الذى نعيش معه . إن القضاة والمحلفين لا يستطيعون أن يبرروا تصرفات جالية بأسرها أو يدافعوا عنها لمجرد أنهم لا يستطيعون اتهام هذه الجالية كلها ، ومن ثم فإن حكمها بالبراءة له أهمية كحكمهم بالإدانة سواء بسواء .

ومهما يكن من شيء ، فعلى أى وجه قلبت الأمر فهو ينطوى على خروج عن المألوف والعرف عند التطبيق ، ومن ثم يبدو أن قوانين القذف فى حق الجماعات أو الأقليات قوانين غير مقبولة سواء أجاز القاضى للمتهم حق الدفاع

عن نفسه بمحاولة إثبات العبارات المتضمنة للقذف العام أم لم يجز ذلك ، فالمحاكم ليست أماكن للمخاصمة فى الأهلية للخير أو الشر ، بل وليست أماكن لتقرير أهلية جماعة للخير أو الشر بصفة عامة كجموعة ، وإنما وظيفة المحكمة هى الحكم فى النكث بالعهد فى واقعة محددة حددها القانون ورتب على الإتيان بها بعمل معين صريح عقوبة معينة أو لتقرير واقعة معينة من غش او تدليس أو إهمال ، ومهمة المحكمة هى فى الواقع تقويم معاملات الناس فى وقائع معينة وليست بأية حال تقويم مسلك البشرية بصفة جماعية . ومامن محكمة مدنية يمكن أن يدخل فى اختصاصها أو فى سلطانها أن تصدر حكماً على مسلك جماعة بأسرها من المجتمع الذى نعيش فيه .

وفضلا عن ذلك فثمة أمور أكبر من ذلك ينبغى ألا تغيب مضامينها عن أذهاننا ونحن ندرس هذه المشكلة ، ولنفرض أننا نقوم باختبار صحة قانون القذف الذى أصدرته ولاية إلينوى من الناحية العملية على فرض أن السلطات المعينة فى الولاية ستقوم بتطبيقه حرفياً ولن تسمح بأى تجاوز عن حدود النص وأنهم بهذا سوف يصادرون كل المنشورات والمطبوعات التى تصور الإفساد أو الغواية أو الإجرام أو انعدام الفضيلة عند جماعة من الناس أو أقلية من الأقليات... الخ ، أليست النتائج المترتبة على هذا التطبيق الحرفى مما يثير الاهتمام ؟ وبالطبع ستبدأ الولاية بمحاكمة كل من يقوم بتوزيع التوراة التى تصور فى عديد من مواقعها فساد اليهود وتتلو التوراة والأناجيل لا لشىء إلا لأنها تصور المسيحيين وقد خذلوا المسيح فى ساعة المحنة العميقة ، وبالتالى سوف يحظر نشر كتب الأدب اليونانى لأنها تنعت كل الشعوب الأخرى بالبرابرة ، ولن تفلت من الحظر كتب المؤلفين من الرومان فهى قد غضت من أهل الغال ومن التيوتون ومن الإيطاليين على السواء ، والكتاب المسيحيون فى القرون الوسطى ليسوا بأقل ذنباً ، فهم

قد هاجموا المسلمين واليهود . ودانتى قد خص بعض أصحاب المهن والأعمال بالحشر فى النار ، والكاثوليك والبروتستانت كلاهما قد كتبوا أشياء فظيعة عمن كانوا يعتبرونهم ملحدين وكفرة ، والنعت بالإلحاد إذا فهم على وجهه وجمع من جميع أطرافه لشمل كل الذين كانوا يعيشون فى ظل المسيحية ، وشكسبير لم تخل كتاباته من تعريض ، فقد عرض بالفرنسيين والإيطاليين وأهل ويلز والهولنديين ، وعشرات غيره من الكتاب ابتداء من شريدان وديكنز حتى شو وجيمس جويس قد سبوا الأيرلنديين . وليس هذا فحسب بل إن كل مؤلف أو سياسى دافع أو احتضن قضية الزنوج وتحريرهم أو وقف إلى جانب حقهم فى المساواة بغيرهم من البشر لابد أن يكون قد أذنب من ناحية تصويره للفساد . والنقص فى الفضيلة من جانب معين هو جانب الأقلية البيضاء السائدة وهؤلاء جماعة أيضاً ومن حقهم أيضاً أن يكون لهم حس الجماعة .

وإذا كان الأمر كذلك فإن الحظر والمصادرة فى كل ما يتصل بالقذف فى حق الجماعات سوف يشمل كل ما له قيمة من الأدب شعراً كان أو نثراً مما أصدره الزنوج الأمريكيون حتى الآن .

وإذا كان المدافعون عن قانون القذف فى حق الجماعات يستطيعون أن يتماسكوا بعد قراءة الفقرة الماضية فقد يعترضون قائلين : إن هذا التطبيق الحرفى لم يكن هو الذى نعنيه ، إنه ليس هذا على الإطلاق ، فالقضاة كلهم يعرفون أن القانون إنما صدر لحماية الأقليات ولم يصدر لتحكيمهم أو لفرض الرقابة على الآداب الكلاسيكية ، ونحن نثق فى حكمة القضاة فى تفاديهم لكل النتائج غير المرغوب فيها وسوف يفسرون القانون تفسيراً مناسباً فى كل حالة تعرض عليهم ، ومن ثم اعتمدوا على القضاة فى تطبيق القانون .

وهذا الدفاع الأخير يسلمهم إلى الوقوع تحت طائلة القول المأثور عن المساواة والحرية فى المجتمع الديمقراطى ، بل ويعطينا مفتاحاً لإدراك مفهوم هذا القول ـ والقول المأثور فيما أذكر يجرى هكذا : (حينما يحاول المتحمسون أن يعملوا على نشر المساواة المدنية بالانتقاص من حرية الفكر والقول ، فإنهم دائماً وباستمرار يهزمون أهدافهم ويلغونها . وإن شئت الواقع فانظر إلى التناقض الذى وقع فيه هؤلاء المتحمسون لقانون القذف فى حق الأقليات ، فهم كيما يضمنوا ما أملوا أنه ينطوى على كسب فى جانب المساواة اقترحوا الانتقاص ، لامن نوع واحد من الحرية وهو حرية القول ، بل أسرفوا على أنفسهم وانتقصوا من نوع غال من المساواة نفسها والمساواة أمام القانون . فهم لم يطالبوا فقط بتحديد حرية الصحافة بل طالبوا أيضاً بأن نعهد بمقاديرنا إلى تصرف قضاة معينين ، وهو تصرف لا يمكن التكهن به ، فهو يختلف من قضية لأخرى ، وهم بهذا يرغبون إلينا فى أن نعطى كل محكمة سلطة لجنة التحقيق لتحقق وتقرر ما إذا كان هذا الكتاب أو هذه النشرة أو تلك الصورة تحقر أو تمتهن أكثر مما تعلم أو تفيد ، أو أنها تعلم وتفيد أكثر مما تمتهن أو تحقر ، أو أنها من القدم ترجع إلى عهد بعيد ، ومن ثم اكتسبت حصانة زمنية تمكن لها من أن تمتهن وتحقر ما شاءت دون أن تقع تحت طائلة القانون .

ترى أثمة مايسمى المساواة السياسية دون حرية ؟ على الرغم من كل التفسيرات التى تعج بها المنشورات الشيوعية والدكتاتورية فإن ذلك يبدو مستحيلا فى ظل كل الأنظمة الإنسانية ، ذلك أنه إذا كانت المساواة تعنى ما تواضعنا على أنها تعنيه، فهو المساواة فى المعاملة لكل أبناء الجنس البشرى، فإن اجتثاث الحرية اجتثاثاً كلياً لايؤكد المساواة بحال وإنما هو بدلا من ذلك يجعل تحقيقها مستحيلا ـ وإذا أخذنا الأمور بمفهومنا فإن أى عبدين،

مهما يكن حالهما ، هما أبعد الناس جميعاً عن أن يكونا متساويين على أية صورة ، لأن أياً منهما ليس له الحق فى أن يطالب بأى مستوى معين من المعاملة ، فأحدهما قد يعامل بكرم ، والآخر قد يعامل بقسوة . وفى كلتا الحالتين مرد المعاملة إما إلى نوع من الرحمة العارضة أو النزوة الطارئة ، ولأن أياً منهما ليس له الحق فى المطالبة باستمرار نوع المعاملة التى يتمتع بها فى لحظة ما ، ومن ثم فهو ليس لديه مقياس ثابت يمكن أن يقدمه ليبنى عليه المقارنة ، ذلك أنه حتى شعوره الشخصى بالتعاسة ليس ثابتاً ولا مستمراً ، والمساواة كما نعنيها تنطوى على مشاركة مؤكدة فى الخير العام سواء أكان اجتماعياً أو قانونياً . ومن ثم فهى من الناحية الوظيفية لا يمكن أن تنفصل عن حرية الفكر والقول لأنها لا تعيش على مجرد نظريات قانونية فحسب بل تعيش وتنمو فى مجتمع إنسانى واقعى .

والحق أن المثل العليا لكل من المساواة والحرية متداخلتان ومرتبطتان ارتباطاً تاماً فى كل المعاملات التى تجرى فى مجتمع ديمقراطى بحيث لانستطيع أن نعرف أيهما هى التى نلجأ إليها ـ فمثلا هناك فى عدد من الولايات الأمريكية تشريع يمنع أن يتزوج فرد من جنس معين فرداً آخر من جنس آخر . ترى هل مثل هذا التشريع يعتبر مناقضاً للحرية أو المساواة ؟ فى ضوء كفاح الزنوج لتحقيق المساواة الكاملة فى كل الروابط المدنية تهاجم هذه التشريعات باعتبارها منافية للمساواة . وتستنكر جماعة الزنوج هذه التشريعات لأنها مظاهر تنم عن عدم المساواة . وفى الأحوال العادية حين يقع شابان تحت سلطان الحب فإنهما لا يعنيهما فى كثير أو قليل المساواة العامة بين الجماعات المختلفة إنما الذى يعنيهما هو حريتهما فى أن يتزوجا كما يريدان . ومن وجهة نظرهما فإن هذه التشريعات التى تحول دون التزاوج بين الأجناس المختلفة تشكل عدواناً قاسياً على حريتهما الشخصية . فى الواقع فإن شكواهما من تحيف هذه التشريعات على حريتهما

تكون أقوى صوتاً وأكثر تحريكا للعواطف لأنها تتمشى مع الفروض الأساسية لمجتمعنا ، وهى أن لكل مواطن حرية اختيار شريكة حياته أللهم إلا فى حالة الطفولة أو العته . ومن ثم فإن قوانين الحيلولة بين زواج الأجناس المختلفة قوانين غير دستورية ولن تلبث المحكمة العليا إن عاجلا أو آجلا أن تلغيها ، ولكنها مع ذلك تقف فى الوقت الحاضر كمثل واضح على أن الحرية والمساواة كلاهما وجهان لشىء واحد ، لايمكن أن يكون أحدهما دون وجود الآخر . وهذا الشىء هو الديموقراطية الخيرة .

وإذا كان الأمر كذلك فماذا نحن قائلون لتوكفيل وتحليله الألمعى لمظهر الرجل الديموقراطى ؟ ألم يحذرنا منذ قرن ونصف من الزمان من أن قيام المساواة وإشراقها قد ينطوى على احتمال خطير، بانتكاس الحرية وسقوطها ؟ لقد قرأنا أن المساواة مطلوبة لتسود فى كل عمل من أعمال البشر ولكنها سوف تسود بثمن خطير لا على حساب الحرية السياسية فحسب وإنما على حساب الأعمال الإنسانية والاجتماعية أيضاً ، وعلى حساب الآثار المرهفة للحس والذوق والإبداع الفردى والفنون الرفيعة التى كانت تفخر بها وتعتد بإنتاجها الطبقات الأرستقراطية فى العصور الماضية . ولقد حدثونا عن أننا سوف نصل إلى تحقيق الوجود لرجال المساواة ، وهؤلاء الرجال المتساوون سوف يجدون ويحتضنون ويولدون صفات ومصالح ورغبات الجموع الشعبية ، ومن ثم سوف يفقدون ويخسرون كل ماهو ممتاز وجدير بالذكر فى الأرستقراطية ليكسبوا مكانهم كل ما هو ممتاز وجدير بالذكر فى الديموقراطية — على أن المراقبين الاجتماعيين فى عصرنا الحديث كانوا يؤكدون الخسائر ويترددون فى شأن ما يتصل بالمكاسب . ومهما يكن من شىء فقد أصبحنا اليوم محيطين إحاطة كاملة بصفات رجل المساواة وتجمعت أمامنا صورته لطول إلفنا بها. أما الذى ما يزال زماننا يتطلع إليه فهو الصورة الواضحة للمواطن الديموقراطى كرجل ذى مواهب .

(٧)

الأصالة فضيلة الحكم

البحث عن الأصالة :

ماهى الأصالة فى النظام الديموقراطى وما الذى نعنيه حين نصف أحد جيراننا بأنه مواطن ذو أصالة ؟ إن الاهتمام بهذا الموضوع يرجع إلى المراحل الأولى التى كانت النظرية السياسية تتحسس فيه طريقها إلى الظهور. وقد بحث فيها أرسطو بحثاً يتسم بالذكاء والألمعية متتبعاً فيه الخطوات الأولى التى وضعها كل من سقراط وأفلاطون . وقد فضل فى مدينته الفاضلة أن يكون سكانها من اليونان لأنهم فى نظره أعلى الشعوب محتداً لأن جو بلادهم وطبيعة أرضهم ، هيأتهم ليتفوقوا ويبزوا غيرهم فى الذكاء والجرأة اللذين يعتبرهما أنفع الصفات وأعظمها أهمية . وفى القرون التى تلت عهد أرسطو لم تحظ المقالات التى كتبها عن صفات المواطن إلا باهتمام قليل وبموافقة أقل . ورجال الدولة فى الإمبراطورية الرومانية لم يولوا إلا اهتماماً ضئيلا الهزائم الحربية والسياسية والانهيار الذى أصاب الشعب اليونانى ؛ بل ولم يرحبوا بالأسئلة المعلقة التى أثارها الأساتذة اليونان حين جاءوا ليعملوا فى روما . ولقد لاحظ أرسطو أن الصفات التى يرغب الإنسان فى توفرها فى المواطن تعتمد اعتماداً كلياً على نوع الدستور السياسى الذى يفكر فيه وعلى اختلاف العصور المتتابعة . لم يبد الرجال الذين ساهموا فى وضع الدساتير للإمبراطوريات أو للنظام الإقطاعى أو للملكيات المطلقة أية رغبة فى أن يحددوا أو حتى فى أن يشجعوا على الأقل الصفات

والمزايا التى تلائم المواطنين الذين يعيشون فى إحدى الديموقراطيات من كل هذا فإن هذا البحث كان من الأهمية بحيث لم يغفل من التفكير السياسى؛ ومن ثم برز مرة أخرى فى أواخر القرن ١٧ حين عاد الرجال الأوربيون من الصين وفى جعبتهم معلومات مثيرة عن مبادىء كنفشيوس فى التنظيمات العامة وفى شىء من الحماس الزائد، وإن جانبته الدقة، نشروا وصفاً للنظام الصينى فى اختيار الموظفين وتدريبهم على أداء واجباتهم، وفى هذا الوصف أوضحوا أن الصينيين أغفلوا من حسابهم فى حكمة الاعتبارات الخاصة بالمولد والمحتد والثروة ليستطيعوا أن يختاروا الموظفين والإداريين الذين يتمتعون بمواهب وقدرات شخصية حقيقية فذة، بصرف النظر عن مراكزهم الموروثة ومكانتهم الاجتماعية المكتسبة. وسرعان ما أصبحت هذه النظرية نظرية محببة ومقبولة عند الناس لهذا السبب ولغيره من الأسباب فى القرن ١٩ . واعتنق الناس مبدأ أن أعمال الحكومة وغيرها من الأعمال ينبغى أن تكون مفتوحة فى متناول أى شخص له مواهب وكفاية فذة .

وفى الوقت نفسه فإن الطلائع المثقفة من زعماء الفكر فى أمريكا كانوا قد ألفوا قراءة مونتسيكو وتمرسوا بأفكاره . فقد وجدوه يجمع فى كتاباته بين ما أخذه عن أرسطو وما أخذه عن الصينيين وهو فى كتاباته يوافق على أن الأصالة فى المواطن يختلف معيارها باختلاف طبيعة الدستور القومى المعين فى الوطن الذى يعيش فيه . فنى الملكيات يكون الشرف هو الصفة المميزة للمواطن، وفى الدولة الاستبدادية يكون الخوف هو ما يحتاجه المواطن، وفى الجمهوريات تكون الفضيلة هى ما ينشده . وفى الوقت الذى بدأ فيه توماس جيفرسون يفكر فى هذا الموضوع أضيفت الفضائل إلى المواهب باعتبارها أشياء مرغوباً فيها وأصبحت الفضائل والمواهب من بين الشعارات الديموقراطية المتفق عليها . وأعلن جيفرسون أن الأرستوقراطية

الطبيعية الحقيقية فى مجتمع ديموقراطى إنما تتكون من الرجال الذين يبزون غيرهم فى الفضائل والمواهب . وعلى الرغم مما علق به جون آدمز من أن الفاضل والموهوب فى أى جدال أو سباق شعبى معرض دائماً لأن يخسر ليفوز ذو المحتد والغنى والوسيم ، فقد رفض جيفرسون أن يتراجع عما قاله فى هذه الصيغة ، ولكنه أضاف إلى الفضيلة والموهبة باعتبارهما من المؤهلات للأرستقراطية الديمقراطية صفة أخرى هى الشجاعة ، وهى الصفة التى تناظر الجرأة فى جدول الصفات الذى وصفه أرسطو والشرف فى جدول الصفات الذى وصفه مونتسيكيو . والحق أن كل الحكماء على الأقل متفقون على هذه الصفة فهم جميعاً يؤكدون أن الشجاعة أو الشرف صفة لا مناص منها وأنه بدونها لا يكون للحكمة أو الإحسان أية جدوى كصفات مدنية .

أما بالنسبة للصفات الأخرى أو الفضائل فإن جيفرسون لم يتحدث عنها على وجه التخصيص إلا قليلا جداً ، ترى أى الفضائل أو المواهب هى التى ينبغى علينا أن نبحث عنها ؟ إن سكوته عن ذلك يتنافى مع ما عرف به من مشخصات وهو فى الوقت نفسه ينطوى على عامل غير مشجع بالنسبة لنا . ولعل تأمله العميق فيما يصيب الناس والشعوب وما يحيط بأعمالهم من مكاره ومصاعب حمله على ألا يدلى بنصائحه أومشورات أخرى دقيقة . ولربما عرف أموراً أكثر مما أحس بقدرته على التعبير عنها . والحكمة السياسية أشبه ما تكون بالطفل الحديث الولادة فهو سهل وخفيف حمله ، ولكن إعطاءه للآخرين أمر عسير وصعب . ولربما استعاد فى ذاكرته التحذير الحكيم الذى قاله أرسطو من أن الحكومة الصالحة هى التى لا تحاول أن تفرض نهجاً موحداً متماثلا لمواطنيها ؛ بل على العكس تشجع قيام اهتمامات متعددة وغنية ، وتخلق شخصيات متعددة ومتفاوتة بينهم . وأخيراً

من المحتمل أن يكون جيفرسون قد قرر ألا يحدد نفسه بحدود ومقاييس لأنه آثر أن يتفادى السقوط فى المنزلق الذى صنعه مونتسيكيو لنفسه فوقع فيه . ذلك أن مونتسيكيو حين بدأ بتحديد الفضائل المعينة التى تناسب الشعب الجمهورى ملكت عليه نفسه فضيلة واحدة استغرق فيها فى حماسة بالغة ، وهى فضيلة الاعتدال فى النفقة إلى الحد الذى جعله يدعو إلى رقابة رسمية صارمة لتنظيم عادات الشعب ونفقاته ومستويات معيشته . ومن ثم فلا عجب أن يشعر جيفرسون بعد قراءته لمونتسيكيو بالرضا بالتعليمات دون التخصيصات .

وفى الوضع الراهن للأمور فإن حاجاتنا العليا هى إلى مواطنين يتمتعون بفضيلة القدرة على الحكم وفضيلة الشرف أو الشجاعة وفضيلة المشاركة . فهذه الصفات الثلاث هى الصفات التى لا غنى عنها ، وهذه الصفات إذا أردنا أن نضعها فى موضوع فى المخطط التقليدى لأصحاب النظريات السياسية فإننا نستطيع القول بأن القدرة على الحكم ، وهو عمل يمارس فى الأغلب على أساس فردى ، هى من صفات الملكيات ، وأن الشرف وهو نتاج احترام الذات وأسمى مراتبه ، هو من صفات الأرستقراطية ، وأن المشاركة ، وهى علامة من علامات الموافقة والاشتراك فى الإرادة الشعبية ، هى من صفات الديمقراطية الجماهيرية . . ومهما تكون الأصول التى ترتد إليها هذه الصفات فإن القدرة على الحكم والشرف والمشاركة هى الصفات التى سوف تقرر مصائر الديموقراطية الحديثة .

ونشداناً للصراحة منذ البداية دعونا نعترف أننا سنتحدث من ناحية حيوية عن تعاليم أرسطو ، فقد افترض أرسطو فى تعاليمه أن كل الصفات المدنية المرغوبة يجب أن تختلف مباشرة باختلاف شكل الدستور القومى، وأن التربية يجب أن تعمل دائماً على خلق وتطوير نوع من الشخصية يتلاءم

ويعبر عن المجتمع الذى تعمل فى محيطه ، وأن التربية الديموقراطية يجب أن تدعو باستمرار إلى خلق نوع من الشخصية الديموقراطية . وهذا المبدأ يبدو صحيحاً إذا اقتصر تطبيقه على صفة المشاركة ، فأنا لا أشك فى أن التربية الديموقراطية ينبغى أن تعـد المواطن الشاب بتقبل قرارات الأغلبية وللتعاون برضا وطواعية فى المشروعات الشعبية . بيد أن ما يقال بالنسبة للمشاركة لا يمكن أن يقال بنفس القوة عن الصفات الشخصية الأخرى مثل القدرة على الحكم والشرف . وعلى سبيل المحاجة يبدو لى أن هاتين الصفتين ينبغى أن تتناسبا تناسباً عكسياً مع شكل دستور الدولة . فأنا أفترض أنه كلما كانت قوة الأغلبية أكثر تأثيراً فى أى مجتمع من المجتمعات زادت الحاجة زيادة ملحة من الناحية الاجتماعية إلى الاستقلال والأصالة فى صفة القدرة على الحكم الفردى ، وقياساً على هذا التدليل فإنه إذا كان المطلوب هو الشرف فى المعاملات العـامة فى أى نظام ديموقراطى ، فإننا نكون بصفة عامة كمن يطالبون بأن نغض الطرف عن المستويات المتوسطة للكثرة الساحقة ، وأن نطبق المستويات العليا للقلة القليلة . وهكذا نرى أن أصالة المواطن الديموقراطى تبدو فى فاعليتها أدعى إلى الإعجاب والتقدير حين يعارض حكمه رأى الأغلبية وحين يطالبه شرفه أن يناقضها وجهاً لوجه . والحق أنه دون هـذه المعارضة الظاهرة والمناقضة السافرة تجنح المجتمعات إلى أن تصبح غير متحررة وواهنة ، وإن أية طريقة للتربية تتجه إلى إخضاع الرجال الديموقراطيين بصفة فردية واحـدة هى صفة المشاركة . وإنما تخفض من قيمتهم وتنزل من درجتهم كمواطنين أحرار . وثمة حالات تكون الطريقة الفعالة الوحيدة التى يستطيع بها الرجل الأمين أن يخدم جيرانه هى أن يقول لهم فى صراحة واضحة إنهم مخطئون فى تصرفاتهم مهما يكن الثمن الذى يتحمله هو نفسه .

الأصالة فى الحكم :

فى هذا العصر الذى يجد الناس فيه الشجاعة لكى يسألوا أسئلة إلهية ، ولكن تعوزهم الشجاعة فى أن يدلوا بإجابات بشرية ؛ فى هذا العصر الذى يستغرق فيه الناس فى المعامل فى صواب مزعوم ، ولكنهم يزجرون لأنهم لا يجدون صدى لذلك فى الطرقات ، فى هذا العصر الذى ينتقلون فيه من نصر إلى نصر ومن نزوة إلى نزوة متتبعين صيغة معينه غالبة أو نصاً سائداً يخضعون له حريتهم ؛ فى هذا العصر بالذات أكثر من أى عصر آخر ، نحن فى أمس الحاجة إلى أصالة عليا فى الحكم . والشعب المتعلم فى الغرب احتاج إلى ألف سنة ونصف ألف ليدرك أن الإله الذى يستطيع أن يستجيب لهم ليس سجيناً داخل التعاليم اللاهوتية . واحتاج إلى مئتى سنة أخرى ليتعلم أن الحكمة ليست حبيسة فى ثنايا كتب الفلسفة . وأخيراً اقتضاهم الأمر قرناً آخر ليكتشفوا أن الخلاص السياسى والأخلاق ليس مقصوراً داخل أجهزة العلم ، ولا هو منبثق منها أبداً . والحق أنه واو أن المكتبات والمعامل تعطينا معلومات نافعة وخبرات مرغوباً فيها ، فإن المواطن ذا الضمير الحى الذى يسير إلى مفترق الطرق فى الحكم يجد دائماً أنه يجب عليه أن يحكم بنفسه ولنفسه وأن يعاون جيرانه على أن يحكموا بأنفسهم أيضاً . فاللاهوت والفلسفة والعلوم ليست إلا موارد خاصة من موارد المجتمع ومستودعات لفنون معينة ، وهى تمنحنا لفتات وسوابق وقياسات وحلولا ووسائل وتوضيحات تعيننا فى تفكيرنا وتأملاتنا . وآخر الأمر ، وبعد أن نعطيها كل الاهتمام والرعاية الواجبة ، فإن علينا أن نمارس بأنفسنا الاختيار لما نرضاه ونحكم بصلاحيته ، وأن نتحمل تبعات هذا الاختيار ونتائجه . أما أن نتفادى الاختيار بأن نكرر كالببغاوات ما قاله رجال اللاهوت أو الفلاسفة أو رجال العلوم فمعنى هذا أننا قد اخترنا ، وهو الاختيار الأسوأ .

وفى تشكيل التنظيمات الاجتماعية فإن كل الوسائل التى نتباهى بها من علمية وتشريعية وإحصائية وتحليلية وتجريبية ليست أكثر من أمثلة وقتية ومظاهر حسنة للطريقة الوحيدة الصحيحة ، طريقة الذكاء الحر . ومن ثم فبدون صفة القدرة على الحكم لن يكون هناك أية فضيلة فى أية طريقة من الطرق .

وعلى الجملة فقد قرر الفلاسفة الكلاسيون أهمية الحكم الصحيح ، ولكن داخلهم اليأس فى إمكان تنمية هذه القدرة على الحكم الصحيح أو غرسها فى نفوس تلاميذهم وقرائهم . وحتى « كانت » نفسه اعترف بأن خير الفلسفات لا تجدى فتيلا للرجل الذى تعوزه موهبة القدرة على الحكم . وقد اعتبر « كانت » مثله فى ذلك مثل معظمنا أن القدرة على الحكم موهبة وطنية لا يمكن تنشئتها بأى نهج من التدريب . وقد لوحظ كما لاحظ أغلبنا كيف أن كثيرين من الأساتذة المتعلمين يتصرفون بحماقة ، على حين يحكم كثير من الفلاحين غير المتعلمين على الأمور بحكمة ودربة حين يدعو الموقف إلى إصدار حكم ما . وربما كان مرد ذلك إلى أن الطبيعة فى توزيعها للقدرات والكفايات هى فى الواقع أكثر ديمقراطية مما تسلم لها به من علوم الوراثة .

ولنا أن نتساءل هل من المستحيل أن نقول شيئاً بناء فيما يتعلق بالتدريب على القدرة على الحكم الصحيح ؟ وإذا كانت صفة الحكم هذه لا يمكن غرسها ، أفلا يمكن أن نقترح شيئاً يستهدف العمل على تحسينها بما يعود بالفائدة على المواطن ؟ إن لدينا فى هذا الشأن مزية التركيز على الشئون السياسية والمدنية . ونحن نبدأ بميدان معين محدد المرجع . على أنه وإن كان الحكم العام للشخص الكامل مما لا يمكن أن يخضع فى تدريبه وتنميته

لقدرة أى شخص آخر ، فإننا نجد أن فى الإمكان عمل أشياء كثيرة لتحسين الحكم المحدود الذى نحتاج إليه فى إصدار القرارات السياسية . فإختيار الزوجة مثلا مسألة . على حين أن اختيار عضو الكونجرس مسألة أخرى. وفى هذه المسألة الأخيرة تستطيع أن تقول شيئاً له جدواه . وتبعاً لذلك فإننا نستطيع أن نفترض أن هناك عوامل ثلاثة هامة لا يستغنى عنها فى تشكيل الحكم يستطيع المواطن الذكى بقدر معقول ، والخير بقدر معقول، أن يحللها وأن يفهمها وأن يتعلم كيف يستخدمها . ولما كانت هذه العوامل الثلاثة لها أساس محسوس من المنطق فإن المواطن يستطيع أن يمارسها بوعى وباعتياد وبنجاح . هذه العوامل الثلاثة هى :

١ ـ استخدام الإجراءات الواجبة فى الحكم .

٢ ـ استخدام الرحمة فى الحكم .

٣ ـ تسلسل العقيدة .

١ ـ استخدام الإجراءات الواجبة :

الإجراءات الواجبة وهى معايير لسلامة الحكم انبثقت فى نظامنا القضائى لتعرب عن الرغبة فى سير الدعوى وفق إجراءات منطقية سليمة وعادلة ، وهى معايير لا يمكن بالمثل إغفالها بحال فى أى قضايا اجتماعية أو سياسية. وفى جميع الحالات بلا استثناء تقريباً التى تغفل فيها استخدام الإجراءات الواجبة لإصدار أى حكم من الأحكام ، نجد للأسف أننا لم نتوقع ضرراً فحسب بشخص آخر ، وإنما أوقعنا الضرر بأنفسنا أيضاً نتيجة للتفريط والخطأ الهدام. والحق أن سلامة الإجراءات فى الحكم تمنح الإنسان من الناحية الموضوعية الحماية ضد وقوع الظلم ، ومن الناحية الذاتية تجنبه الآثار المترتبة على الحماقة الفادحة التكاليف .

والآن ماهى العناصر الأساسية لسلامة الإجراءات الواجبة فى العرف القضائى ؟ أول هـذه العناصر هو التحذير من توجيه إتهـام إلى أى فرد بخرق ناموس السلوك مالم يكن على علم أكيد بوجود هذا الناموس السلوكى، وعلى إدراك لمعناه ومفهومه قبل أن يقترف العمل المنسوب إليه . والعنصر الثانى أننا يجب أن نحيط علماً بموضوع الاتهام الموجه إليه وأن نمـكن له من الفرص العادلة لتجميع أدلة وتقديمها . والعنصر الثالث أن يرتفع القاضى والمحلفون الذين ينظرون القضية عن التحيز وأن يستمعوا إليه فى انتباه وعلى الأخص عندما يكون الاتهام خطيراً . ورابع هذه العناصر أن يكون للمتهم حق الاستعانة بمستشار قانونى أو محام . علاوة على ذلك يجب أن يكون للمتهم حتى بعد صدور القرار بإدانته وسائل يستطيع بها أن يصحح الإجراءات ليكشف أو يصحح أى خطأ خطير يرتكب أثناء مناقشة قضيته .

إن من السهل أن نرى فى ضوء هذا مبلغ حاجتنا إلى اتخـاذ نفس هذه الخطوات ، أوما يعادلها ، عندما نتعرض للحكم على سلوك الناس فى الحياة السياسية . والقياسات المتناظرة واضحة جـد الوضوح ، ولـكن هبوا أن موضوع الحـكم ليس متعلقاً بالناس أو مسلـكهم وإنما الأمر الذى يقتضى الحـكم عليه هو مبادىء عامة أو قضايا عامة متنازع عليها بين الأطراف المعنية . فهل هذا المعيار الخاص بضمان سلامة الإجراءات الواجبة يمـكن استخدامه ؟ أنا أسلم بفائدته فهو يوجه إلى أننا فى إجرائنا لأى بحث إجتماعى ينبغى أن نتأكد أن معاييرنا السابقة منطقية وذات معنى مفهوم ، وإلى أننا حين ندخل فى جـدال أو مناظرة ينبغى أن نفحص وندرس جميع الأدلة السديدة الصالحة مهما تـكن غير متوقعة أو جدلية وأن نطهر أنفسنا من الهوى والتعصب الحزبى الضيق والتحيز غير السليم وإننا ينبغى أن نعلق إصدار حكمنا حتى نقوم فى عناية واهتمام الحقائق المسجلة والحجج المتعارضة وأن نـكون على إستعداد لإعادة النظر فيما انتهى إليه رأينا إذا ظهر لنا بعد

ذلك وفى وقت متأخر احتمال أن نكون قد أخطأنا التقدير ، وأن يكون فى ذاكرتنا دائماً أن الإنسان ليس معصوماً من الخطأ .

وإذا سلمنا بهذا كله واتفقنا عليه ، فإنه ينبغى بعد ذلك شرط آخر يفرضه القانون ولكننا لم نترجمه بعد إلى لغة الحكم السياسى . إن القانون يقضى بأنه إذا عجز المتهم عن أن يعين له محامياً للدفاع عنه فإن على المحكمة أن تندب له محامياً ، فماذا يقول فى هذا ؟ ألهذا ما يعادله فى دنيا السياسة ؟ لاريب فى أن لهذا الإجراء ما يماثله فى دنيا السياسة ، إذ لما كان البشر ، كل البشر بما فى ذلك أشد القضاة تزمتاً فوق كرسى القضاء ، معرضين إلى ما نسميه « داء المرافعة » وهو داء مجنون لا ينزع ممن يتسم بالوقار والرزانة والمنطق ويفقده حسه بالتوازن ويعمى بصيرته عن موضوع الخصومة ويجرد الناس من صفاتهم الشخصية والإنسانية ويدفع بهم إلى أى منزلق يؤمل من وراء الانحدار فيه كسب النصر ، ولما كانت هذه هى الحال التى يتعرض لها الجنس البشرى بأجمعه فالسبيل الوحيد لعلاج هذا النقص فى أنفسنا هو أن نعمل جاهدين على قرع الحجة بالحجة والبيان بالبيان ، ومن ثم يصبح من واجبنا حين تعرض لنا أى مشكلة جدلية أن نتخيل مدافعاً أميناً يتحدث باسم الجانب المعارض وأن نهيئه بالأدلة وأن نهمس فى أذنه بالمقترحات وأن نحفزه بكل الحوافز لنحمله على ان يبذل دفاعاً عن قضيته كل مافى وسعه من جهة ، فإذا حدث أن فشل بعد ذلك فإننا عندئذ نستطيع أن نقول بضمير مرتاح إننا مكنا له من كل الإجراءات الواجبة فى هذه الخصومة السياسية . على أنه مما يدهشنا فى بعض الأحيان أن دفاعه ينجح فى كسب القضية لصالحه . ومهما يكن من شىء فإنه حتى حين يفشل فإنه فى أغلب الأحوال يقنعنا بأن نقوم الموضوع ونمحص بطريقة أدنى إلى التواضع ويحرك لنا الرغبة للنظر فى الحلول الوسط لتسوية الأمور .

ولنا أن نتساءل بعد ذلك لماذا فرضنا ضرورة ممارسة الإجراءات الواجبة ؟ والجواب أن التجربة علمتنا أن كل طريقة إبتدعها الإنسان للتأكد من صحة الحقائق الواقعة يشوبها النقص من الناحيه المادية . والإجراءات الواجبة هى على هـذا إقرار منا بالجهل ، وهى وسيلتنا للتخفيف من الآثار المترتبة على هذا الجهل ، إن معظم التفاهة التى تشوب حياتنا المدنية مردها إلى الجهل بالحقائق الأولية التى يجب أن تقرر أولا قبل أن تبدأ عملية الحكم . ونحن حين نرجع إلى آراء المعلقين والخبراء نجد أنهم يختلفون الواحد منهم عن الآخر ، ولنفس السبب . وهذا السبب هو ببساطة الاضطراب والتنازع فى الحقائق الأولية . وقد يبلغ هذا التنافر فى الرأى حداً يجعل الإنسان يتساءل فى عجب عما إذا كان أى اثنين من المراقبين يكتبان فعلا عن رجل واحد أو حادثة واحدة أو قضية واحدة — إنهما أشبه بالمحافظين والأحرار ، أو البروتستانت والكاثوليك ، أو الألمان والفرنسيين الذين يبدو كل منهم وكأنه يكتب عن إنجلترا مختلفة عن التى يكتب عنها الآخر ،وعن حركة إصلاح مختلفة عن حركة الإصلاح الأخرى ، أو عن مجموعتين مختلفتين من المواقع الحربية . والحق أن ما قاله القاضى « جيروم فرانك » فى بحث القيم « الشك فى الحقيقة » هو عين الواقع ، فقد قال إن أشد الشهود أمانة وموضوعية « وكم من الشهود يمكن أن يعتبر أميناً أمانة كاملة » قد يكون : (١) ضعيف الملاحظة (٢) ضعيف التذكر (٣) غامض الرواية . هذا بالنسبة إلى الشاهد ، ولانذكر الجانب الآخر وهو الرأى العام . وذلك أن الرأى العام حين يتلقى النبأ فى كتاب أو صحيفة أو فى الإذاعة فلا تسل عن الأخطاء والانحرافات والتحويرات التى تشوب الرواية الأصلية . إن هذه الأخطاء تتضاعف وتتكاثر تربيعاً وتكعيباً فى كل محاولة لنقل الرواية من لسان إلى لسان ومن شخص إلى آخر .

وإذا كان هذا هو الحال ، فلا عجب أن يقال إن شهادات التعرف نتيجة

الرؤيا من شهود عيان محترمين والتى يعتبرها الإنسان الدليل القاطع الملموس الذى نعتمد عليه ، قد أدت إلى صدور قرارات بالإدانة ضد أشخاص ثبت بعد ذلك أنهم أبرياء بعدد يفوق أى سبب آخر من أسباب الخطأ فى الحكم .

ومهما يكن من شىء فحتى التدقيق المتزمت فى استخدام الإجراءات الواجبة لا يمكن أن يضمن صواب الحكم فى كل قضية بالذات ، وهذا ما يجب علينا أن نعترف به كثيراً . على أنه وإن كان مجرد تفكيرنا فى أننا غير كاملين ، وكان ضعفنا البشرى يهدىء من ثائرتنا ، فإن ذلك لا ينبغى بحال أن يحملنا على أن نكف عن إتاحة الفرصة لتحقيق الحكم على أساس مثير من الذكاء والألمعية . فإذا كانت الأخطاء لا مناص منها فلا أقل من أن نتخذ الاحتياطات للتقليل منها بقدر الإمكان والحد من الآلام التى تفرضها على الناس . ونحن بالسؤال والشك والقياس والسير كما يقتضى ذلك الإجراءات الواجبة ، نستطيع أن نبرهن على احترامنا لأفكار جيراننا وعلى حرصنا على رفاهية وطننا وعلى التوعية الدقيقة لأعمالنا ووسائلنا الفردية للحكم السليم . أما التظاهر بالرغبة فى الحكم على الأشيـــاء دون المقدمات والإجراءات الواجبة فهو إهدار لكرامتنا كبشر ونزول بنا إلى مستوى الوحوش والبهائم ، على حين أن التزام الإجراءات الواجبة وأداءها بدقة ووعى ، ثم الوقوف على استعداد لحمل المسئولية المترتبة على النتيجة ، هو الكرامة كل الكرامة للإنسان .

٢ — استخدام الرحمة فى الحكم :

لنتفادى أن يساء فهم عبارتى منذ البداية فى هذا البحث أود أن أقول باختصار إننى لا أوصى باستخدام العاطفة السياسية ، بل على العكس أنامن المؤمنين بأن العاطفة الكاذبة الحمقاء تفسد الرحمة . فما من شىء أضر بقضية

الرحمة وأساء إلى سمعتها وإلى استخدامها المنطق إلا الدعوة إلى الانتكاس الفكرى وتوزيع الأثر العاطفى . وفى أى مجتمع من المجتمعات لا يخلو الحال من أفراد لا يشعرون بالأمن الداخلى ، وهؤلاء يفضلون دائماً أن تكون الحكومات والقانون متزمة جادة غير مرنة وبلا رحمة ، بل ويفضلون أن تكون متحكمة ، وهؤلاء لا يشعرون بالراحة والطمأنينة أمام أى أمر مشروع ما لم يتطلبهم الخضوع والطاعة العمياء ، وهم لا يريدون أى علاقة تربط بين القانون والرحمة اللهم إلا العلاقة التى قد يجدها الإنسان بين دواء مسكن مؤقت ومرض مزمن . وواضح أن هذا ليس هو الاتجاه الذى نعنى تشجيعه حين نؤيد استخدام الرحمة فى الحكم ، بل الأمر على العكس فإن الرحمة التى تهمنا هى التى بدلا من أن تلغى المنطق البشرى تعمل على تنويره ، وبدلا من أن تعارض القانون الرسمى تعمل على تلطيفه ، وبدلا من أن تقضى على الحكم السياسى تتخلله وتوعيه . . والحق إن ما نحن فى مسيس الحاجة إليه فى الديمقراطية الحديثة هو أن نعمل على تنمية لا الحكم بلا رحمة فهذا سوف يؤدى إلى العنف ، ولا الرحمة بلا حكم فإن هذا مآله خطير ، وإنما الذى نريد أن ننميه هو تطبيق مستمر واستخدام ذكى لمبدأ الرحمة فى الحكم . نريد من الرحمة والمنطق أن يتساندا ويتعاونا وأن يتبادل كل منهما مع الآخر مزاياه رفضائله . والحكم الديمقراطى الصحيح هو الذى يعكس تأثير الرحمة فى البداية وفى كل مرحلة من مراحله المتتابعة .

وبعد فهل ثمة طريقة للتفكير يمكن أن يتبناها المواطنون حتى يستطيعوا أن ينشئوا لهم عادة منتظمة هى عادة الحكم فى رحمة ؟ لو أن مثل هذه الطريقة كانت موجودة لأصبح لها قيمة تربوية عظيمه فى الديموقراطيات . دعونى أفترض كتجربة فى الأخلاقيات السياسية أن نثبت أفكارنا مؤقتاً على الفروض الآتية التى يكون بمجموعها نوعاً من المقدمة المنطقية لاستخدام

الرحمة ، وقد تكون العبارة مشوبة بشيء من القصور وعدم الملاءمة ؛ ولكن هذا مرده إلى أننا عشنا زمناً طويلا تتحكم فينا ثنائية تتألف من قضاء لاقلب له ورحمة لا عقل لها . وإذا كان لنا أن ننجح فى أن نجمع بين الحكم والرحمة وجب علينا أن نعترف أولا أن الرحمة ليس من الضرورى أن تكون وليدة الحوافز أو الدوافع أو أن تكون مجرد لقيطة فى عالم المعقول، وأن نعترف أيضاً أن كثيراً من الأفكار والتأملات الجادة التى تمر فى ذهنى فى أثناء تجربة من تجارب الإنسانية توصى بالرحمة وتحث عليها . وفيما يلى بعض الحوافز الفعلية المقنعة إلى أبعد حد يتوخى الرحمة فى الحكم .

١ — إن معرفتنا بالحقائق ، كما دل على ذلك البحث الذى قام به القاضى جيروم فرانك ، هى معارف عامة أبعد من أن يعتمد عليها وأبعد عن أن تكون غاية فى الدقة لتتخذ سنداً لاتهامات خطيرة . ونحن فى الواقع لا نكاد نفهم دوافعنا فهماً كاملا ، بله دوافع غيرنا ومشاعرهم وآلامهم التى أثرت فيهم أو حفزتهم على إتيان عمل ما أولا ويقتضى هذا منا الأناة فى الحكم والكراهية للاتهام .

٢ — حين يشارف نزاع على نهايته ويصل إلى نتيجة فإن كل دعاوى الخاسر تكون قد استنفدت كلية وحقت عليها الغلبة على الرغم من أنها ستظل موجودة ولو بآثارها فى نفوس قوم آخرين من الذين شاركوا فى طرفى النزاع ولم يخمد صوت حجتهم لأنهم لم يكونوا الخاسرين مباشرة . وعلى أى فما يمكن فى أغلب الأحوال أن تخلو حجة الخاسر من مزية أو حجة بينة ، ولكن الواقع أن هذه المزية عجزت عن أن تصل إلى أهدافها قبل أن تنزل عليها قارعة القضاء أو القدر أو الصدفة فتردها عاجزة ، والحياة فى أغلب الأحوال تقصر عن أن تمد يدها بجائزة ثانية لمن يستحق المكان الثانى ، ومن ثم تكون نهايته الهزيمة النهائية ، مثله كمثل الآخرين . ونتيجة لذلك كما

أشار أرسطو يجب على الرجل العادل الصالح أن يحاول أن يتجنب الجنوح إلى أحكام متزمتة حادة يكون نتيجتها إعطاء كل شيء لأحد الجانبين أو كل شيء للجانب الآخر ، فإذا ما نشأ نزاع فعليه أن يفضل دائماً أن يفض هذا النزاع بالمصالحة أو بالتحكيم .

٣ — ولما كان الزمن جزءاً محدوداً مما نشعر به ونعرفه فإن الرجل الذى يكسب فى النهاية ليس هو نفس الرجل الذى شرع فى النزاع فى البداية . ولا مناص من أن الفترة الزمنية التى مرت به والجهد الذى بذله قد تعاونا على تغييره وتحويره ، فهو لكيما يكسب يجب عليه بالضرورة أن يفقد شيئاً ما من الذات التى استحقت فى البداية أن تسود وأن تعوض . وفى طبيعة الزمن والجهاد لاشيء يمكن أن يكون الكاسب الكامل وحده .

٤ — وحين تحين ساعة النصر التى عملنا من أجلها فإن الشيء نفسه الذى حاربنا من أجل الفوز به سوف يبدو وقد تغيرت صورته الأصلية الأولى بل وقيمته . والجائزة التى حققناها بهذا النصر تكون هى الأخرى قد استحالت إلى شيء آخر غير الذى كان أمام أعيننا فى بداية المنافسة . وفى كل الآداب العالمية نجد صوراً كثيرة تعبر عن الحسرة والندم على ما بذل من جهد للفوز بشيء طالما تمنوا الفوز به ولكنه حين أصبح فى أيديهم وملك يمينهم لم يعد يعدل ما قدروا له من مكانة حين دخلوا معركة من أجله .

٥ — وفى كل عمل من الأعمال يبدو منفراً من الناحية الجمالية أو معوجاً من الناحية العسكرية أو سيئاً من الناحية الخلقية ، لابد أن تكون وراء هذا النقص آثار من علة . وقد يكون مرد العلة إلى التكوين الوراثى البيولوجى للفرد أو لبيئته الاجتماعية ، أو قد يكون مردها إلى صدفة سيئة منحرفة أو إلى تطابق بعيد الاحتمال بين رغبة جامحة عارمة وبين فرصة متاحة مغرية . على أن العلة ، مهما تكن ، حقيقة واقعة وإن جاز لنا القول فى بعض الحالات

إنها طارئة على كونه عضواً فى جنسنا البشرى. ويستطيع البيولوجى أن يقول إن الجزء الأكبر من صلاحية أى فرد للبقاء ليس من صنعه هو نفسه.

وإذا حدث أن بقى الأصلح فى الصراع فماذا يدل عليه ذلك فى معظم الحالات سوى أنهم الأصلحون للنزاع والبقاء، ولكنهم ليسوا على أية صورة الأصلحين المعتمدة صلاحيتهم؟ وكون الفرد صالحاً للبقاء هو فى ذاته تعليق ضمنى على ظروف البيئة التى يعيش فيها الباقى ولكنه ليس تعليقاً مشجعاً.

٦ — ولما كان كل فرد مرتبطاً ومشتبكاً فى حياته بوشائج وأربطة متعددة ومختلفة ومتنوعة بحياة ومصائر آخرين من آباء وزوجات وأطفال وأصدقاء ومشاركين فى العمل ومستخدمين، فإننا نجد أنفسنا عاجزين عن أن نجزى أى فرد عن عمله دون أن نخلع مزايا مصاحبته على أشخاص آخرين لا يستحقونها، وبالمثل فإننا لا نستطيع أن نفرض عقوبة على شخص ما دون أن نتعرض لاحتمال إيقاع الضرر بأبرياء من الذين يدورون فى فلكه.

٧ — وإذا سلمنا بأن الحكم السديد والحكمة المحنكة لا يمكن بلوغهما إلا على جسر من التعب والألم فكم من الآلام والمتاعب التى لا جدوى من ورائها تعج بها البيوت؛ بالآلام التى لا يستحقها أحد والتى لا يفيد منها أحد والتى لا تعلم أحداً شيئاً والتى هى فى قسوتها وخططها شىء يفوق حد الوصف ولا يمكن الدفاع عنه إطلاقاً — هذه الآلام ما ينبغى بحال أن نزيدها ولو شعرة بل ما ينبغى أن يدور فى خلدنا مجرد التفكير فى زيادتها.

هذه بعض الأفكار التى ينبغى للمواطن أن يزنها ويدير فيها فكره عندما يعن له أن يتخذ قراراً فى مسألة ما. وهو حين يمعن النظر فيها بجدية فإن حكمه عندئذ يصبح أقرب ما يكون لتمثيل صفات التواضع والمساواة والتسامح

والرحمة ،وعليه أن يستأنى بحثاً وراء الحق ، وفيما هو بسبيله للبحث عن الحق، عليه أن يفرض البراءة قبل الذنب ، والخطأ قبل الحقد ، والتوبة والسعى من جديد قبل البغى المتأصل الذى لا علاج له ، وحين يصل أخيراً إلى الحكم فإن الواجب يقتضيه كما يقتضى كل مواطن ألا ينكص عن أداء واجبه . وإذا أدى الواجب أداء كاملا فليكن العدل رائده فى الحكم . والعدل كما يقول أرسطو « يأمرنا أن نكون رحماء بالضعف الإنسانى ، وأن نفكر فى القانون أقل من تفكيرنا فى البشر الذين صنعوه ، وأن نتدبر فيما عناه أكثر مما قاله ، وأن نأخذ المتهم بنواياه أكثر مما نأخذه بأفعاله ، وألا نركز على جزئية معينة أكثر من تركيزنا على القصة كلها ، وألا نسأل عن حاضر الإنسان فى هذه اللحظة وإنما عما قد كان وعما هو دائماً لا فى لحظة بعينها . إنه يأمرنا بأن نتذكر المنافع أكثر مما نتذكر المضار ، وأن نتذكر المنافع التى نتلقاها أكثر من المنافع التى تخلع ، وأن نتذرع بالصبر حين نخطىء ، وأن نعمل على حسم الخلافات بالمفاوضات ولا نفر من الحل بالقوة » .

٣- تسلسل العقيدة:

تتوقف القرارات والأحكام التى يصل إليها الفرد فى الشئون السياسية بصفة أساسية على المبادىء العامة التى يؤمن بها والحقائق الملموسة التى يعتقد فيها . وهذه المعتقدات هى بمثابة المقدمات الفعالة لكل نواحى نشاطه التى تتراوح من مجرد فكرة عارضة يعبر عنها فى حديث خاص إلى صوت رسمى يدلى به فى صندوق الانتخابات يوم الانتخابات العامة - والمواطن الحر يقرر قراره الأخير فى ضوء مايعتقد - وفى ضوء مانقرره تجرى شئون المصلحة العامة . فإذا كان هدفنا هو الحصول على مرتبة رفيعة من الحكم المدنى فذلك يقتضينا أن نفهم حق الفهم كيف تعمل العقائد وكيف ينبغى أن تتدرج .

لماذا كان أمراً لازماً أن نلجأ إلى التدرج ؟ لأن عديد المعتقدات التى لاتحصى والتى نتمسك بها فى لحظة معينة لم تخلق جميعها متساوية ولا يمكن معاملتها معاملة متساوية من حيث التدليل عليها أو قابليتها للتدليل . فبعضها قد تمت البرهنة عليه حديثاً ، وبعضها لم يبرهن عليه إطلاقاً . وهذا الذى لم يخضع للبرهنة بعضه يمكن البرهنة عليه ، وبعضه يمكن البرهنة عليه برهنة طفيفة ، وبعضه يمكن البرهنة عليه برهنة كاملة ، وبعضه يمكن البرهنة عليه برهنةمقنعة، وبعضه كما تقضى بذلك طبيعة الأشياء لا يمكن البرهنة عليه إطلاقاً. والبرهنة الكاملة تنحصر فى نطاق الظواهر التى يمكن عزلها واختبارها . وتكرار هذه العملية كلما شئنا فى المعمل مع التسليم بالطبع باحتمال أن عملية الاختبار ذاتها قد تؤدى إلى تحوير وتعديل فيها ـ ومع ذلك فمن النادر جداً إمكان تطبيق ذلك على القضايا والفروض السياسية . فى دنيا السياسة يجد أشد المدللين دقة نفسه مضطراً إلى التجاوز عن العمليات المعملية والاعتماد على درجات من التدليل أقل .

وإذا بدأنا بالفيلسوفين لوك وهيوم نجد أنهما ينصحان بأن نجعل معتقداتنا تتناسب مع الأدلة التى تظاهرها وتؤيدها . والتدليل الدقيق الصارم مستحيل بصفة عامة . وإذا كان الاعتقاد يمس حادثة ماضية فردية بارزة فإن فرض التدليل على صحة الاعتقاد يختلف اختلافاً كبيراً ، فإذا كان الموضوع متصلا بإحدى حوادث التاريخ القديم فإننا نرجع عادة إلى السجلات التاريخية الموثوق بها نسبياً . أما إذا كان الموضوع متصلا بحوادث أخرى فإننا نعتمد فيه على شهادة المؤلف غير المتحيز وحده ، أوعلى شهادة مؤلفين مختلفين ومتنازعين فى تصويرهما للحادث ، أو على عدة مؤلفين عاشوا بعد الحادث بأجيال .

ولما كان ماتنبأ به بالنسبة للمستقبل وحوادثه يتوقف إلى حد كبير على

مانعتقده فى حوادث الماضى وعلى مانعتقده فى ظروفها الراهنة ، فما لاجدال فيه أن هذه التنبؤات لن تكون أوثق أو أسلم من المعتقدات التى قامت عليها.

ولهذه الأسباب فإن المواطن الصالح يعمل باستمرار على تصنيف معتقداته حسب درجتها من التوثيق وصحة السند حين يضعها موضع الاستخدام . وهذه هى الخطوة الأولى؛ أما الخطوة الثانية والأكثر حسماً فتتلخص فى العمل على وضع سلم تدريجى لهذه المعتقدات يرتبها فيه حسب ما يترتب على أعمالها فيما يرى من تكاليف بشرية يتحملها الإنسان . وهذه التكاليف إما أن تكون ذاتية أو موضوعية ، فالفرد يهمه أن يعرف قيمة التكاليف أو الثمن الأولى الذى سيتحمله ، وما يتبع هذا من تكاليف للصيانة والمحافظة نتيجة لوضع الفكرة موضع التنفيذ . وإيمانه بالفكرة سوف يخضع فى تدرجه للمستوى الأعلى لحد التكاليف التى يشعر بأنه قادر وراغب فى دفعها . فالناس قد يؤمنون إيماناً مخلصاً فى تعميم التعليم من حيث هو فكرة على أساس مستوى معين من التكاليف ، وقد لا يؤمنون بنفس الفكرة على أساس مستوى آخر من التكاليف ، وبعض الناس قد يؤمنون إيماناً مخلصاً فى التعليم المدنى العام ولكن لا على حساب إرسال أبنائهم إلى مدارس عامة متخلفة فى إمكانياتها . والقضاة قد يؤمنون بمبدأ سرعة البت فى القضايا على أساس بدء الجلسات فى الساعة العاشرة صباحاً ولكنهم قد لا يؤمنون به على أساس تحملهم عبء فتح الجلسات فى الساعة التاسعة .

أما من الناحية الموضوعية فإن نظام القضاء الأنجلو أمريكى يؤيد حكمة التدرج فى المعتقدات الواقعية ، فإذا كانت التهمة الموجهة إلى شخص ما تستند إلى مجرد الثرثرة والسماع ، فإن القانون يرفض أن يرتب أى آثار من التبعة على مثل هذا الدليل . وهو لا يفرض أية مسئولية عن التعويض عن الخسائر المالية مالم يكن تقرير الحكم مبنياً على تواتر الدليل الصحيح المقبول،

وهو لا يفرض عقوبة على أية جريمة مالم يكن الاعتقاد بوقوعها يقينياً ومبنياً على أدلة لا تقبل بشك فى صحتها . وإذا كان النظام القضائى صادقاً فى عمق نظرته للأمور فإنه سوف يعترف بأن الاعتقاد فى الذنب (مادياً ونفسياً وخلقياً) لايمكن أن يصبح إيماناً مطلقاً بحيث يبرر حكم الإعدام .

وهناك نقطتان هامتان لا ينبغى أن يغيبا عن البال فيما يتصل بهذا الموضوع : الأول أنه يترتب على ما سبق أن على الفلاسفة والعلماء حين يحثوننا على اصطناع مقاييس سياسية أو خلقية جديدة عن طريق الوسائل التجريبية أن يضعوا حدوداً معينة لهذه التجارب فى ضوء التكاليف البشرية التى يتحملها الأفراد . ولما كان قد ثبت بما لا يقبل الشك أن العلماء النازيين الألمان قد استخدموا التعذيب والتشويه والقتل على نطاق واسع وهم يقومون بتجاربهم على كائنات بشرية ، فإن العالم المتمدين قد توقع من المدافعين عن التجريب أن يتحدثوا مباشرة وبصراحة واضحة عن موضوع الحدود التى ينبغى أن يقف عندها التجريب . وإذا لم يقل هؤلاء المدافعون شيئاً عن هذه الحدود الواجبة فإن أحداً لن يسمع إليهم بشىء من التوقير والاحترام.

والنقطة الثانية أنه لما كانت التكاليف تتضمن الخسائر أو الفقد أو الضرر الذى يقع على شخص ما فقد يكون مقبولا أن نقتصر على قدر قليل من الأدلة والبراهين إذا كان ما سوف تقضى به شيئاً فى صالح الفرد صاحب المصلحة . أما إذا كان الموضوع يقتضى الحكم بالإدانة والعقاب فإن الأدلة ينبغى أن ترتفع إلى مستوى عال جداً ، وأما إذا كان الموضوع متصلا بملء منصب سام أو تقرير سياسة عامة هامة فإن الأدلة ينبغى أن تكون واضحة ومقنعة ، وأما إذا كان الموضوع متصلا بملء منصب صغير أو الاختيار بين شيئين متساويين نسبياً فإن الأدلة ينبغى أن تكشف أوجه التفضيل الملموسة للجانب الذى ينال التفضيل ، أما إذا لم يكن هناك شىء ما

فى الميزان يقتضى الدقة ويترتب عليه تحديد قيمة ما من القيم وإنما مجرد منح جوائز ومنح ومنافع شرفية ، فإن الأمر لا يقتضينا أن نكون متشددين أو متزمتين فى أحكامنا إلى أبعد حد ، وإنما نستطيع فى مثل هذه المسائل أن نتحمل نتائج المخاطرة ، وعلى هذا فإن المواطنين فى مجتمع حر ، غير مطالبين أن يزنوا الخير والشر بنفس الموازين .

(٨)

فضائل الشرف والمصاحبة

الشرف

الشرف صفة من صفات الأرستقراطية ، ولا بد لنا أن نقول ذلك منذ البداية . وهو لا يدرك بالتصويت أو الاقتراع ، إذ هو صفة لا تمت عادة إلى الكثرة . وهي تبدو واضحة غالباً عندما تنبذ القلة المقاييس والرغبات التي تحكم الكثرة. على أن طبيعة الشرف الأرستقراطية لا ينبغي بحال أن تشوش أفكار أي فرد من الذين يفهمون الهدف الأسمى للحكومة الديمقراطية على أنه إقامة مجتمع يضيء بأعلى نسبة ممكنة من الأشراف الحقيقيين .

وأي فرد يسعى لإدراك مفهوم الشرف في الديمقراطية ما عليه إلا أن يتأمل في محاكمة سقراط وإدانته وموته . فمنذ قرون طويلة ، وفي سنة ٣٩٩ قبل الميلاد ، كان يعيش رجل في السبعين من عمره أحنت ظهره السنون ، ولو أنه ترك وشأنه لمات بأسباب طبيعية . هذا الرجل الفاني لم ينظم حزباً أو هيئة ما ، ولم يشغل منصباً عاماً ذا أهمية ، ولم ينشر كتباً ولا إعلانات ، بل لم يفعل شيئاً أكثر من التجول في أنحاء مدينة يوجه بضعة أسئلة فلسفية أولية ، فإذا تلقى جواباً عنها وجه أسئلة أخرى ليختبر صحة الجواب . هذا الرجل اتهم وحوكم وحكم عليه بالإعدام ، ونتيجة لذلك تغير العالم كله على مر الأزمان . هذه الدراما ستظل متوهجة أبداً كعهدها في جميع الأزمان وفي كل جيل من الأجيال. سيظل الناس ينظرون بإثارة ودهشة كيف أن الأثنين بسبب

كبريائهم الجامد وهواهم الأحمق قد بددوا أخلاقهم وقضوا على زهرة شبابهم وهدموا إمبراطوريتهم الفتية فى حروب البيلوبونيز ، وكيف أنهم فى خضوعهم لإسبرطه قد قبلوا حكم كريتاس وحكم المستبدين الثلاثين الأخر . وكيف أن سقراط تحدى أولا الأغلبية الديموقراطية ، ثم تحدى المستبدين الثلاثين أيضاً حين حاولوا إهمال القوانين المقررة وارتكاب جرائم قتل باسم القانون وكيف أن الآثنيين بعد طرد المستبدين الثلاثين إستمراء لشهوتهم فى إيجاد كبش فداء مناسب يلصقون به أخطاءهم وجرائمهم وأضاليلهم قد اتهموا سقراط ، أشرف الرجال المتدينين وأشدهم حماسة فى صفوف الآثنيين ، بأنه قد أفسد عقائد الشباب وقوض بذلك دعائم دينهم التقليدى . وكيف أن الآثينيين على الرغم من علمهم بأن سقراط قد علم كريتيادس وألسيبيديسى وأنهما انصرفا عنه وباعدا ما بينهما وبينه وأصبحا مهيمنين ومستبدين فإنهم اتهموا سقراط بإفساد الشباب ، وكيف أن سقراط قد لزم الوضوح واستمسك برأيه طوال المحاكمة ورفض أن يخضع للمحكمين أو ينحنى لهم ، بل خاطبهم من عل حريصاً على كرامته معتزاً بها مكبراً لآرائه ومعتقداته الفلسفية ، وكيف أنه فسر لهم فى بساطة أنه وإن كان ليس حراً فى أثناء الحرب فى أن يلقى سلاحه أو يغادر مكانه ، كذلك هو الآن لا يستطيع أن يتخلى عن أوامر الله فى أن ينظر فى نفسه وفى نفوس إخوانه ويتأمل فيهما ملكوت الله دائماً أبداً ، وكيف أنه قال لهم إن هذا سبيله ، وأنه لا يعدل عنه ولو واجه الموت مرات عديدة . وكيف قضى عليه المحلفون بأغلبية ثلاثين صوتاً من بين خمسمائة محلف ومحلف بأنه مذنب . وكيف أنه رغم إدانته رفض أن يرجو المحلفين من أجل الإبقاء على حياته وأضاف بأن عادة النحيب والاسترحام عادة مخزية للمتهم ومزرية بقدر القضاة . وكيف أنهم صوتوا بعد ذلك للحكم بإعدامه ، وكيف قال لهم آخر

الأمر » إن المشكلة يا أصدقائى ، ليست فى تفادى الموت بل فى تفادى عدم الاستقامة والظلم . ذلك أن الظلم أسرع جرياً من الموت . وأنا رجل عجوز أمشى وئيداً وقد غلبنى على أمرى العداء الأبطأ جرياً . أما الذين اتهمونى فهم أكثر نشاطاً وخفة وحركة، ومن ثم فقد غلبهم على أمرهم العداء الأسرع جرياً وهو الظلم ـ لقد حانت ساعة الرحيل وسوف يسير كل منا فى طريقه ، أنا إلى الموت وأنتم إلى الحياة . فأينا أقوم سبيلا . الله أعلم ... » .

هذه هى الدراما الخالدة التى سوف تظل ملازمة لخيال الناس مابقى على الأرض من يعدون أنفسهم فى عداد الأحرار . إن ملاحظات سقراط الأخيرة لاتنطوى على أى شعور بالمرارة بل على الحق الخالص البسيط ، إذ من ذا الذى يستطيع القول بأن العيش فى العبودية هو خير من الموت وأرغب للنفس . إن الجواب فيما أفترض يتوقف على الصورة الداخلية التى اصطنعها الإنسان لتصوير ذاته التى لاتحد . فبعض الناس يفضل الاستمرار فى الحياة بأية شروط وبأى ثمن وهم يؤثرون أى وضع مهما يكن كبديل للموت ، وهم يكررون القول بأن كلباً حياً أفضل من أسد ميت دون شعور بالخجل لمجرد التفكير فى أنه حتى الكلب ربما كان على استعداد لأن يضحى بحياته فى مقابل مايعتقده أخيراً أفضل وأسمى . والحق أن هناك كائنات بشرية لاقيمة لها أكثر من قيمة عددية إحصائية ولا يحسب لها أدنى حساب إلا أنها أموات حية .

ومع ذلك فالحياة ليست التضحية الوحيدة التى تدخل فى الحسبان ، والموت فى سبيل المبادىء المدنية ليس هو الطريق الوحيد لإثبات قيمتها ، بل على العكس فإن مبادىء قليلة نسبياً هى التى تعدل التضحية بالحياة من أجلها وهذه قلما تتعرض للخطر لدرجة محرجة . ترى ماهى الجدوى التى تجنيها من وراء التدرج فى معتقداتنا إذا كان الاستعداد للموت فى سبيلها

هو المحك الوحيد لإخلاصنا ؟ إن هنـاك إختبارات متعددة أقل درجة وتكلفنا ثمناً أقل فداحة من الموت ، هذه الاختبارات قد يعنينا أن نعرف أنها هى التى يضيق بها الناس أكثر من غيرها . فـكثيرون ممن لا يترددون لحظة قبل الدخول فى حومة الوغى يتملـكهم الخوف وتأخذهم الرعدة أمام تهديد القسيس أو الزوجة أو صاحب العمل أو السياسى بالغضب وعـدم الرضى عن تصرفه . وهـكذا كان الأثينيون شجعاناً فى حربهم مـع الإسبرطيين وخوارين فى مواجهة جرائمهم وأخطائهم لا يملـكون العزم على محاربتها فى أنفسهم ؛ ومن ثم لم يجـدوا أمامهم من سبيل يختارونه إلا القضاء على سقراط بالموت . وعلى جميع الاحتمالات فقد كان الأثينيون مستعدين لإتهام أى فرد ، بل كل فرد آخر ، بنفس الطريقة التى اتهموا بها سقراط بما فى ذلك بالطبع آلهة الأوليمب ، لولا أن هؤلاء كانوا قد سئموا حمل اللوم من أخطاء البشر ونزواتهم وصرفوا أنفسهم للقيـام بتجارب أخرى أكثر تبشيراً بالخير . وحقيقة الأمر هى أن المواطنين لا يمـكن أن يـكونوا صحبة طيبة صالحة لإخوانهم حتى يعيشوا بأعمالهم ، كما أن سقراط لا يمـكن أن يعيش سالماً فى أى زمان أو بلد حتى يطلق الناس كل كباش الفداء إلى المرعى يرعون مع غيرهم جنباً إلى جنب .

ترى بماذا يمكن أن نحكم على موقف سقراط اليوم لو أنه عاش بيننا ؟ لقد عرض لهذا مستر كروسمان أحـد المثقفين البارزين فى إنجلترا وعضو البرلمان وكان له فيه رأى يتمثل فيما يلى :

« كيما نقدر مأساة مقتل سقراط يجب علينا أن ندرك أنها كانت مأساة لها مايبررها سياسياً . ينبغى على رجل الدولة أن يأخذ فى اعتباره النتائج المترتبة على انتهاج سياسة معينة أو اعتناق عقيدة معينة لا مجرد الدوافع التى من ورائها . وإذا نظرنا إلى مأساة سقراط من هذه الزاوية فإن خطيئة

سقراط قد ثبتت ثبوتاً قاطعاً ، فتعاليمه هي التي أوحت بالثورة المضادة ، ولاهوته قد أنتج لا نهضة متطهرة وإنما أنتج عصبة من المغامرين الأغنياء ذوى الاتجاهات الساخرة العنيفة . وإذا كان سقراط قد استنكر حقيقة فلسفة القوة التي انتهجوها فإن هذا لايعتبر فى الأمر شيئاً فتلاميذه قد رحبوا بهجماته التى شنها ضد الخلقيات المادية وأهملوا الجانب الإيجابى فى عقيدته .

« إن مسئوليات المعلم مسئوليات ضخمة ، ومن ثم فإن عليه أن يأخذ فى اعتباره لا مجرد صدق تعاليمه بل إن عليه أن يجعل نصب عينه الآثار التى سوف تحدثها هذه التعاليم فى تلاميذه ومريديه ـ ومن وجهة نظر السياسى العملى فإنه لا يصلح مبرراً لموقف سقراط كمعلم أن يقال إنه استنكر الخبائث إذ كانت تعاليمه الفاضلة قد أدت إلى إباحتها فى الواقع . ومهما تكن حياة سقراط نقية لا تشوبها شائبة ومهما كانت دوافعه شريفة فاضلة فإن تأثير تعاليمه على حياة الاثنين كانت مدمرة ، ومن ثم فنحن حين نتذكر هذا فإننا لانستطيع أن نلوم المحلفين الذين أدانوه بتهمة إفساد الشباب » .

الحق أنه إذا صح ماقاله مستر كروسمان فإن سقراط لابد أن يكون إما وغداً كبيراً وإما أن يكون أحمق من طراز نادر، وإما أن يكون خليطاً من الاثنين معاً . فمن ناحية فإن استمراره على بث تعاليمه مع ثبوت خطرها المدمر الفادح هو إجرام من جانبه ، ومن ناحية أخرى فإن إصراره فى أثناء محاكمته على الاستمساك بهذه التعاليم هو ضرب من الحماقة والطيش . وإذا نظرنا فى هذين الأمرين لوجدنا أنه لو كان أحمق حقاً لما أحدثت أحاديثه ومحاوراته كل هذا الأثر الواسع المدى ، ولو أنه كان وغداً حقاً لاستطاع أن يجيب متهميه بحرص ومهارة أشد . وإذا كان مستر كروسمان على صواب فإن أفلاطون لا بد كان يسخر حين نعت سقراط بأنه الأحكم والأعدل والأخير من بين جميع رجال عصره ، ولا بد أن

كل رجال الحرية المحدثين من أمثال توماس جيفرسون وجون آدامز كانوا يهزأون حين وضعوا سقراط على مستوى واحد مع عيسى الناصرى . وأخذاً بقياس مستر كروسمان وفكرته الفريدة عن مسئوليات المعلم ، فإنه ليس من السلامة أن تعلم حتى الحق وأن تحيا حياة لا شأن فيها وأن تطيع أنقى وأطهر الدوافع ، لأنه إذا حدث أن انحرف أحد تلاميذ هذا المعلم وأغفل الجانب الإيجابى فى تعاليمه وأصبح عصابة ساخرة عنيفة فإن ذنب المعلم يكون قد ثبت ثبوتاً قاطعاً — وإذا قبلت هذه الفكرة بصفة عامة على علاتها فإن مهنة التعليم تصبح من أخطر المهن تعرضاً لتقلبات الأحداث إذ من الذى يستطيع أن يتنبأ كيف أن تلميذاً منحرفاً أو قارئاً منحرفاً فى زمن متأخر سوف يسىء تفسير تعاليم المعلم أو يسىء استخدامها أو تطبيقها ؟

وإن المرء لا يملك إلا أن يقف وقد تملكه الجزع أمام فكرة مستر كروسمان عن القوة التى يؤثر بها المعلم فى أفعال البشر ومصائرهم . فهو يؤمن ويريدنا أن نؤمن معه أن كل ما فعله « ألسيدياسى » ، أياً يكون ، هو من تأثير تعاليم سقراط (ومن العجيب بمكان أنه فى الجانب الآخر ، الجانب الإيجابى ، لم يذكر ما هو فى صف تعاليم سقراط من عديد التلاميذ الآخرين الذين أصبحوا أتقياء خيرين ومؤيدين مخلصين للديموقراطية الأثينية) . وإذا أخذنا هذا التدليل قياساً لخرجنا بأن محاكم التفتيش الأسبانية كانت هى الأخرى أثراً من آثار تعاليم المسيح . فيالهذا التدليل من تدليل غريب ! ويا له من قياس أعجب مقرر على أساسه ما إذا كان المعلم ينبغى أن يموت ! بيد أنه لحسن حظ المعلمين والتعليم ، سواء فى إنجلترا أو غيرها من البلدان ، أن معظم الناس لا تفكر على هذا النحو الذى يفكر فيه مستر كروسمان. وهم بالتالى لا يرون المربى أو المعلم فى صورة صانع دمى رسمى يجب أن تنزل به العقاب مهما تكن قيمة جهوده إذا حدث أن أساءت التصرف إحدى الدمى أو انحرفت عن القصد .

ومهما يكن من شيء فالدمى وصانعو الدمى ليسا هما المقابلين للتربية والرأى فى المجتمع الحر . والحق أن ما يتطلبه منا موقف المستركروسمان هو أقرب ما يكون إلى ما تطلبه من سقراط جلادوه من الأثينيين ، وهو ما لم يستطع أن يحمل نفسه على قبوله أو الرضوخ له بأية وسيلة كانت ، لأنه ينطوى على نزول مثلنا عن الكرامة الإنسانية . فأولا ، كرامة سقراط الذاتية كرب وفيلسوف ومتدين ووطنى وإنسان . وثانياً ، كرامة مدينته ومجتمعه ووطنه الذى كان ينبغى عليه إذ كان صادقاً مع نفسه أن يعلم اليونان بل العالم أجمع بنفس الطواعية التى حاول هو أن يعلمه بها . وكيف يخضع سقراط للضغط والإرهاب والرقابة دون أن ينطوى ذلك على إهدار لقيمة أثينا ، بل كيف ينحنى لإرادة محاكميه دون أن يلطخ بالعار العدالة الأثينية ؟ وثالثاً ، وأخيراً كرامة « ألسيبيدياسى » و « كرتياس » وكلاهما قد انتهت حياته قبل محاكمة سقراط ببضع سنين ، فقد كان كلاهما مخلوقين مفكرين مسئولين فى ميدان السياسة وفى ميدان الأخلاق ، وسجل أعمالهما فى التاريخ وما اتخذاه من قرارات يعطيهما الحق فى أن يفوزا بالجزاء عن خدماتهما العامة ، وأن يستحقا العقاب عن أخطائهما . فهما لم يكونا دميتين بل كانا رجلين قويين ذكيين لهما إرادة يصدران عنها ؛ ومن ثم فأعمالهما ونقائصهما وأمجادهما هى من صنعهما وحدهما ولا يمتان بحال بأية صلة إلى سقراط ، بل هى أبعد ما تكون عن سقراط بعد الانتصارات التى حققها الإسكندر الأكبر بعد ذلك بجيلين عن أن تنتسب إلى أرسطو معلمه ومربيه.

وقد قبل سقراط الموت راضياً لأنه بهذا قد احترم هذه الكرامة الإنسانية المثلثة وصانها ، وسيظل هذا المثل الذى ضربه قبساً خالداً يستضىء الأحرار فى كل مكان بهديه فى ثقة واطمئنان . ومهما يكن من شيء فمن حسن الحظ أن المواطنين فى المجتمع الديموقراطى لا يضطرون فى ظل الظروف العادية إلى أن يضحوا بشىء فادح القيمة كأرواحهم فى سبيل الحفاظ على حرياتهم سليمة.

وقد نحول تضحيات أقل شأناً ومعارضات أرخص ثمناً بين الموظفين ومحاولات التحيف على هذه الحريات والاعتداء عليها . ولنكون صادقين مع أنفسنا ينبغى أن نقول إنه مامن وقت من الأوقات يمكن أن يستغنى فيه عن الاستعداد لمواجهة الموت طائعين فى سبيل الحرية ومن بلد لبلد فإن جذوة الحرية تتقد أو تخبو تبعاً لقوة هذا الاستعداد .

الجماعية (الانضمام للجماعة) :

الجماعية هى صفة مميزة للمواطن الصالح تزيد من قوة مواطنته وتهيئه لأن يتعاون بروح من المساواة فى عمل جماعى أو فى منظمة من المنظمات . والمواطن المحب للجماعات يعطى الجماعة حقوقها الكاملة بمساهمته بمجموعة من المعلومات يضعها فى خدمتها ، وبطرح آرائه للمناقشة العامة ، وبوزنه فى احترام لآراء غيره من الأعضاء ، وبالتداول فى الرأى والتأمل فيه قبل أن يتخذ منها موقفاً نهائياً ، وبتقبله لقرار الجماعة برضى محمود ، وبقيامه بنصيبه الوظيفى فيه ليضعه موضع التنفيذ : والجماعية تتمسك بوحدة الأفراد المتساوين على الرغم من اختلافهم فى الرأى وتحث أعضاء حزب الأقلية على تأييد القوانين والتدابير التى فرضتها الأغلبية عليهم ضد مصالحهم الخاصة وميولهم . وهى فى الوقت نفسه تحث الأغلبية على اصطناع الحقيقة والاعتدال وكبح جماح النفس لأنهم فى يوم من الأيام سوف يتعرضون لتقلبات الحظوظ السياسية وسوف يشغلون بدورهم مكان الأقلية . ولكى يكون الإنسان جماعياً يجب أن يشعر بالاحترام لإخوانه من المواطنين .

والمواطن يخطو خطوته المنطقية الأولى نحو الجماعية حين يصبح واعياً بأن فى موطنه السياسى وظائف مدنية معينة منوطة به وأن هناك وظائف أخرى غير منوطة به . وهو لايستطيع أن يؤدى وظائف معينة على وجه مرض إذا أهمل أسرته وعمله وتدخل فى أوجه النشاط العام التى لا يفهمها

وحاول أن يدير جهاز الحكومة بأكمله ، والمواطن الذى لا يعرف كيف يسير حياته الخاصة فى هدوء وأن يستمتع ببيته فى سلام لا قيمة له تذكر عند الدولة . ذلك أنه ما لم ينل راحة النفس فى قطاع وجوده الحاضر ويحس بميزاته فإنه لن يدرك قيمته بالنسبة للآخرين ، ومن ثم لن يتركهم فى هدوء . وعلى الجملة فالجماعية ، مثلها كمثل معظم الفضائل والمهارات الأخرى ، تمتد إلى آفاق بعيدة ولكنها ينبغى أن تبدأ أولا بالذات فى البيت .

لقد بحثنا وظائف الشعب فى المجتمع الديموقراطى وحقه فى أن يتخذ قراراته السياسية الأساسية . وفى تأييدنا لهذا الحق لم نبرز الجانب الوردى من الطبيعة البشرية ، ولا قلنا بكمالها المطلق ، ولم نقدم ضماناً سهلا بأنه وإن كان كثرة من الناس يتصرفون اليوم تصرف الوحوش والكواسر فإنهم سوف يتصرفون تصرف النفوس الحكيمة الطيبة فى غد . صحيح أنه ربما تصرف أكثرهم هذا التصرف ، وربما كانت هناك بعض الدلائل التى تنم عن التقدم الاجتماعى والتى تنبىء بأن المتعصبين الغلاة ذوى القلوب الصلدة قد تقلص عددهم ووهن سلطانهم ، وأن التقدم التدريجى للحرية والمساواة فى المحيط العالمى سوف يلقى ستاراً كثيفاً على الأحداث الأخيرة التى أضافت كلمة « قتل الأجناس » إلى قاموس المدنية ـ على أنه مهما يكن من شىء فإننا حين نتحدث باسم الأغلبية الشعبية وحقوقها ينبغى أن نواجه الحقائق . وأيضاً فثمة ديموقراطيات كثيرة مزعومة بعضها قديمة وبعضها جديدة ، جماهير الشعب فيها أميون جاهلون وغير مستعدين بشكل يثير الأسى لاحتمال مسئوليات الحكم الذاتى ، وحتى فى بلاد مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن الصور المتعددة للرقابة التى تنبعث ، كما هو الواقع الآن ، من الإحساس بعدم الأمان العاطفى أو من الخوف العصابى أو من

الدوافع التى تحمل على قبول الخضوع للسيطرة العليا ، هذه الصور ليست غريبة على جماهير الشعب .

وتحت ديمقراطيات مزعومة ـ عديدة قديمة وحديثة على السواء ـ سواد الشعب فيها أميون غير محيطين بشئون بلادهم ، خلو من أية معرفة وغير مهيئين بصورة تدعو إلى الأسى ، على تحمل عبء مسئولية الحكم الذاتى . وحتى فى دول بريطانيا والولايات المتحدة فإن الصور المختلفة للرقابة التى تنبعث كما هو واقع الحال من القلق العاطفى والخوف العصابى ومن الدوافع التى تحمل على تقبل تحكم السلطات ، ليست صوراً غريبة على سواد الشعب بل تبدو طبيعية فى أعين الكثيرين منهم . ونحن حين نعلن القول الديموقراطى المأثور من أن سواد الشعب ينطوى على أطيب النوايا وعلى حرية الإختيار وعلى قدر من المعقولية والمنطق فإن كل ما نستطيع أن نؤكده بروح من العدالة مع أنفسنا هو أن يتمتع بمزية الأمانة الخالصة وبميل عميق الجذور إلى العدالة ، وهذه صفات مهما يكن من شىء كافية لتثبت القيم الفعالة للديموقراطية ، طالما ظلت مجارى الإعلام ووسائل إذاعة الأنباء مفتوحة ومتاحة للاستخدام العام من جانب الشعب ، وطالما ظلت حرية البحث والمناقشة ممارسة . والحق أن الرأى الشعبى ، مجمعاً ، كما قال أرسطو ، ينطوى على جدوى وحكمة أكثر من الرأى الفردى المنعزل ، ذلك أن المواطنين حين يؤخذون فرادى قد يبدون جهلاء جامدى العواطف بما يجاوز حدود التسامح والاعتدال ؛ ولكنك حين تجمعهم معاً فى دائرة انتخابية أو فى قاعة اجتماع أو تأخذ بجماعهم عن طريق الصحف، فإنك عندئذ تحول الأفراد إلى جماعة وتجمع تجاربهم وتكتل معلوماتهم وترهف مشاعرهم . وهم حين يجتمعون فى صعيد واحد يصبحون هم أنفسهم ـ مالم يكونوا منحرفين أو أشراراً سيئى الطباع ـ القضاة الذين يمكن

الاعتماد على حكمهم وعلى الأخص فيما يتصل بأمورهم الشخصية أو الأشياء التى يستهلكونها . ومن وجهة نظر المستهلك فإنهم هم لا الخبراء الذين يعتد بحكمهم فيما يتصل بهذه الشئون. فهم وحدهم القادرون على الحكم المباشر ، ويفضل أرسطو دائماً أن يكون الحكم على البيت لساكنه خيراً من خبير البناء ، ولو أننا على سبيل القياس شبهنا المناقشة العامة لأى موضوع بمائدة أو مأدبة وتصورنا مساهمة الفرد فيها ، فلنا أن نتخيل أن كل فرد سيجلب إلى هذه المائدة تجربته الخاصة وسيسهم بطريقته فى تجميعها على صورة تفوق أى شىء يستطيع الفيلسوف أن يفكر فيه أو يرسمه . وإذا كانت بعض النتائج التى يصل إليها الفلاسفة قد تبدو أكثر حذقاً وأناقة . إلا أن الأمر مرده آخر المطاف إلى المواطنين ، فهم الذين سيستهلكون مادة السوق السياسية وهم الذين سوف ينعمون أو يشقون بها . ومن هذا كان أرسطو على حق فى ملاحظته الدقيقة حين قال : « إن آكل الطعام لا طاهيه هو خير من يحكم على المأدبة » . هذه قولة مأثورة لا تنسى ، يستطيع المواطن الذكى أن يتقبلها دون أن يؤمن بأن المأدبة السياسية مغذية ودسمة فى زمانه أو أن ذوق سواد الشعب لا يخطىء . إن فى استطاعته أن يتقبل هذه الحكمة المأثورة ، ومع ذلك يصر على ضرورة بذل الجهد لتحسين كل من المأدبة والذوق العام ، إن فى استطاعته أن يتقبلها حين يكون الأمر متعلقاً بسياسة عامة وأن يرفضها حين يكون الأمر متعلقاً بشىء يتصل بضميره الخاص أو بالدين أو بالعلم النظرى . وإذا أراد فإن له أن يتقبل هذه الحكمة لا على أنها اقتراح لجمهرة الآكلين ولكن على أنها تحذير وتذكير للموظفين القائمين على المطبخ السياسى . وإذا تقبل هذه الحكمة فى ضوء أى من هذه التطبيقات واستخدمها ليدلى برأيه فى الأوضاع السياسية وليقاوم أية محاولة للحد من حق الشعب فى المناقشة والحكم ، فإنه يكون بذلك صورة صادقة للجماعية الحقة .

ولما كانت الجماعية تتطلب من المواطن أن يتضامن ويتعاون مع المستويات العامة للأغلبية وأن يتمشى مع مقاييس الأغلبية ، فإن هذا يدعو إلى إثارة نوع من التوتر فى داخل نفسه ، نوع من التوتر بين دوافع الجماعية والانسجام معها ودوافع الذاتية والحرص على التعبير المستقل عنها . وفى هذا الصدد تبدو ملاحظات دى توكيفيل سليمة وصحيحة .فالرجل ذو الصفة المنفردة لا يماثل الرجل الذى ينشد المساواة ، ففى داخل النفس الذكية الحساسة يتضارب هذان الاتجاهان ويتشاحنان ويكونان أبعد ما يكون عن الانسجام والتطابق. إنهما يلتقيان كما التقى يعقوب والرجل الغريب فى قصة الإنجيل ، فقد التقيا على شاطىء نهر مهجور ذات مساء وظلا يتصارعان طوال الليل وإلى أن انبلج الصبح بقيا ممسكين أحدهما بالآخر . فإذا أخذنا يعقوب على أنه صورة للمواطن الفرد ذى الصفة المنفردة الذى يجاهد ليبقى ، فإن لنا أن نأخذ أيضاً خصمه العجيب الذى لا اسم له والذى يبدو أقرب أن إلى يكون رمزاً معنوياً منه إلى شخص حى لتمثيل رجل المساواة . وطبقاً لقصة الإنجيل فإن المصارع الذى لا اسم له قد مس فخذ يعقوب وأصابه بجرح جعله يعرج قليلا ما بقى له من حياة . وهذه القصة ترمز أيضاً إلى ما سوف يصيب رجل الصفة المنفردة من مصير فى المجتمعات الديمقراطية. وعلى الرغم من أن يعقوب قد أصيب بجرح فإنه ظل ممسكا بتلابيب الزائر المخيف لا يفلته حتى استطاع أن يحصل منه على بركة من بركاته .

ومضى قرن أو يزيد بعد دى توكيفيل ، والتوتر مستمر بين هاتين القوتين لم يخف ولم يحسم . وفى لهجة قارضة ظل المثقفون الأمريكيون جيلا بعد جيل يستنكرون مظاهر التماثل التى تطبع عصرهم ويتنبأون بحلول عصر الظلام الثقافى . وهم فى هذا على صواب وإن كانوا أحياناً يسرفون فى المبالغة فى أوصافهم وهم فى هذه المبالغة ينحرف بهم القصد إلى حد الخطأ فى

تنبؤاتهم ، فكل جيل جديد يقدم للحياة لا مزيداً من الأشخاص المتماثلين فحسب وإنما يقدم أيضاً حصة معقولة من الأشخاص الموهوبين المستقلين المتفردين فى جميع مجالات الثقافة الحية الختلقة ، وفى الوقت نفسه ما تزال الرؤى تراود الأحلام فى أن يأتى اليوم الذى تصبح فيه أمريكا متماثلة تماثلا كاملا وعلى نسق واحد يشمل جميع أفرادها .

ولو قدر لدى توكيفيل أن يمتد به العمر قرناً آخر لأتيحت له الفرصة للقاء ومتابعة أفكار « لويس برانديز » الذى عمل قاضياً فى المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية فى المدة من ١٩١٦ - ١٩٣٩ وأوضح بما لا يقبل الشك أن المواطن الديمقراطى يستطيع أن يحتفظ بفرديته واستقلاله الفكرى ، على حين يبلغ فى الوقت نفسه أعلى درجات الجماعية المدنية . والحق أن برانديز يعتبر مثلا للمدافعين عن الجماعية . ولم تشهد المحكمة العليا قاضياً مثله مهتماً بكرامتها معنياً بتكاملها ووحدتها كهيئة مؤثرة فى توجيه الدستور وتفسيره . وقد جعل تكاملها من تكامله وكرامتها من كرامته ، وقد كان يرى أن هناك أوقاتاً يستطيع الإنسان فيها أن يظهر أعماله وأوقاتاً أخرى يستطيع فيها أن يخفى أعماله. والرجل الذى يستطيع أن يختار الوقت الصحيح للإعلان أو للإخفاء هو الرجل الذى يستطيع أن يرضى كبرياءه ويصون كرامته فى الحالين .

وعلى الرغم من هذا الاتجاه السلوكى المحمود والخليق بالذكر والثناء كما ينبغى أن يكون ، فإنه لم يكن يمارسه إلا فى داخل قاعات المحكمة . لقد كان سلوكا جديراً بالإعجاب . إلا أنه كان محصوراً فى دائرة المحكمة الصغيرة : وإذا أردنا أن نضرب مثلا لسلوكه الجماعى المحمود له صفة القومية إلى حد ما ، فإننا نستطيع أن نأخذ أفكاره المعارضة التى أوضح فيها صفة الجماعية التى تميز بها على مستوى بطولى منفرد . فنى سنة ١٩٢٥ أصدرت ولاية أوكلاهوما

قراراً بأنه لما كانت صناعة الثلج للاستهلاك عملا عاماً ، فإنه محظور أن يشتغل بها أحد داخل حدود الولاية إلا إذا حصل على ترخيص بذلك من لجنة الولاية . واللجنة لم تكن لتمنح ترخيصاً لأى متقدم جديد حيث يستبين لها بعد البحث وسماع الأدلة أن المجتمع الحالى تتوفر فيه تسهيلات كافية لإنتاج الثلج وبيعه . ومعنى هذا أن أى شركة لصناعة الثلج تكون قد أسست فى أى مجتمع أو حى من الأحياء سوف تتمتع باحتكار لإنتاج الثلج فى هذه المنطقة طالما أن إنتاجها وخدماتها كافيان سد حاجة المنطقة . ومعنى هذا أنها سوف تحمى بحكم القانون من قيام منافسين لها فى هذه الصناعة . وإذا كان ثمة قانون قد سخر من معتقدات برانديز الاقتصادية فإنه هو هذا القانون .

وبعد سنوات قلائل أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية قرارها بأغلبية (٦ أصوات إلى اثنين) بعدم دستورية قانون ولاية أوكلاهوما . وقالت المحكمة فى أسباب حكمها إنه بموجب الدستور تستطيع الحكومة أن تمنح الصفة الاحتكارية للطرق الحديدية أو لإحدى المنافع العامة ولكنها لا تستطيع أن تمنع أى شخص من الدخول أو ممارسة أى عمل عادى ، ولما كانت صناعة الثلج صناعة عادية فكل ما تستطيعه الحكومة هو أن تعمد إلى تنظيم عملية الإنتاج للصالح العام ومن ثم فهى لا تستطيع أن تمنع أحداً من الاشتغال فيها .

بمثل هذه النتيجة ربما سر ورضى رجل آخر أصغر من برانديز ، فقد أيد هذا الحكم أفكاره فى التعدد والتنافس الحر وخلع عليها صفة الدستورية . ولكنه عارض الحكم فى عبارات رنانة لسببين : الأول أن التقويم قد أنبأه بأن العام عام ١٩٣٢ وهو أحلك أعوام الأزمة الكبرى التى حلت بأمريكا . والثانى أنه دعا إلى التفكير فى الحدود التى تمارس فى نطاقها المحكمة وظيفتها فى تقرير دستورية التشريعات الاجتماعية والاقتصادية ، فكيف

تستطيع المحكمة أن تأخذ نفسها بوزن الحاجة العملية لإصدار قانون مثل قانون أوكلاهوما لتصدر قرارها بإلغائه وعدم الحاجة إليه لعدم ضرورته ؟ إن وظيفتنا هى فقط أن نقرر مدى تمشى عقيدة المشرع فى وجود بعض المساوىء مع المنطق ومدى فاعلية العلاج المقترح فى مواجهة هذه الشرور .

على أنه بعد ذلك بخمس سنوات وعلى أثر الأزمة التى قامت بين الرئيس روزفلت والمحكمة عادت أغلبية المحكمة للأخذ بهذا الرأى المتواضع فيما يتصل بوظيفة المحكمة ، وأصبحت هذه الوظيفة اليوم تعتبر حجر الزاوية فى نظامنا الدستورى .

والحق أن برانديز لم تخالجه أية بادرة من ثقة فيما كان المشرع فى أوكلاهوما يحاول أن يبلغه . وكانت التجربة كلها تبدو لنظره لا جدوى من ورائها ، بل وخلواً عن كل حكمة ومحدثة للضرر ولكنه مع ذلك لم يع لحسب طبيعة وظيفته الخاصة ومخالفتها للمشرع ولكنه وعى إلى جانب ذلك الأزمة الاقتصادية التى كان يعانيها الشعب الأمريكى فهو لم يكن يستطيع أن يغمض عينيه عن الحقائق التى يعرفها كل إنسان ، ولم يكن يستطيع أن يقرأ القانون فى الكتب وحدها دون الشوارع والمصانع والبيوت ، ومن ثم فقد قال فى دفاعه عن دستورية قانون يراه رجعياً وضاراً :

« إن الشعب الأمريكى يواجه الآن طارئاً أشد خطراً من الحرب . فالمنافسة قد انتشرت لا نتيجة للإملاق أو الفقر وإنما نتيجة لازدياد الإنتاج والرخاء . فالأزمة الطاحنة التى طال أوانها قد تسببت فى انتشار بطالة لم يسبق لها مثيل وإلى هبوط خطير فى أسعار الحاجات الاستهلاكية وفى عدد من الخسائر الاقتصادية الفادحة التى تهدد نظامنا المالى ومن ثم فلا بد من قيام سلطة لتعيد تشكيل وسائلنا الاقتصادية ونظمنا المالية عن طريق التجربة لمواجهة الحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة .

ومن سلطة هذه المحكمة منع التجربة ، وهى تستطيع أن تلغى القانون الذى ينطوى على قيام هذه التجربة إذا ظهر لنا أن هذا القانون تعسفى أو يقوم على الهوى أو غير منطق ، ولكننا فى ممارستنا لهذه السلطة العليا ينبغى أن نكون على حذر خشية أن نجعل من هوى نفوسنا مبادىء قانونية. وإذا كان لنا أن نسير على هدى المنطق والعقل فإن الواجب يدعونا أن نوفر الشجاعة لعقولنا ... » .

الصفة المتميزة والمجتمع الديموقراطى :

لقد لخصنا الطاقات والكفايات التى يتميز بها الرجل الديموقراطى ذو الصفة المتميزة . وذكرنا الفضائل والمواهب التى يتسلح بها لممارسة الحكم الدقيق الرحيم وللاحتفاظ بشرفه المدنى وليساهم بذكاء فى أعمال الجماعة . وكل من هذه القدرات تحتاج إلى ممارسة عملية دائمة . وهى تميل إلى التحجر إذا لم توضع موضع الاستخدام العملى الفعال . والإنسان ذو الصفات المتميزة ، شأنه شأن الرياضى ، ينبغى له أن يثنى عضلاته من وقت لآخر ، كما يجب عليه أن يداوم أيضاً على استيفاء جانب من حياته يجرب فيه الخضوع للنظام والتقشف وإنكار الذات .

ومثال ذلك مايذكره التاريخ فى الأيام الخوالى لروما القديمة من أن « مانيوس كوريوس دنتاتوس » قنصل الجمهورية كان يعيش فى كوخ حقير ، فلما جاءه سفراء إحدى الدول ليقدموا له رشوة باسم دولتهم وجدوه مشغولا بطبخ بعض الأبصال لغذائه . وكان جواب دنتاتوس حاضراً : « إن الرجل الذى يرضى لنفسه مثل هذا العشاء البسيط ليس فى حاجة إلى الذهب » . وكان سقراط هو الآخر بطريقته الخاصة يمضى حياته ضد الإغراءات المادية وضد الشهوات التى تضعف العقل وتخضعه للإغراء . وقد كان يقف

ويحملق فى صفوف الأمتعة الثمينة المغرية فى أسواق أثينا ثم يقول لنفسه ما أكثر الأشياء التىأستطيع أن أعيش بدونها.ولقدكان برانديز هو الآخر رغم ثرائه يمارس نوعاً من التقشف الزاهـد . وفى ظل ظروف الحياة الديموقراطية الحديثة ليس من الضرورى أن يعيش الإنسان دون غذاء شهى أو حلى مبهجة . وفى هذه الأيام فإن أنواع البضائع المغرية التى يجب على الإنسان ذى الصفة المتميزة أن يقف دائماً على أهبة الاستعداد لتركها وإنكارها هى شىء غير ملموس . إنها موافقة الشعب .

ومهما يكن من شىء فالرجل ذو الشخصية المتكاملة والاستقلال العقلى ليس فى حاجة إلى أن يزدرى سواد الشعب ، ولا أن يستنـكر مستوياته الفـكرية أو أحكامه ؛ بل على العكس ، عليه أن يعترف بأن واجبه يقتضيه أن يرد لهذا الشعب مرة أخرى ماتعلمه منه وما أخذه عنه أولا . صحيح أنه بفضائله المتميزة وأعماله ومواهبه ، وفى بعض الحالات النادرة بعبقريته المنفردة ، استطاع أن يعيد تشكيل وتلوين وصياغة التقاليد والأمانى التى وجدها من حوله فى بيته وأن يلونها ويضفى عليها شيئاً جديداً من ذات مواهبه ، ولـكن المجتمع هو دائماً الذى أمده بهذه المادة الثقافية ، وهو الذى زوده بهذه الخبرات السيـاسية ، وما يعتقده هو أنه من نظريته وبحوثه الخاصة ، ليس فى واقع الأمر إلا الاستجابة من جانبه للحوافز التى أثارتها فى نفسه بيئته التى يعيش فيها . إن المجتمع قد علمه ما هو فى مسيس الحاجة لأن يتعلمه منهبدوره ، وقد علمه من الحركات مايستطيع به أن يكسب انتباهه وأن يتخاطب معه ، فالمجتمع لم يهيء له فقط الأسئلة المليئة بالمعانى ، وإنما أمده بالمادة الخام والمواصفات التى يستطيع منها أن يجد الجواب وأجوبة سقراط ، ولو أن أغلبية الأثينيين لم يكونوا راضين عنها ، هى أجوبة أثينية لحماً ودماً . وما كان لها أن تتطور أو تختبر أو تنتشر فى مجتمع آخر قديم

غير المجتمع الأثيني . وأفكار برانديز هي الأخرى أفكار أمريكية في طابعها. وفي السياسة كما في كل شيء آخر لا يمكن أن تجني أية ثمرة مالم تكن التربة مهيأة والبذرة صالحة والفصل مواتياً . وصحيح أنه بالجهد والعناية والخبرة نستطيع أن نزيد من محصول التين ولكن من المستحيل أن نستنبت التين من رمل الصحراء أو أن نحول الأشواك إلى تين .

وفي الظروف العادية سوف يجد المواطن ذو الصفات المتميزة نفسه مشاركاً لآراء قسم كبير إن لم تكن أغلبية مواطنيه في المجتمع الذي يعيش فيه . وهذا التوافق العام بامتداده كما هو الواقع إلى المبادىء الأساسية وطرز الحياة السياسية ، يجعل الأمر أكثر سهولة بالنسبة له ليتصرف ويتعاون . وحين يدخل في منطقة الخلاف في الرأى فهو يدرك أن أحكام الرأى العام هي في الغالب أكثر حكمة في خواتيمها العملية منها في تدليلاتها النظرية التي تقال لشرح هذه الغايات . وهو حين يرجع البصر في سلسلة الأحكام السياسية الطويلة التي اتخذها وحين يعترف بينه وبين نفسه كيف أن كثيراً منها قد ثبت خطؤه فإنه سوف يخضع نفسه لشيء من التواضع المعقول . وعلى أى، فليس له أن يتوقع أنه سوف يفر من حمل تبعة فحص المصادر وتجميع الأدلة وتقدير النتائج المستقبلة والثمن الذى سوف تتحمله الإنسانية . وهو يدرك أيضاً أنه إذا كانت أحكام الرأى العام صائبة وسليمة عادة بالنسبة له . فمرد ذلك إلى أن عدداً آخر من الشعب قد أحس بهذه الواجبات وتحمل العبء وعانى الآلام .

ومع ذلك ، فكما أن المجتمع ـ بصفة ملحوظة ـ أكبر دائماً من الجماعة السياسية ، فكذلك الإنسان ، هو دائماً أكثر ـ بصفة ملحوظة ـ من مجرد مواطن . وإذا كان الإنسان حيواناً سياسياً ، فهو كذلك على وجه التحديد حيوان غير سياسي . وهو يعيش هذين النوعين من الوجود في ذات الوقت

فى مجال حياته اليومى . ولا يمكن أن نكون مستغرقين بكلياتنا فى المواطن، أو فانين فناء كاملا فى أى ولاء سياسى . ولتقسمنا إذا أردت أى عدد من التقسيمات وفى أى نظم تختار، فلن تجد القسمة منتهية نهاية حاسمة فى أية مرة . ففى كل وعلى صور مختلفة ؛ سيبقى للقسمة باق عنيد لا يذوب فى أية صورة ولا ينتهى إلى قرار، ولهذا السبب تكون الحكومة شيئاً غير مستساغ بدون فن، وشيئاً جاهلا بغير علم، وشيئاً مملا بدون لهو ومباهج، وشيئاً غبياً ضحلا بدون فلسفة ودين . وبغير هذه الأمور لن يوجد مواطن ممتاز. والدولة الصالحة فى حاجة إليهم جميعاً بقدر حاجتها إلى كل القوى والإدارات والموظفين . بل إنهم ضروريون لوجودها ذاته، ولا غنى عنهم للحفاظ على قيمتها الباقية .

وفى التحليل النهائى، نجد أن الدولة التى تحاول مد نفوذها السياسى إلى الأمور التلقائية للناس، ومشاعرهم الداخلية التى يحسونها فى عزلتهم، إنما تصيبهم وتصيب نفسها بالفقر . إن ساعات الخلوة الخاصة لهى الأمر الذى لانستطيع أن نعيش بدونه . وقد يكون من حق ذلك الحارس اليقظ الذى نسميه «الواجب الوطنى» أن يظل يردد صيحته : «من هناك ؟ من هناك ؟». ولكن الإنسان يحتاج إلى فسحة من الوقت يخلو فيها إلى نفسه ليتأكد من الإجابة قبل أن يلفظ بها لسانه .

(٩)

تمثيل الرجال الأحرار

غير المسموح به ـ المسموح به ـ المرغوب فيه رغبة متفردة

وما دمنا قد قطعنا هذا الشوط البعيد فإن لنا أن نركن إلى هدأة طويلة نسترجع فيها الطريق الذى خضناه لنحدد مسلكنا واتجاهنا . فنى البداية رأينا أن الصعوبة الأساسية التى تواجه الرجل الديموقراطى فى موقفه الأدبى الجديد ، هى غموض هذا الموقف غموضاً محيراً عرضه لكثير من القلق الزائف والاتهامات المتخيلة ، بقدر ماعرضه لقلق حقيق واتهام حقيق . فما إن ضل فى الظلام حتى أسلم لمخيلته العنان لتشرد فى المدى البعيد وتستحضر له رتلا مخيفاً من جرائم المشاركة ، وحتى الحكومة ذاتها التى أقامها بنفسه ليجسد فى وجودها مثالياته وليحقق أهدافه بدت لعينه كأنها أصبحت بؤرة عدوى خلقية لاتنفد . ومن ثم كان موقفه أسوأ من أن يوصف بأنه خطر من الناحية السياسية فقد كان إلى خطورته من الناحية السياسية لايحتمل من الناحيتين الخلقية والنفسية .

وحين واجهتنا هذه الأوضاع، قررنا فى حزم أننا لن نستطيع أن نتكافأ مع هذه الظروف مالم تبدد أولا سحب الغموض العفنة التى تغلفها . وإذا كان الغموض هو مايثير القلق وينقل العدوى الخلقية فالعلاج العملى الوحيد يجب أن يكون العمل على تحقيق الدقة والتخصيص النوعى ، وهذان يجب أن يكونا هدفينا العاجلين . وقد أثبتت الفصول المكملة الفائدة الكبرى التى جنيناها من الدولة والتخصيص . فنحن ما إن قسمنا الموضوع طبقاً لأدق المواصفات النوعية الأساسية إلى موضوعين ممتازين على أساس التميز بين

المسئولية الجماعية والمسئولية الفردية حتى بدأ الموقف المحرج بأكمله يتكشف عن وضع يمكن احتماله ويمكن ترويضه .

ومضى بنا تحليلنا للموقف ليكشف لنا عن أن الواجبات التى تقتضيها المسئولية الجماعية ليست من الثقل بحيث يفوق احتمالها قدرة المجتمع الديموقراطى المحترم لذاته سواء من الناحية الاقتصادية أو الأخلاقية ، وأن هذه المسئولية الجماعية لا تتطلب إلا أن نبذل جهداً واعياً من الذكاء وبعد النظر والتضامن الاجتماعى . ومرة أخرى حين عرضنا للمسئولية الفردية وواجباتها وجدنا هذه الواجبات أيضاً قابلة للتحديد والتعريف عن طريق التقصى الذاتى للمواطن ووجدنا أن التقصى الذاتى يخلع على الموقف كله دقة ووضوحاً . بل وجدناه يجعل عبء المسئولية عن جرائم المشاركة نسبياً طبقاً لأفعال الفرد الخاصة وأخطائه وأهوائه . وهو بعد كل هذا يمنحه طريقاً محدداً منطقياً يستطيع إذا سلكه أن يبرىء نفسه من المشاركة فى الخطأ من الناحية الأدبية إذا كان فى الحقيقة والواقع يستحق هذه التبرئة. وفى الحق لقد استطاع تحليلنا بوصفه مراحل معينة وفرضه أسساً دقيقة ، أن يشذب عبء المسئولية فى حدود محتملة وأن يكيفها تكييفاً عادلا ليلائم حملها على أكتاف كل مواطن فرد .

وانتقلنا بعد ذلك إلى موضوع أكثر جلباً للسعادة،وهو موضوع الحوافز الحيوية والمواهب الاجتماعية وتوفية الحاجات الشخصية التى تميز الوجود الديموقراطى وتوسع آفاق المواطن وتملأه بالثقة والقوة اللازمتين لحياته . والحق أن حياة المواطن فى مجتمع طليق ليست مقصورة على أداء واجبات مقدسة وحمل عبء مسئوليات ثقيلة والتزامات أدبية ينوء بها . فكما أن المسئوليات التى تمليها ظروفنا مسئوليات حقيقية ، فكذلك الحوافز والجزاء الذى نناله هما الآخران أمور حقيقية . فالمواطنون فى الدول الحرة لا ينبغى

بحال أن يقنعوا ـ كما يجب أن يفعل غيرهم ـ بظروف سياسية محتملة ومقبولة فحسب ، ذلك أن من حقهم أن يتمتعوا بأسلوب من الحياة الرغدة التى يقبلون عليها راغبين فى حماس . والمساواة السلبية من شأنها أن تمد رواقاً تحت أقدامهم يقيهم عثرات الخطر ونوازل الحرمان . والمساواة الإيجابية ترفع السقف من فوق رؤوسهم لتفسح آماد الانطلاق أمام الفرص المتاحة لهم وتحفزهم على المغامرة من أجل توفية ذواتهم وإكمالها . ومهما يكن من شىء فإن الصفة المدنية تفوق هذه الترضيات وتمنح الحوافز العليا للحياة المدنية ، وهى الذكاء والرحمة فى ممارسة الحكم ، والشجاعة والتكامل فى ممارسة الشرف ، والولاء المنظم فى ممارسة الانتساب للهيئات والجماعات .

وإذا تحققت للمواطن الفائدة المرجوة وراء هذه الممارسات فإنه سوف يدرك فى صراحة صريحة الخيالات والأوهام فى السلوك الإنسانى ونقاط الضعف فى الحكومة الشعبية ، وسوف يمتنع عن الحكم على مجموع الناخبين والموظفين بمعايير مثالية أو طوباوية . وإذا كانت أحوال الفرد ومزاجه تختلف من فصل إلى فصل خلال السنة فإنه حتى فى أشد ساعاته سخرية سوف يمتنع عن أن يتخيل نفسه مواطناً يعيش برضاه فى ظل نظام ديكتاتورى أو استبدادى ، بل إنه ليعجب كيف يستطيع هؤلاء الناس أن يصمدوا من يوم ليوم وهم لا يستطيعون أن يفكروا فيما يريدون أن يختاروه ، ولا أن يعبروا عما يجول بخواطرهم من أفكار ، وأن يضحكوا كما يشاءون من الموظفين الرسميين . وإنه ليهز رأسه اشفاقاً وهو يدمدم : ياله من وجود أبتر ! فإن الذى لا يستطيع أن يستدعى من يحكموه أمام محكمة الضمير يبدو كأنه لم تتكامل له صفات الرجل الكامل . وإنه ليشعر بأن الديموقراطية النيابية ، مهما يكن ما تتضمنه فيما يتصل بالعلاقات الإنسانية ، يجب أن تتضمن أولا وقبل كل شىء أن كل ماله مغزى خلقى أو أدبى فى معاملات

الحكومة هو عرضة دائماً وباستمرار للفحص والنقد والحكم عليه .

عدالة الإدارة :

إن الخدمة فى حكومة معرضة دائماً وباستمرار للحكم الأدبى على أعمالها، تستدعى قدرات وطاقات معينة لا ترضى عنها النظم المستبدة أو المتسلطة ، بل قد تعتبرها معادية وضارة . وفى ظل الحكم الديموقراطى ليست الكفاية والخبرة مؤهلين كافيين لاستحقاق التعيين فى الوظائف العامة ، وكذلك ليست الجاذبية الشخصية أو عبير الانتصارات الحربية بمؤهلين كافيين أيضاً ، وفى الحق أنه ما من مجموعة من المواهب ، مهما تكن ، يمكن أن تكنى ما لم يحكمها جميعاً سلوك خلقى حازم ، ولحسن الحظ فإن فى الدول الحرة عديداً من الموظفين العموميين الذين يسلكون هذا المسلك الخلقى الحازم والذين يستمتعون من أجله بالتقدير لأنفسهم ولمواطنيهم وناخبيهم ويدللون باتجاهه على أن المعيار الخلقى الديموقراطى ليس معياراً خيالياً أو طوباوياً وإنما هو معيار عملى معقول . هؤلاء الموظفون العموميون ذوو المسلك الخلقى الحازم هم الذين يصفون المعيار الذى يقاس به رجل الإدارة العادل .

ورجل الإدارة العادل فى ظل النظام الديموقراطى النيابى ، قد يوجد فى عديد من الوظائف المختلفة ، فقد يكون رئيساً للجمهورية ، وقد يكون عضواً فى مجلس الشيوخ ، وقد يكون قاضياً أو شريفاً أو عضواً فى مجلس المدينة أو جاويشاً فى البوليس . ومهما تكن المهام المخولة فى وظيفته فإننا لا نعتبره موظفاً عادلا مالم يكن متيقظاً ونشطاً فى أدائها . فإذا كان الموظف من واجبه أن يرسم الخطط فإن عليه إذا كان موظفاً عادلا أن يعدها . وإذا كان من واجبه أن يحصل على موافقة الرأى العام وتأييده فإن عليه أن يعمل للحصول على هذه الموافقة والفوز بهذا التأييد . وإذا كان الحكم

وحرية الاختيار متروكين له لاستخدامها فإن عليه أن يتقبل المسئولية وأن يضع الأمرين موضع التنفيذ ،وألا يستغرق فى الخيال وهو يقود أو يقرر، وعليه على الرغم من إدراكه أن إمكانياته وكفاياته معرضة للخطأ البشرى وللضعف البشرى ، ألا يحد من جهوده وحماسه للعمل .

ومهما يكن من شيء فلا بد له من قبل أن يبدأ العمل فى أى برنامج له تأثير أدبى ملموس ، سواء امتد هذا التأثير إلى كثرة أو قلة أو حتى إلى فرد واحد ، من أن يصرف نفسه عن الاستماع إلى المتحدثين الخارجيين وأن يخمد الصيحات العالية للمصالح الذاتية والهمسات الإغرائية للعادة والتطبع ، وأن يركن فى هدوء إلى نقد النتائج التى أوصلها إليه ضميره . وسوف تتضمن الأسئلة التى تواجهه ما يلى فى أقل القليل :

التقصى الذاتى للموظف الديموقراطى :

(١) كيف يبدو العمل موضع التفكير فى أعين الرأى العام حين تعلن كل الحقائق والمصالح والدوافع والفوائد ؟

(٢) كيف يبدو هذا العمل إذا كانت النتائج (وهى التى علقت عليها الآمال لتبرير هذا العمل ، قد جاءت مختلفة عما توقعت اختلافاً كلياً ؟

(٣) إذا كنت غير مرتاح إلى عمل مقترح - ثم وجدت نفسك منساقاً إلى المحاجة بأن هذا إجراء مألوف يندمج فيه كل فرد تقريباً - عندئذ اختبر موقفك من هذا العمل على أساس الافتراض بأن هذا هو أول إجراء من نوعه ، وأنك أول من اقترف هذا العمل ثم وضح آراءك فيه فى ضوء هذا الافتراض .

(٤) إذا كان أمامك عمل سيء مغر يمنيك إجراؤه بالبقاء فى وظيفتك أو بالترقية فيها ، وبذلك يمكن لك من مستقبل طيب - أليس الشر محقق الوقوع من مثل هذا العمل ، والخير المترقب أو الموعود عرضياً والتعلة كلها خداعاً للنفس ؟

(٥) إذا لم تكن قد شغلت من قبل أية وظيفة عامة فكيف يبدو فى عينك العمل المقترح باعتبارك مواطناً عادياً فى المجتمع الذى لولا تأييده لما أمكن تنفيذ هذا العمل ؟

(٦) كيف تشخص هـذا العمل وتصفه إذا كان قد قام به أكره خصومك السياسيين ؟

(٧) فى ضوء هذه الاعتبارات أتعتقد أن مثل هذا العمل سوف يخلع على الجماعة شرفاً ومكانة أو سوف يسلمها للخزى والعار ؟

هذا التقصى الذاتى كما نرى هو إعداد وتمهيد لتقص عام وشامل من جانب الشعب ، وعلى أى منها تقوم ارتباطات الموظف العام بحزبه . فهو إذا كان عدلا فلا بد أن يشعر بأن عليه التزامات لجميع الناحيتين على السواء فى دائرته الديموقراطية ، وهو فى الوقت نفسه يؤمن بأن من حق الشعب أن يطلع على كل الشئون العامة ، ومن ثم فلا ينبغى له بحال أن يرفض أى استجواب أو يتذمر من أى تعليق ، وهو أيضاً يؤمن بأن الموظف العام الذى يحجب المعلومات عن الشعب يخدم بهذا مصالح حزبية أو يصون كرامات سياسية أو عسكرية أو صناعية خاصة أكثر من صيانته لعوامل الثقة بالحكومة . ومن ناحية أخرى فهو قلما يتوقع أن يحيل الشعب هذه المعلومات عندما يحصل عليها إلى معادلات منظمة أو تعاسات منطقية أو قوانين علمية . والناخب الديموقراطى يدرك بحساسيته العامة أن القياسات قد يكون استخدامها السبب فى الدفاع عن القرارات منها فى الوصول إليها . ومن ثم فهو يستغل المعلومات والحقائق التى تصل إليها تبعاً لتجاربه فى الحياة ووفقاً لمشاعره وأحاسيسه الخاصة وأفكاره ، وهى فى عمومها تكون على درجة من الوعى كافية لتحول دون الإسراف والتزيد ودون الإفراط أو التفريط .

ومهما يكن من شيء فحق الشعب فى الحصول على المعلومات والوقوف على الحقائق لا يتوقف بحال على الوثوق من قدرته على استيعاب هذه الحقائق وإدراك مفاهيمها ومراميها ، ولا على الوثوق من قدرته على استخدام هذه الحقائق وإدراك مفاهيمها ومراميها ، ولا على الوثوق من قدرته على استخدام هذه الحقائق فى حكمة وتبصر . ذلك أن الحقائق ملك للشعب . والسبب ، فى بساطة ، هو أن هذه الحقائق تتصل بمصالح واهتمامات عامة هى مصالحه هو واهتماماته هو ولا أحد غيره ، كما تتصل بالحكومة ، والحكومة حكومته هو أيضاً . والتصويت على أى مشروع أو قرار مرده إليه لأنه صاحب الرأى فى توجيه وتشكيل أى قرار أساسى تتخذه الدولة . وهو ، أى الشعب ، هو صاحب الحق فى تأييد أى مشروع من المشروعات أو عدم تأييده ، والشعب هو صاحب الحق فى المشاركة الفعالة النشطة فى إدارة سياسة بلاده . وفى هذا يقول جون ديوى فى حماسة بالغة : « لك بعد هذا أن تفكر فى الفرق الشاسع بين أن تبدأ بالشعب وتنتهى بالسياسيين وبين أن تبدأ بالسياسيين وأن تنتهى بعرض شيء على إرادة الشعب ـ وشتان بين الأمرين ... » .

وثمة وجه آخر لقضية الحق والصدق ، فإنه إذا كان على الحكومة ألا تكذب الشعب فإن على الشعب ألا يكذب الحكومة . ولا مرية فى أن الوهن سوف يصيب أسس الديموقراطية حينما لا يشعر أفراد الشعب بالأمن فى معاملتهم بأصالة وصدق مع قضاتهم ونوابهم وعمالهم من رجال الحكومة. هذا الخطر الشديد الذى يتهدد أسس الديموقراطية يجهد الموظف الأمين العدل نفسه باستمرار لتفاديه فى حدود ماتسمح به مهام الوظيفة . فهو يمعن النظر فى قوانين بلاده ويفحص تعليماتها ولوائحها ليتأكد من أنها لاتحتوى على نص أو نصوص تغرى المواطنين أو تحملهم على الكذب على الحكومة ليجد أن بعضها محتاج إلى تصحيح عاجل مباشر . فمثلا يلاحظ الموظف العدل الأمين فى بعض البلاد (غير الولايات المتحدة الأمريكية)

أن قانوناً ما من قوانين بلاده يقضى بإعفاء الطرود المصدرة إلى الخارج من ضريبة التصدير إذا كان ثمنها لا يتجاوز قدراً معيناً ولكن على سبيل المثال عشرة دولارات ، فإذا زادت قيمتها عن هذا القدر فرضت عليها ضريبة تصدير تعادل ٥٠ ٪ من قيمتها ، وأن مثل هذه الضرائب غير المتدرجة ولا المستوية ظاهر أن من شأنها أن تجعل الكذب مثمراً ويعود بالفائدة على صاحب السلطة المصدرة ، بل وتجعل اكتشاف مثل هذا التهرب من الضريبة أمراً غير محتمل إلا إذا أدين قطاع كبير من المواطنين بتهمة التهريب . مثل هذا القانون وغيره من القوانين الضريبية التى تجعل مناط الضريبة مرتبطاً بإقرار صاحب العمل عن كمية العمل التى أداها فى بيته فى سرية تامة يجب فى نظر الموظف العدل الأمين أن تعدل أو تلغى لأنه ما من فرد يوجه إليه اتهام يمكن أن يعتمد على يمينه فى إدانة نفسه .

والموظف العدل الأمين من شأنه أن يكون متيقظاً مراقباً لأحوال الشعب مدركاً لظروفه ومزاجه ، هذا المزاج العام الذى يحتاج أحياناً إلى عوامل تلطيف وتهدئة من جانب الحكومة إذا أريد لهذا المزاج ألا يستقر إلى القتال الوحشى . وهو يدرك بحكم تكوينه الإنسانى لماذا يشعر بالخجل منه لا الاستهانة به أو إنكاره ، والغليان الثابت غير المنطق حين يمتزج بالذكاء والفهم يوفر الدوافع التى لا غنى عنها لكل ما هو خير وجميل ورحيم فى تجاربه ، ولكنه فى الوقت نفسه حين يستثار ويزاد إلى درجة تجاوز قدرتنا على ضبطه وينطلق فى ثورات جامحة فإنه يدمر كل شيء له قيمته وقدره فى البيئة . والموظف العدل الأمين يفترض ويحق أن جميع جيرانه لا يختلفون فى تكوينهم ومزاجهم عن تكوينه ومزاجه ، وأنهم من ثم فى حاجة إلى أن يحولوا طاقاتهم غير المنطقية إلى مجار أخرى تحقق النفع العام . والحق أنه كما أن العقل بلا عاطفة فى العلاقات الاجتماعية يصبح مرضاً عقلياً ،

فكذلك العاطفة بلا عقل تصبح هياجاً . ومن ثم فالموظف العدل لا يجلس مسترخياً فى ناديه ويملأ بطنه بوجبة دسمة ثم يطلق لسانه مستنكراً التصرفات الهوجاء للجوعى ، أو يبدى دهشته من أن الجهال دائماً يملأهم الخوف ، والمتعطلين تنطوى صدورهم على الحقد والكراهية ، أو يمضى متسائلا عن السبب فى أنهم يتصرفون على هذا النحو ، وهو يبذل غاية جهده ليحول دون وقوع الحرمان على الجماعات ولإزالة المظالم والمساوىء الاجتماعية حتى لا تؤدى مبالغته فى تقدير الناس إلى تحريك الجانب الوحشى الكامن فى نفوسهم .

وهو فيما يتعلق بأعماله الوظيفية فى الحكومة يسلم بأنه مهما تكن الضمانات التى يتخذها هو ومعاونوه فإنه لا يمكن تفادى احتمال وقوع بعض الأخطاء الضارة ، وربما تسببت هفوة نتيجة لإهمال أو عدم عناية فى إيقاع هذا الضرر ، وربما كان السبب سوء تفاهم تام أو عجزاً فى الجهاز أو حادثة غير منظورة . ومهما يكن من شىء فعلى أى وجه حملت السبب ، فإن العمليات الحكومية يترتب على أدائها بالضرورة عدد من الخسائر والأخطاء والمظالم والإصابات . والموظف العدل ، معترفاً بهذه المخاطر المؤسفة كما تقتضى بذلك الصراحة ، عليه أن يواجه مسئوليته تجاهها على أساس خطة ذات شعب ثلاث . فإذا كانت الإصابات تنتج بالضرورة من أعمال ومعاملات إدارية فإن عليه أولا وبالذات ألا يكف عن السعى فى سبيل تحقيق وسائل أكثر فاعلية للوقاية ، وعليه ثانياً أن يصر دائماً على إفساح المجال لسماع صوت الشعب بتيسير وسائل الاحتجاج له وجعلها مفتوحة وفعالة ، وثالثاً فى الحالات التى يقع فيها الضرر فعلا وتحيق الإصابات بالأفراد وحين يكون قد فات دور الرقابة ولم يعد يجدى الاحتجاج ، فإن على الموظف العدل أن يتجه إلى الهيئة التشريعية ويناشدها أن تعمل على إصدار

قوانين عامة لدفع التعويضات ، وهو فى الحق لايكاد يفهم كيف أن زملاءه الذين التزموا الصمت إزاء مطالبة السلطات التشريعية بتقدير قوانين عامة للتعويض ـ استطاعوا أن يناموا هادئين دون أن تؤرقهم الأوضاع .

أما فيما يتعلق بنفسه فهو يحسن الظن بمواطنيه وغرائزهم وباهتماماتهم بالآخرين سواء فى الوطن وفى الخارج ، وبارتباطهم بالحرية وبكرمهم ، وبإدراكهم الطيب المفاجىء وبحبهم الأساسى للسلام . ولأنه لا يفهم دوافعه الخاصة ومحركاته فهماً كاملا محيطاً فهو كذلك غير مطالب بأن يفهم دوافعهم ومحركاتهم فهماً كاملا ومحيطاً أيضاً . وغالباً ماتفترق أذواقه الخاصة عن أذواقهم . فثقافتهم تبدو ضحلة وأفكارهم تبدو مضطربة وذاكرتهم ضعيفة ، ومع ذلك فهذا لايقتضيه أن يستنتج أنه باستمرار على حق فى اختياراته وأنهم دائماً أبداً مخطئون . وله أن يقتبس باسترخاء عبارة جون لوك « إن الناس قد يختارون أشياء مختلفة ، إلا أنهم مع ذلك يختارون جميعاً إختياراً صحيحاً » بيد أنه أحياناً حين يأتى إليه بعض المتعصبين الدجماطيقيين ليطالب بأن تتدخل الحكومة فى خصوصيات الناس وأن تراقب ملاهيهم وتسلياتهم وأن تصحح مفاهيمهم سواء أرادوا أو لم يريدوا ، فإن عليه أن يصغى إلى مايقول فى صبر وإناة ثم ينصرف للتأمل والتفكير وبعدئذ يبتسم له ابتسامة رقيقة ثم يقبل عليه ليجيبه إلى ماطلب فى ضوء السطور الآتية :

« منذ سنوات بعيدة بينما كانت ثلاثة ثعالب تعبر النهر معاً دفع بها التيار إلى حفرة فى صخرة حاولت الخروج منها فلم تستطع وطال بها المقام فهى تقاسى من هجمات البراغيث التى لصقت بأجسادها . وفيما هم فى محنتها مر بها قنفذ صديق وعرض أن يزيل البراغيث من فوق أجسادها . فقال له الأول : « لا . أشكرك ؛ إن البراغيث الموجودة فى جسدى الآن قد بشمت من دمائى ولم تعد تمتص شيئاً من دمى فإذا أزلتها حل محلها غيرها ذات

شهية متفتحة وامتصت ما أبقته الأولى من دمائى» . وقال الثانى رداً مختلفاً:
« أشكرك أيها القنفذ . إبدأ من فورك بإزالة هذه البراغيث ، فقد قاسيت
منها أشد المقاساة بحيث لم يعد فى طوقى أن أصبر عليها لحظة أخرى
وسأجرب حظى مع غيرها التى قد تأتى لتلتصق بجسمى من جديد » . ولزم
الثالث الصمت برهة طويلة يفكر ويتدبر وأخيراً تكلم فقال : « أيها القنفذ،
إنك ودود عطوف وكلا الزميلين على حق فيما قاله لك ؛ بل وكلاهما على
خطأ أيضاً . أما بالنسبة لى فإنى أفضل أن تزيل البراغيث اللاصقة فوق
ظهرى والتى لا أستطيع أن أصل إليها لأحكها بنفسى ، أما البراغيث
الأخرى فإما أن أزيلها بنفسى وإما أن أوطن نفسى على الصبر عليها
والعيش بها » . وبعد فترة لم تطل ، وحين استطاعت الثعالب أن تخلص
نفسها من القرة أصبح الثعلب الثالث حكيمها الذى أجمعت على حكمته
وأصبحت كلماته العارضة مثلا سائراً فى الحكمة حتى يومنا هذا » .

الحل الديمقراطى :

فى الأزمان الخوالى وصف الأنبياء الذين جاءوا بالأديان رؤيا ذات
خلابة وجمال وزادوا فى وصفها إلى حد بهروا به خيال الرجال وملكوا
مشاعرهم منذ ذلك الحين . فقد صوروا عصراً ذهبياً لا كما زعم اوثنيون
أنه مخبوء فى غيابات الماضى البعيد ؛ وإنما على أنه منتظر فى مستقبل الأيام ،
عصراً يسوده السلام ويكف الناس فيه عن محاربة الواحد منهم الآخر
وينعم كل منهم فيه بالعيش فى أمن وطمأنينة فى ظلال كرمته أو شجرة
تينه ؛ ومن ثم لا يكون محتاجاً إلى أية تنظيمات لتوجيهه ، لأن قلوبهم
وضمائرهم ودخائل نفوسهم سوف تهديهم دائماً إلى الحق والعدل ـ وأنه
حين يأتى هذا اليوم فلن يكون ثمة حاجة إلى الحكومات والموظفين ولا إلى

العقوبات أو القوانين . ذلك أن الناس سوف يكونون أحراراً يتبعون صوت دوافعهم الخيرة ويسيرون على هديها .

وقد انبثقت هذه الرؤيا بالطبع حينما شاهد الأنبياء والحكماء ماعليه حال الحكومات والقوانين فى زمانهم من عسف الحكام وقوتهم التى لا تقاوم فى آشور وبابل ومصر ، ثم من بعد ذلك فى مقدونية وروما والجبروت الوحشى الذى كان يطلق عليه نظام الحكومات ، والمظالم المقنعة التى كانوا يصوغونها قوانين ، والقضاء الذى كان يتولاه المجرمون والمنافقون ، والحالات المسيئة التى كانت تعانيها الطبقات المضطهدة المعذبة المحرومة اقتصادياً . وإذا كان الإنسان لايستطيع أن يتوقع أن تتعلم الحكومات وسائل تحقيق العدل ، فلا أقل من أن يحمل على الأمل فى أن العدالة سوف تلغى الحكومات ، ولكن يوماً بعد يوم كانت القوانين يشتد جمودها والقضاة يشتد جحودهم بحيث بدا أن الله والإنسان لابد لهما أن يتحولا عنهما وأن يعيدا تنظيم الوجود بطريقة مختلفة جذرياً عن الطريقة التى يدار بها الكون الآن ، وذلك أننا حتى لو صدقنا جدلا ، وهو أمر بعيد الاحتمال ، أن حكومة أو أخرى قد بدأت تتصرف بعدالة وتحكم بإنصاف فإنها سوف تلجأ على الرغم من ذلك إلى استخدام الوسائل القديمة المنفرة للسلطان ، وسوف تلطخ أعمالها ببقع الوحشية والدم المسفوك الشائن المنظر . وحين يحل العصر الألفى الموعود ليحل محل العنف والعسف المتوافق والحرية والانسجام فإن كل الحكومات وكل القوانين سوف تختفى من الوجود فى بساطة .

وقد انتعشت هذه الرؤيا فى كل عهد تقريباً منذ اليوم الأول لإعلانها مانحة العزاء لعديد من المتفوقين من رجال الدين ولدعاة الهدوء والسلام ، ومقدمة التشجيع والتعضيد للتجارب التعاونية مثل مزرعة بروك وإثارة عارضة لأعمال الفوضويين . وقد اكتسبت هذه الرؤيا بروزاً مثيراً وإن

يكن شارداً فى نظرية ماركس حين أعلن إنجلز باسم المادية الجدلية أن الدولة السياسية ليست إلا نظاماً انتقالياً ، وتنبأ بأن هذا النظام سوف يذوى بعد قيام الثورة الشيوعية . وقد تبعه لينين ببعض البيانات الغامضة التى بدت كأنها تؤيد هذه الفكرة . وقد تورط بعض النظريين السوفيت الأقل مرتبة فى هذه الحماقة التى دفعوا لها ثمناً باهظاً فى حركة التطهير سنة ١٩٣٠ . فقد تورطوا فى أخذ نبوءة إنجلز الخاصة بانهيار النظام السياسى على أنه أمر سريع الوقوع وتحقق فى روسيا . وعلى أى ، فإذا كانت هذه الرؤيا ماتزال قادرة على إثارة إعجاب بعض ذوى العقول الراجحة ، سواء فى الهيئات الدينية أو المدنية فهى ماتزال تهبه لعالم أضناه العسف وأنهكه الصراع ، صورة مثالية للحرية والسلام .

ومهما يكن من شىء فهذه الرؤيا الموجودة، شأنها فى ذلك شأن كل الأفكار الطوباوية ، قد أحدثت ضرراً عملياً فى نفوس الناس . ذلك أن الناس الذين يتفقون على أن العصر الألفى الموعود على وشك الحلول ليجتث كل المظالم الاجتماعية من جذورها ، قد يكونون أقل اهتماماً بمقاومة هذه المظالم فى وقتها انتظاراً لهذا اليوم الموعود . وكذلك الناس الذين يؤمنون بأن أنظمتهم لايمكن أن تعوض أو تقتدى ، وأنها لابد أن تختفى أو تزوى ، قد يتلكأون فى إصلاحها .وهذه الرؤيا الألفية الموجودة ،على حين أنها تمنح الناس مثلا اجتماعياً أعلى غاية فى نبل المقصد، فهى فى الوقت نفسه تمنحهم تعلة مقبولة للرضوخ للأمر الواقع وممارسة وجود أنانى غير سياسى . فمن ذا الذى سوف يتعرض للمخاطر التى ينطوى عليها الكفاح من أجل العدالة والإصلاح إذا كانت كل القوانين بالطبيعة وحشية وكل الحكومات بالضرورة تعسفية ظالمة ؟ وإذن فإلى أن يأتى العصر الألفى الموعود ويجلب معه مجتمعاً يتحقق فيه التعاون الكامل فإن على الإنسان ألا يأتى عملا أسوأ من مجرد

الاهتمام بمصالحه وسلوك طريق المنفعة الذاتية ومحاولة البقاء بأى ثمن مهما يكن . ونستطيع أن نقول من قبيل المحاجة إن القانون والحكومة كلاهما شر كان لابد من فرضه على الإنسان بسبب خطاياه . وأى إنسان يلزم نفسه بحياة فاضلة صالحة خير له وأبقى أن يبتعد عنها ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

وهكذا نرى أن هذه الرؤيا التنبؤية القديمة رغم معانيها السامية تعرض مفاهيم متعددة لها قيمتها فى عمق ووضوح ، فهى تعظم الحرية وتمجدها ، وفى الوقت نفسه تضعها فوق المتناول العملى ، وهى تترفق بالمعذبين فى الأرض وتبسط لهم جناح الرحمة وتؤجل ضمنياً خلاصهم وتحررهم ، وهى تنقد مساوىء القانون ويبدو أنها تعصمها من التصحيح ، وهى بتصويرها العصر الذى يستطيع فيه الحمل الوديع أن يقيم فى أمان إلى جانب الذئب تجعل الناس يستنتجون أنهم فى غير حاجة لتحسين نسل كلاب الحراسة . هذه المتناقضات تضع أمامنا مشكلة عويصة عميقة .

والحل الديموقراطى لهذه المشكلة يتمثل فيما أعتقد فى العمل الإنسانى الأعظم الفريد فى ترتيب العلاقات السياسية ، وهو اكتساب ذلك النوع من الحكمة والقدرة على الحكم والبصيرة النافذة الذى يباح لنا أن نسميه العبقرية المتحدة . ولإيضاح هذا فى إيجاز أولا قبل أن نذكر مضامينه فإن هذا الحل يتألف من إسقاط العصر الألفى الموعود من حسابنا بتحقق وعده الخاص بالحرية الكاملة فى كل زمان ومكان ، وبدفنه وحفظه فى مملكة الضمير والفكر والعقيدة والرأى . هذا الحل يتطلب مثابرة من جانب الشعب لا نهاية لها للمحافظة عليه . إذ ما من تجربة أشد صعوبة من تلك التجارب التى تمسك بشريحة من الوعود الطوباوية وتحولها إلى حقيقة واقعة راهنة وطبقاً للحل الديموقراطى من أن الإنسان يملك الحرية الكاملة للفكر والحرية الكاملة للعقيدة والحرية الكاملة للضمير ، وأنه فى استمتاعه بها يحظى

بأمان كامل ، وتقوم الحكومات بحماية استمتاعه بهذه الحريات . وما من عقيدة أو مبدأ أو رأى مستقيم يمكن أن يفرض لتنسيق مدى حريته فى استخدام ذكائه .

على أن النظام الديمقراطى ، ولأسباب ظاهرة لا تخفى ، لا يمنح حصانة مماثلة للسلوك الاجتماعى لأى فرد أو لأعماله العلنية التى قد تؤثر فى رفاهيته وسلامة الآخرين ، فهذه يجب أن تخضع بالطبع إلى قواعد عامة معقولة ومقبولة . وعلى الرغم من ذلك فإن الحل الديموقراطى يبذل تأثيراً تخللياً محيطاً بكل جوانب المسألة ، فهو لا يؤثر فقط فى الجانب الذاتى بل يمتد تأثيره إلى الجانب الموضوعى الخارجى ، فالحرية الكاملة للمواطن الديموقراطى فى الفكر ، وحريته الكاملة فى المناقشة تخدمان لا فى تحرير حياته الداخلية فحسب ، وإنما فى تحرير معاملاته الاجتماعية ، ومن ثم لم يعد كافياً مجرد القول بأنه يستطيع أن يفكر كما يحلو له .

ولكن كيف يمضى الحل الديمقراطى فى طريقه لتطوير النظم الاجتماعية التى ينتظر منه أن يطيعها ؟ إنه كيما يحقق ذلك لا بد له من أن يلجأ إلى كل أساليب ووسائل الفكر والضمير والإعلام التى ضمن لها أوسع قدر من الحرية ، وأن يستخدمها لضمان تبادل فكرى مستمر بين المواطن والمواطن ، وبين المواطنين والموظفين وبين المواطن والوظيفة بحيث يستقر بينهما فيض متبادل من الرأى يبلغ ذروته فى الاستفتاء الشعبى وعند صناديق الانتخاب . وبهذه الطريقة وحين تأخذ العملية الديمقراطية مجراها طبقاً لمواصفاتها الخاصة فإنها تغدو قادرة على تحقيق أهدافها بأوسع ما طالب به توماس جيفرسون . وهى حين تخلص لنفسها فإنها لن تستمد سلطتها الحقة فى الحكم من رضا المحكومين فحسب كما كتب جيفرسون فى وثيقة إعلان الاستقلال ، وإنما سوف تحظى بمظاهرة المحكومين ورضاهم فى تأييد

التطبيقات العادلة لشئون الحكم والإدارة ولكل ما تتخذه من قرارات لممارسة سلطاتها .

وفى ضوء هذه المفاهيم يصبح للقوانين وللحكومة والقرارات الإجبارية الرسمية أساس أخلاقى . فحرية البحث والاستجواب من ناحية ، وعدالة الإدارة من ناحية أخرى هما فى الواقع العمودان التوأمان اللذان يدعمان معاً ويسندان معاً السلطان الأخلاقى لأية حكومة نيابية .

إن ظروف الإنسان الديمقراطى وأحواله شىء جديد ومستحدث على وجه الأرض . وعمله فى الخلق السياسى لما يزل فى البداية . وفى كل مراحل التاريخ الإنسانى المحزنة فإن عمله هو العنصر الأول بفضل ذكائه الذى يقدر فى الواقع على أن يتخذ العناصر التى يتألف منها المجتمع الصالح وأن يدفعها إلى حيز الوجود العملى .

واليوم وقد بدأ يكتشف طاقاته وقدراته وأن يكبح جماح شهواته وأهوائه ، فقد تهيأ لعمله فى وضوح لا يخفى قوى متزايدة ودفعات مجمعة . وإنى لأرقب اليوم الذى أرى فيه العالم لا تحسب فيه أمة قوية إلا بالعدل ، ولا أمة غنية إلا بالرحمة ، ولا أمة مستقرة آمنة إلا بالحرية والسلام . . .

الناشر
سجل العرب
القاهرة



